وثـائـق
الملتقى الثقافي الكردي العربي
هولير - 17- 2004/9/20

E-Pirtûk www.kurdme.com
www.all-kurd.com
www.kurdefrin.com

وثـائـق
الملتقى الثقافي الكردي العربي
هولير - 17- 2004/9/20

عنوان الكتاب: وثائق الملتقى الثقافي الكردي - العربي
تنضيد : سوزان أنور
تصميم الغلاف : محمد قادر
العدد: (96)
عدد النسخ : (1000) نسخة
الطبعة: الاولى اربيل – كردستان - 2004
حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر: رابطة كاوا للثقافة الكردية
بيروت-لبنان: ص. ب. 13/5933.
كردستان العراق-اربيل-هـ: 2242843 – 2240441.

E.Mail: binkey Kawa@Hevgirtin.net
Enternet: www.Hevgirtin.net

رقم الايداع في المكتبة الوطنية لاقليم كردستان/ العراق
(511) لسنة 2004

1- تقـديـم

نقدم للقراء الأعزاء الوقائع الكاملة لأعمال ***الملتقى الثقافي الكردي العربي***، الذي انعقد في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق بتاريخ 17 – 20 / 9 / 2004 على قاعة فندق خانزاد .

حاولنا قدرا لإمكان جمع ونشر وتوثيق ما وقعت بين أيدي اللجنة التحضيرية، وهيئتها الإعلامية من وثائق ومواد مكتوبة ، كما أجرينا الاتصالات ، قبل انجاز هذا العمل وإرساله إلى المطبعة ، مع الأصدقاء الضيوف الذين ساهموا – ارتجاليا – ولم يتركوا لنا أثراً محرراً ، وطلبنا منهم تزويدنا بما لديهم ، فتجاوب البعض مشكورا .

إننا إذ ننشر ما لدينا الآن ، فإننا نأمل أن يكون في ذلك فائدة عامة للمتابعين والمهتمين بمسالة العلاقات الكردية العربية ، وإعادة صياغتها من جديد ، على قاعدة الاعتراف المتبادل بالوجود والحقوق . و نتطلع في الوقت ذاته إلى مستقبل يتحقق فيه ما نصبو إليه من أهداف نبيلة بهذا الخصوص ، وانجاز خطوات أخرى على طريق الحوار بين الشعبين الكردي والعربي ، والشعوب الأخرى .

أربيل – 2004/10/5

جمعية الصداقة الكردية العربية
الملتقى الثقافي الكردي العربي
اللجنة التحضيرية

كلمات الجلسة الافتتاحية

أ - نص الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الرئيس مسعود بارزاني في الملتقى الثقافي الكردي- العربي :

بسم الله الرحمن الرحيم، أرحب بكم أجمل ترحيب في كردستان، وأتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم ، وأشكر جهود الإخوة الذين أعدوا لهذا الملتقى في هذا الظرف الحساس .

أيتها الأخوات أيها الإخوة :

يأتي هذا اللقاء في ظرف حساس جداً. العلاقة العربية الكردية بحاجة ماسة إلى هذه اللقاءات،ومصلحة الأمتين تتطلب المزيد من هذه اللقاءات لكي نفهم ونتفهم بعضنا بعضاً ، حيث نرى أن هناك أصواتاً حاقدة وأقلاما خبيثة تحاول دون كلل المس بهذه الأخوة التاريخية ، وبهذه العلاقة المباركة التي هي في خدمة الأمتين.

هناك من دأب على اتهام الكرد دون وجه حق ، عن إدراك ، وهناك من يتهم الكرد عن جهل ، وكأن الكرد قوم نزلوا من المريخ ، واستولوا أو احتلوا أراضي الغير ، ناسين أن الكرد هم أقدم شعوب هذه المنطقة ، وساهموا بفعالية في بناء وتطوير الحضارة الإسلامية . نحن لا نتوقع ممن ساروا ويسيرون على نهج القتل الجماعي ، وارتكاب الجرائم البشعة ،كالقصف الكيماوي ،وقتل الآلاف من خلال عمليات تسمى بعمليات الأنفال ، أن يدافعوا عن الأخوة العربية الكردية ، أو أن يدافعوا عن القضية العادلة لشعب كردستان ، لكننا نتوقع من ذوي الضمائر الحية ، من المؤمنين بالديمقراطية وبمبادئ العدالة والإنسانية ، من أمثالكم أيها الإخوة أيتها الأخوات ،أن يدافعوا عن حقوق الأمة الكردية ، أن يدافعوا عن العلاقة التاريخية بين العرب والكرد. وإن حضوركم هذا دليل على أن المؤمنين بالديمقراطية وبالعدالة وبالمبادئ الإنسانية هم من المدافعين حقاً عن هذه القضية العادلة ، وهذا هوا لذي يهمنا ، ولاتهمنا أبداً صيحات أولئك الحاقدين. ليقولوا وليكتبوا ما يشاؤون.

أيتها الأخوات أيها الإخوة:

عندما اندلعت الثورة الكردية في 11 أيلول عام 1961 من القرن الماضي،رفعت شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان) . وهنا تتبين حكمة القيادة ،حيث لا يمكن حل القضية الكردية بدون أن يكون في العراق حكم ديمقراطي ، نظام ديمقراطي . ومررنا بتجارب كثيرة ، وأهمها تجربة اتفاقية 11 آذار، فقد كانت اتفاقية رائعة جداً ، وحققت

الكثير من طموحات الشعب الكردي ، وخدمت الأخوة العربية الكردية ، والوحدة الوطنية في العراق. و لمّا لم يكن هناك نظام ديمقراطي في بغداد فقد انهارت اتفاقية آذار، وخلفت وراءها مآسي لا تحصى و لا تعد.

كلكم تعرفون أن الشعب الكردي تعرض إلى حملات من الإبادة ، إلا أن الثورة الكردية ، وبتوجيه متواصل ومباشر من البارزاني الخالد ، لم تلجأ إلى أي عمل إرهابي في أي قرية أو مدينة عربية ولا في أي مكان آخر. حاربنا بشرف ، دافعنا عن حقوقنا بشرف ، ولم يسمح البارزاني بان تتحول هذه الحرب إلى حرب عربية – كردية ، بالرغم من كل ما قامت به الأنظمة المتعاقبة على دست الحكم في بغداد . كان يؤكد دائماً بان حربنا هي ضد نظام جائر يظلم العرب قبل الكرد. لذلك كانت كردستان المحررة قلعة للمناضلين العرب ، واستشهد العديد من العرب في جبال كردستان دفاعاً عن الأخوة العربية الكردية ، دفاعاً عن الديمقراطية ، دفاعاً عن المبادئ .

والآن حيث أننا مقبلون على مرحلة جديدة ، ساهم الكرد في إسقاط النظام الدكتاتوري ، بعدما تأكدنا من أن البديل سيكون ديمقراطياً. كانت تجري محاولات عديدة قبل ذلك لإسقاط النظام ،أو الحديث عن إسقاط النظام ، ولكننا لم ندخل في العملية إلا بعدما تأكدنا تماماً من أن البديل سيكون ديمقراطيا. ونحن لسنا نادمين على قرارنا هذا. اتخذنا القرار الصحيح وسوف نستمر في جهودنا من أجل بناء العراق الديمقراطي ، العراق الفدرالي الديمقراطي التعددي.

وهذه هي هوية العراق التي اتفقنا عليها قبل سقوط النظام. وكما قلت طالما لم يكن هناك نظام ديمقراطي يحكم العراق فلا يمكن أن تحل لا القضية الكردية، ولا أية قضية أخرى من قضايا البلد . و ما لم تُحلّ القضية الكردية فلن يكون هناك امن واستقرار في البلد. منذ أن تأسست الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى لم يستقر العراق ، والسبب الرئيس هو أن القضية الكردية لم تحل حلاً عادلاً.

عندما استفتوا ، عندما حرموا من حق التمتع بالاستقلال واستفتوا فيما إذا كانوا يختارون العيش مع تركيا أو مع العرب في العراق، اختار الكرد العيش مع أشقائهم العرب، ولكن مع الأسف الشديد، أنا لا أقول الإخوة العرب، أقول من حكموا العرب والكرد في العراق باسم العرب: تنكروا لكل الوعود وخانوا المبادئ.

اعتبروا الكرد مواطنين ليس من الدرجة الثانية ، وإنما لم يمنحوا حتى حق المواطنة. وعندما كانوا ينادون بحقوقهم كانوا يعتبرونهم خونة، ومتمردين وخارجين عن القانون .

نحن لا نطالب بأكثر مما نستحق. نحن أمة شاننا شان أمم أخرى ، لا نطالب بأكثر مما لهذه الأمم ، وما عليها من حقوق ومن واجبات . حق طبيعي للأمة الكردية أن تقرر مصيرها بنفسها ، ولكن هذه الظروف نحن ندركها ونفهمها جيداً .

الآن نتحدث عن حلول ديمقراطية للقضية الرئيسية في كل جزء، ونحن الآن بصدد الحديث عن وضع العراق والقضية الرئيسية فيها القضية الكردية. الآن يمكن أن نقول بأننا مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات . نحن عراقيون . قبل صدور قانون إدارة الدولة لم أكن أشعر بأي انتماء لهذا البلد لأن كل ما رأيته في هذا البلد هو دمار، وقتل، وتنكيل، وإرهاب، وتهجير. أما الآن فإننا نشعر بأنه فعلاً هناك قانون سينتقل بإذن الله إلى الدستور الدائم ليضمن حقوقنا، ويحدد واجباتنا، وهذا ما نطلبه . نحن مع الوحدة الوطنية . نحن نعتز بالأخوة العربية الكردية ولكن بكل صراحة لا يمكن أن نقبل أن يصبح الكرد أو يبقى الكرد مواطنين من الدرجة الثانية .

مع الأسف الشديد بعد سقوط النظام ونتيجة الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت، أصبح الشعب العراقي برمته يعاني من الإرهاب ، وهذه مصيبة كبيرة ينبغي علينا قبل الآخرين أن نتكاتف ، ونضع حداً لهذا الإرهاب الذي يستهدف حياة العراقيين يومياً. للآخرين مشاكل وحسابات مع الولايات المتحدة، ومع أوربا ،لا يجوز أن يأتوا ويصفّوا حساباتهم على حساب الشعب العراقي ، وعلى أرض العراق. وعلى الشعب العراقي أن لا ينجر وينخدع بشعارات الإرهابيين ومن يدعي بأنه يدافع عن الإسلام . الإسلام لا يسمح بقتل الأبرياء أبداً .

إنها أزمة ومحنة كبيرة، ولكنني واثق بجهود المخلصين من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان، وكل المواطنين في هذا البلد . سوف نجتاز هذه المرحلة الصعبة، وسوف نتغلب على هذه المشاكل، وسوف يستعيد العراق عافيته وموقعه الطبيعي والتاريخي في المنطقة، وفي العالم أجمع، وسوف يصبح العراق بإذن الله نموذجاً يقتدى به في كل أنحاء العالم . إنني أستغرب كثيراً أن يأتي شخص من الخارج يصبح وصياً على شعب العراق، و يخطط لمستقبله ومصيره . على العراقيين أن يرفضوا هذا بشكل قاطع وسوف يرفضونه .

نحن أمام الانتخابات ، ولاشك أن هذه الانتخابات ستكون انتخابات مصيرية وهامة جداً، ويجب الإعداد لها إعدادا جيداً. وفي كل الأحوال يجب أن تسفر هذه الانتخابات عن ظهور

نظام ديمقراطي تعددي وإلا كما قلت ، سوف نعود إلى البداية المؤلمة ، وسوف تبدأ المشاكل من جديد، وما لم يتحقق الأمن والاستقرار في العراق ، فلا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار في المنطقة برمتها. نحن نتطلع إلى إقامة أفضل العلاقات مع جيراننا، ومع العالم أجمع. ولاشك أنهم يدركون بان ما يحصل في العراق سوف ينتقل إليهم قريباً، إذا لم يتعاونوا مع شعب العراق، مع حكومة العراق، من أجل القضاء على الإرهاب الذي لا يعرف حدوداً ، يستهدف كل من يريد أن يبني، كل من يريد أن يسير على طريق الديمقراطية ،فلذلك نحن مع حكومتنا الوطنية ، مع الحكومة المؤقتة، وسوف ندعمها بكل قوة ،وندافع عن مكاسب الشعب العراقي، عن العراق الفدرالي الديمقراطي التعددي، وسوف نتحدى الإرهاب، وسوف ننتصر على الإرهاب والإرهابيين .
هناك موضوع آخر قد يشغل بال الكثيرين ،وهو موضوع كركوك .هناك تفسيرات عديدة أحياناً لتصريحات أدلي بها أنا،أو غيري، ثم أننا أكدنا مراراً، وأؤكد هنا مرة أخرى : عندما يكون هناك عراق فدرالي ديمقراطي فكل المدن هي مدن عراقية ، ولكن عندما يجري الحديث عن كركوك بالذات، يجب أن يفهم الإخوة العرب بأن ما حصل في كركوك هو مأساة حقيقية . بعد تولي حزب البعث الحكم في العراق سنة 68 لجأ إلى كل الوسائل التي تغير الواقع الديموغرافي في كركوك . زوَّروا سجلات إحصاء عام 1957، حرموا الكرد من إشغال حتى عامل في شركة نفط كركوك . حرموا الكرد من شراء قطعة أرض في كركوك ، أجبروهم على تغيير هويتهم القومية، طردوهم بعشرات الألوف، واستقدموا عرب من مناطق أخرى لإسكانهم في أراضي كركوك ،على أراضي الكرد .

هذه المسائل لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال . نحن لا نقول أن تنفصل كركوك عن العراق. كركوك شأنها شأن السليمانية، شأن أربيل شأن دهوك ، لكن كركوك هي مدينة كردستانية.

أود أن أكون واضحاً جداً بخصوص هذا الموضوع. في عام 1974 أدَّى عدم حل موضوع كركوك إلى استئناف القتال، واستئناف القتال عام 74 أدَّى إلى أن يركع صدام أمام شاه إيران ويساوم على المبادئ الوطنية، وعلى الأرض الوطنية، وخرج من حرب إيران ودخل في حرب أخرى مع الكويت بسبب عدم حل القضية الكردية . وعدم حل القضية الكردية بسبب إنكار كردستانية كركوك، وحلّ موضوع كركوك.

لذا يخطئ من يتصور الآن أننا سنساوم على موضوع كركوك . ولكن كركوك،كما قلت، شأنها شأن أربيل ودهوك والسليمانية: هي مدينة عراقية بهوية كردستانية، ويعيش فيها الكرد العرب الأصليون، والتركمان والآشوريون . بالتأكيد يجب أن تكون هناك إدارة

مشتركة، يجب أن تكون كركوك نموذجاً للتعايش القومي، نموذجاً للأخوة، للتآخي، للديمقراطية، ولكن هناك من يدعي عدم كردستانية كركوك، فأرجو أن لا يتصوروا بأن هذا سيحصل في يوم من الأيام .

أعتقد أن من المنجزات الكبيرة هو سن قانون إدارة الدول المؤقت. كان انجازاً عظيماً حقاً، ومفخرة لشعب العراق . طبعاً ليس هناك لا قانون ولا أي شيء خال من النواقص، ولكن إذا قسنا ما ورد في قانون إدارة الدولة مع الدساتير الأخرى التي سنت في العراق، أو في بلدان المنطقة ، فإن قانون إدارة الدولة خطوة ديمقراطية عصرية متقدمة جداً ولاشك . ولابد من أن تنتقل مواد قانون إدارة الدولة إلى الدستور الدائم، لكي ننعم بالأمن الدائم ،وبالسلام الدائم، وبالعيش المزدهر .

هناك موضوع آخر أيها الإخوة أيتها الأخوات : موضوع محاولات السلام السابقة مع الأنظمة العراقية. الشعب الكردي لم يحمل السلاح ضد الشعب العربي . الشعب الكردي حمل السلاح دفاعاً عن نفسه، واستجاب لكل مبادرة سلام من أي نظام جاء إلى بغداد وحكم العراق. حتى في عام 91 عندما كان شعبنا ينزف دماً بعد عمليات الأنفال، والكيماوي، ذهبنا إلى بغداد.. وفي تصوري كان ذهابنا اكبر تضحية قدَّمتُها لشعب كردستان، وللشعب العراقي برمته. عندما صافحت الأيادي التي قتلت أقربائي و أبناء أمتي دون وجه حق، من اجل مصلحة العراق من اجل مصلحة هذا البلد . لم نعتبرها قضية شخصية، وإنما قضية عامة. قضية الشعب. فعندما نسمع من يتهم الكرد بأنه ذهب مع الأجنبي وتمرد... أو لجأ إلى السلاح نقول: إأن الأنظمة هي التي رفضت السلام والحوار . بعد كل الهزائم التي مَنيَت بها، كانت تطلب أو تتوقع من الشعب الكردي أن يستسلم. يستسلم لمن انكسر في كل الحروب وخرج منهزماً منها. ومع ذلك لم نقم بأي عمل يستفز أي جهة،حتى النظام البائد، إلا بعد أن تأكدنا كما قلت بأن البديل القادم هو بديل ديمقراطي . وصراحة، ووجهاً لوجه، قلنا للنظام، في عام 1991، عندما نتأكد أن البديل سيكون ديمقراطياً لن نتردد لحظة واحدة في اتخاذ القرار الصحيح. لذلك على الإخوة العرب أن يدركوا هذه الحقائق. نحن حاولنا أن نحل القضية الكردية حلاً سلمياً مع كل الأنظمة التي جاءت إلى الحكم في بغداد، بما في ذلك الحكم البائد. نحن لا نريد أن تتكرر مأساتنا. نحن لا نريد أن يستمر أولئك الإخوة - الذين فهموا القضية خطأ - أن يستمروا على هذا النهج. نريد منهم أن يأتوا إلى كردستان. ندعوهم لزيارتها ويضطلعوا على أفكار الشعب الكردي وان يأتوا وان يتحدثوا إلى ذوي الأنفال ، إلى ذوي 182 ألف مفقود . أن يقنعوهم بأن ذويهم المفقودين كانوا مجرمين ! يقنعوهم حتى يكفوا عن المطالبة بحقوقهم ! لا أدري بأي وجه حق تـُوَجَّه كل هذه الاتهامات إلى شعب ضرب بالكيماوي وارتكبت

بحقه كل هذه الجرائم.... ؟ ومع ذلك عندما يُطالب بالأخوة العربية الكردية، يُطالب بعراق ٍديمقراطيٍفدرالي ٍ، يُطالب بالتعددية، يُتـَّهَمُ بالتعاون مع الأجنبي .. الشعب الكردي شعب عريق ، مؤمن بالأخوة العربية الكردية .. الشعب الكردي مُصممٌ على أن لا يقبل أن يبقى مواطناً من الدرجة الثانية .. مُصممٌ على بناء العراق الفدرالي الديمقراطي التعددي ، مُصممٌ على دحر وتحطيم كل مؤامرات الحاقدين على صخرة الأخوة العربية الكردية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ب - كلمة السيد نوزاد هادي محافظ هولير

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس مسعود البارزاني
أصحاب السيادة والفضيلة ضيوفنا الأعزاء
السادة أعضاء اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكوردي – العربي
سيداتي و سادتي الشعراء والكتاب والأدباء المدعوون إلى هذا الملتقى.
أيها الحضور الكرام.

انه ليسعدنا أن نرى هذا الحشد المبدع الخير، من المفكرين والكتاب و الأدباء في جنبات وطنهم في أحضان هه وليرعاصمة إقليم كوردستان العراق ، العريقة بأمجادها وتاريخها ، في ربوع كوردستان، ملتقى الخير ونبع الأصالة ومثابة التطلع نحو ذرى المجد والعز والغد المشرق . تأطرت فيها بالأمس إرادة التحدي لإسقاط دكتاتور العصر، وانطلقت منها بشائر النصر والظفر ، وتتجسد فيها اليوم عزائم التوحد وإرادة البناء ، بفضل الحرص الشديد للرئيس مسعود البارزاني ودعواته المخلصة من اجل المزيد من التوافق والتلاحم، ولملمة الجراح، وإعادة بناء العراق على أساس الشراكة العادلة . فقد سبقت هذا الملتقى مؤتمرات ولقاءات تشرفت هه وليرباحتضانها ، تجلَّت فيها روح التوافق والأخوة الحقة والنية الصادقة ، فأهلا وسهلا بكم أعزتنا الكرام.

عانت الثقافة في ظل النظام البائد إرهاباً " وطغيانا " مريرين، وتعرضت صفوف الفكر إلى التزييف والتشويه ، ولم تكن هناك أية فسحة - مهما بلغت من ضيق - لحرية التعبير، فكانت بحق حقبة مظلمة وعهداً دموياً ولى وإلى الأبد .

أما اليوم، وقد زال عن كاهلنا هذا الكابوس المظلم، نتطلع إلى دورٍ ريادي طليعي، لأهل الفكر، من اجل لمّ الشمل، ورص الصفوف، وتوحيد الكلمة، من اجل البناء والتالف الوطني، ومحاربة الإرهاب واستتباب الأمن، وفتح الآفاق أمام الإبداع في مجالات الفكر والثقافة والشعر والأدب والفنون، وصنوف المعرفة الأخرى، حتى يكون لكل صوت صدى ولكل لون بريق .

وينبغي هنا ومن منطلق الحرص على وحدتنا الوطنية، وإخوتنا وحتمية تعايشنا المصيري مع باقي القوميات في إطار تآلفنا الوطني، أن نسخر أقلامنا وإبداعاتنا الأدبية والشعرية

والثقافية والفكرية عموماً ، باتجاه تفعيل إرادة الخير والسلام والبناء، ومحاربة نزعة الشر والإرهاب، وغرس روح التسامح وتعميق مفاهيم الديمقراطية وقبول الرأي الآخر، واحترام الخصوصيات القومية والعقائدية لبعضنا البعض.

أعود ختاماً لأرحب بكم من جديد لمشاركتكم في هذا الملتقى الثقافي الكوردي – العربي، الذي نتمنى أن تترسخ من خلاله جسور التلاحم والترابط الفكري للثقافتين الكوردية والعربية في عراقنا الجديد، عراق الفدرالية والديمقراطية والتعددية. واحيي باسم محافظة أربيل الجهود المخلصة لمركز كاوا الثقافي، وجمعية الصداقة الكوردية – العربية، وكل المساهمين في عقد هذا الملتقى الثقافي الكوردي – العربي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ج - كلمة رئيس اللجنة التحضيرية
السيد صلاح بدر الدين

راعي الملتقى السيد الرئيس مسعود البارزاني:

السيد محافظ هولير:

السادة أعضاء القيادة السياسية وأعضاء البرلمان والوزراء ورؤساء وقادة الأحزاب والمنظمات الأهلية وغير الحكومية .

السيدات والسادة المشاركون في الملتقى الثقافي الكردي العربي.

اسمحوا أن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب باسم اللجنة التحضيرية، وجمعية الصداقة الكردية العربية، وأحيي بحرارة جميع الأصدقاء الذين لبوا دعوتنا وتحملوا مشاق السفر، وحلوا ضيوفا أعزاء على كردستان . أرحب بالأصدقاء من بغداد، وسائر المدن العراقية، وسورية، والبلدان الأخرى، و يؤسفنا جداً أن يغيب أصدقاؤنا من فلسطين،الذين تعذر حضورهم لأسباب عديدة، ومنها حالات الحصار والإغلاق والتأشيرات.

أيها الحضور الكريم:

من جانبنا، فقد بذلنا جهوداً متواصلة من اجل دعوة اكبر عدد ممكن من النخب السياسية والثقافية العربية في كل مكان. وقد غاب البعض بسبب الأوضاع الأمنية في العراق، وما شهدته العاصمة بغداد من تفجيرات إرهابية، والبعض الآخر بسبب مصاعب طرق الوصول إلى أربيل، والعراقيل التي واجهتهم من بعض دول الجوار. وهناك مجموعة غابت لأسباب عقائديه، تعود إلى مواقف سلبية مسبقة من الكرد، والعلاقات الكردية العربية، والتحولات العراقية. نحن في جمعية الصداقة واللجنة التحضيرية نقدر للجميع تصوراتهم ونحترم خياراتهم .

قامت جمعية الصداقة الكردية العربية منذ آذار عام 2000 في أربيل، وبمشاركة شعبية كردية واسعة، ورعاية خاصة من الأخ الكبير مسعود البارزاني ، بهدف تحقيق التواصل بين الكرد والعرب وإعادة بناء العلاقات الراسخة بين الشعبين . وقد قام مؤسسو الجمعية

بدور هام في إقامة جمعية الصداقة الفلسطينية الكردية في فلسطين عام / 1999. كما قامت جمعيتنا بإحياء مهرجان شعبي تضامني مع شعب فلسطين والرئيس الأخ ياسر عرفات في أربيل .

لابد لنا ونحن في هذا الملتقى من الإشارة إلى أمر هام وهو: إن مسألة التعايش الكردي مع الشعوب المجاورة، من عرب وترك وفرس، وقضايا الحوار والتفاهم والعيش المشترك، تحظى بموقف ايجابي موحد من سائر طبقات شعب كردستان. وهي من احد المواضيع الأساسية التي يتفق الجميع حولها ،من القيادات السياسية والحكومية والحزبية والمعارضة، والمنظمات الأهلية. فالجميع مع تعزيز علاقات الصداقة الكردية العربية، وحوار الثقافات والأقوام. وهذه ميزة نعتز بها نحن الكرد، وهي جزء أساسي من تراثنا السياسي، ومورثونا الثقافي الحضاري . وفي هذا المجال أتوجه بالشكر والتقدير إلى مختلف المؤسسات الحكومية والحزبية، وأجهزة وزارة الداخلية، على ما قدموه للجنة التحضيرية من دعم و إسناد وتسهيلات لإنجاح هذا الملتقى .

لقد قمنا بهذه المبادرة بدعم مباشر من القيادة السياسية الكردستانية، بهدف إعادة قراءة العلاقات الكردية والعربية في هذه المرحلة الدقيقة، والتحاور حول قضايا الحاضر والمستقبل، والخروج باستخلاصات منهجيه، تساعد في تواصل علاقات الصداقة والاحترام المتبادل، على أسس صريحة وواضحة وثابتة، في وقت تزداد فيه وتيرة الأعمال الإرهابية، ذات الطابع العرقي، في أكثر من مكان في منطقتنا. ولنا أمل كبير في أن تستطيع هذه النخبة الثقافية والفكرية المميزة، من العرب والكرد، المشاركة في هذا الملتقى، من مواكبة التطورات الحاصلة ،على ضوء الحقائق الجديدة،والتوصل إلى قواسم مشتركة وتوافق حر ديمقراطي، ومنطلقات مبدئية ثابتة، للتقدم نحو الأمام وترسيخ مفاهيم الاتحاد الاختياري، والشراكة العادلة بين العرب والكرد في كل مكان، والتي يُعقد ملتقانا في ظلها. ولاشك أن أمامنا مواضيع وملفات وقضايا عديدة، تحتاج إلى المناقشة الهادئة، خاصة ما أفرزتها الأحداث الأخيرة في العراق، والتطورات المتلاحقة في المنطقة والعالم، والتي تتعلق بمعظمها بالمسائل الوطنية والقومية والديمقراطية، وحق تقرير المصير والتغيير والإصلاح ومواجهة الإرهاب.

الأصدقاء الأعزاء

حاولنا قدر الإمكان أن نهيئ الأرضية المناسبة لإنجاح هذا الملتقى بانجاز عدة أوراق

حوله كمحاور فكرية وثقافية وسياسية، مع محاولة توفير أسباب الراحة لضيوفنا الكرام .واعذرونا على أي تقصير، آملين مساعدة ومساهمة الجميع. ولا تنسوا أننا نجتمع اليوم هنا ونحن على مقربة بضع كيلومترات من موطن الأيوبيين، فلنستمد من ذلك الموقع التاريخي المهيب العزم والمثابرة والإصرار على تحقيق ما نصبوا إليه جميعاً ونرفع سوية علم صلاح الدين، علم التسامح والتآخي ، وقبول الآخر وجودا وحقوقا.

مرة أخرى أهلا بكم والسلام عليكم

أوراق العمـل

أ - مستقبل العلاقات العربية – الكردية
العراق نموذجا

الدكتور منذر الفضل

ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثقافي الكردي العربي
17 -20 / 9 / 2004 المنعقد في أربيل

تحت عنوان "اتحاد اختياري وشراكة عادلة"

الشعب الكردي في العراق جزء من أمة عظيمة هي (الأمة الكوردية)، المجزأة والمغبونة تاريخيا وسياسيا، حيث يبلغ عدد نفوس هذه الأمة ما يقارب 40 مليون نسمه، موزعه بين خمسة دول.وهو شعب تواق للحرية والحياة الحرة القائمة على أساس حقوقه الثابتة في الديانات والمواثيق الدولية، وحقوق المواطنة، والتطلع نحو المستقبل المشرق في تحقيق أمانيه القومية الثابتة والمشروعة، وفي رفض الصهر القومي والتعريب ، وهو شعب عاشق للجبال لأنها ملاذه الأمن من سلاح العنصرية، ومن اضطهاد الفكر الشوفيني الضيق، ومن ممارسات مختلف الأنظمة التي تعاقبت على ارض الشرائع في العراق .

وقد كانت الجبال أصدقاء الكورد دائما في المحن وعند الشدائد، إلا أنها لم تكن وحدها في قلوب الكثيرين من محبي هذا الشعب، والمدركين لقضاياه المصيرية، وحقوقه الثابتة تاريخيا.وقد حان الوقت إلى توطيد أواصر العلاقات بين الشعبين العربي والكوردي في العراق، ليكون نموذجا يحتذى به بعد سنوات الظلم والقهر والجرائم، التي تعرض لها الكورد، من الأنظمة المختلفة، وبخاصة من النظام السابق، لما للحوار بين العرب والكورد من تأثير على صنع السلام الذي هو قانون الحياة الأول وتجاوز للماضي.

وفي إطار هذا الحوار، عقد في أربيل عاصمة إقليم كوردستان العراق، مؤتمر مهم وحيوي حول الحوار العربي – الكوردي يوم 18آذار2004، بحضور العديد من الشخصيات العربية والكوردية، والتركمانية، والكلدو – أشورية، ومن مختلف أتباع الديانات . كما تحتضن أربيل خلال الفترة من 17-20 أيلول من العام الحالي 2004 مؤتمرا آخر ضمن أعمال الملتقى الثقافي الكوردي – العربي وتحت عنوان – **اتحاد اختياري وشراكة عادلة** - لما لهذا الملتقى من أهمية كبيرة في الاعتراف بالآخر والقبول به، ولما في الحوار من قيمة كبيرة في الوصول إلى فهم الطرف الآخر، ورسم أسس

العيش المشترك والمصير الواحد في الجغرافية والتاريخ، وفقا لقواعد التسامح والاعتدال والوسطية، ذلك لأن أي تعصب أو تطرف قومي أو ديني أو سياسي، سيجعل الحياة قلقة وغير أمنه، وتتهدد بالخطر ثوابت الديمقراطية والسلم، وهما أساسا التطور في الحياة .

ولاشك أن هذه الخطوة تعد من الخطوات المهمة الأساسية لفهم الآخر، وبناء السلام والتعايش الأخوي بين كل القوميات ومكونات الطيف العراقي قوميا ودينيا وفكريا، وفق أسس التسامح واحترام الآخر، وبصورة متساوية ومتكافئة . و الحوار المطلوب هو حوارا لأخوة والقائم على حسن النوايا، لأن الجميع، وبخاصة **شعب كوردستان والشيعة** في الوسط والجنوب، تعرضوا إلى أبشع صنوف الظلم والاضطهاد من نظام البعث – صدام، حيث مارس الدكتاتور وحزبه النازي، سياسة القمع القومي والطائفي والفكري بكل بشاعة. كما كان الكورد والعراقيون عامة ، بكل أطيافهم وشرائحهم، من ضحايا هذا النظام الدكتاتوري العفلقي الشرس، الذي أشعل الحروب الداخلية ضد العراقيين، و الحروب الخارجية ضد الجارة إيران، ودولة الكويت وهدد أمن العالم .

ونحن نعتقد ... وإتماما للغاية من مؤتمرنا هذا، وتعميما للفائدة وتحقيقا للأهداف المنشودة في توطيد أواصر الأخوة بين الشعبين (الكوردي والعربي)، في إرساء أسس الشراكة العادلة بينهما واحترام حقوق الإنسان للقوميات الأخرى .... ضرورة انعقاد مؤتمر آخر لجميع أتباع الديانات والمذاهب والطوائف في العراق، لترسيخ ثقافة التسامح بين أتباع الديانات، والتخلص من كل عقد التطرف والتعصب والإرهاب، فبدون التسامح وثقافة الحوار، والاعتراف بالآخر قوميا ودينيا وفكريا، لا يمكن بناء السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والتطرف والتعصب المقترن بالعنف جريمة وتهديد خطير للحياة . والحوار الذي ننشده لابد أن يكون حوارا متكافئا ومتساويا ، وليس حوار الأخ الكبير مع الأخ الصغير ، أو حوار بين القوي والضعيف ، إذ لا يمكن أن ينجح أي حوار اذا لم يقم على أسس صحيحة راسخة وواضحة وعلى قواعد العدل والعدالة .

أن أي محاولة من القوى الديمقراطية في العراق لغرض إنجاح الحوار بين العرب والكورد، لا يمكن أن يكتب له النجاح دون أن يكون البيت الكوردي موحدا وقويا، وينطلقون من موقف موحد معبرين عن رأي وتطلعات شعب كوردستان . ولذلك نسمع بمطالبات لتوحيد الإدارتين في كوردستان العراق . وقد كان للتقارب الناجح بين الحزبين الرئيسين في كوردستان العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و (الاتحاد الوطني الكردستاني) ، أثاره الكبيرة على وحدة البيت الكردي وترسيخ الأمن والاستقرار، ودعم

مقومات المؤسسات الدستورية التي توجت في اجتماعات البرلمان في عاصمة الإدارتين (أربيل) في كوردستان منذ الرابع من اكتوبر من عام 2002، وفي الاجتماعات اللاحقة له، وكذلك في الخطوات الواسعة نحو توحيد الإدارتين، وبخاصة بعد الجريمة البشعة التي ارتكبت في الأول من شباط عام 2004، والتي راح ضحيتها كوكبة من الشهداء والجرحى من خيرة المناضلين، بفعل الغدر والعنف السياسي، الذي يعد صورة بشعة من العمل الإرهابي . وفعلا فقد تم توحيد العديد من مؤسسات المجتمع المدني في كوردستان ومنها نقابة الصحفيين، ونقابة المحامين وغيرها .

كما كان للقاءات الأخوية المتواصلة بين الأخ السيد مسعود البارزاني والأستاذ الفاضل مام جلال طالباني، مع كوادر الحزبين الموقرين المناضلين، أثره المباشر على ضمان وحدة العراق و الإسهام في صنع مستقبله المشرق القائم على التعددية والفيدرالية ومبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ومن الطبيعي جدا أن تثير هذه الخطوات الديمقراطية حفيظة العديد من الأشخاص أو الأطراف ممن خدموا النظام الدكتاتوري ، أو ممن يلتفون بعباءة الإسلام في ارتكابهم لجرائمهم الإرهابية ، أو ممن لهم أطماع في العراق من الدول الإقليمية، والذين لا يريدون الاستقرار للعراق، ولا يرغبون في رؤية بلاد الرافدين تنعم بالسلام بين الإخوة في الوطن والدين والمصير المشترك .

وليس غريبا أن ترتفع الأصوات النشاز الآن هنا وهناك، من خلال بعض وسائل الإعلام المشبوهة، أو من خلال تصريحات لمسئولي بعض دول الجوار، التي تقوم باختلاق الأخبار الكاذبة، وفبركة الأحداث بما يتناسب وأطماعها المكشوفة في المنطقة والمعروفة للجميع. ووصل الأمر ببعضها إلى حد توجيه التهديدات السافرة بالتدخل العسكري لمقاومة أي نجاح يحققه الشعب الكوردي نحو حقوقه المشروعة .

الادعاءات الباطلة حول الوجود الإسرائيلي في كوردستان

أثر سقوط نظام الطاغية صدام وتحرر العراقيين من بطشه والتخلص من جرائمه ، انطلقت العديد من الأقلام والتصريحات المشبوهة، والتي تتخوف من التحولات الديمقراطية، ومن نيل الكورد لحقوقهم بعد نضال وتضحيات طويلة، وذلك بنشر

الادعاءات الباطلة باتهام الكورد بإيواء الوجود الإسرائيلي في كوردستان، من خلال استثمارات أو شراء الأراضي، أو من خلال الادعاء بتوطين اليهود العراقيين، الذين هم من أصل كوردي، في كوردستان، أو الزعم بوجود عملاء للموساد الإسرائيلي يقومون بتدريب مليشيات كوردية، للقيام بعمليات تخريبية، أو اغتيال شخصيات علمية، أو بحجة التجسس على بعض دور الجوار، وغيرها من التهم التي لا صحة لها ولا دليل عليها .

ولاشك أن مصادر هذه الاتهامات الزائفة معروفه دوافعها للجميع، كما لا يخفى أن هناك بعضا من العقليات العربية العنصرية، التي تتلقف هذه الأخبار المفبركة، وتوظفها ضد الإخوة الكورد، في محاولة منها لتشويه صورتهم عراقيا وإقليميا ودوليا، وبالتالي إن مثل هذه التصرفات الغير مسؤولة، تسيء إلى الأخوة العربية – الكوردية، مما يوجب التصدي لها. وعلى المثقفين العرب مسؤولية أخلاقية وإنسانية في فضح هذه الادعاءات الزائفة، وعدم السماح مطلقا لكل ما يسيء إلى الأخوة العربية – الكوردية. لأن الوحدة الوطنية وهذه الأخوة هي من الخطوط الحمراء التي لا يجوز بتاتا المساس بها . وقد ذكر السيد وزير خارجية العراق الأستاذ هوشيار زيباري بكل وضوح عدم صحة أخبار الوجود الإسرائيلي في كوردستان العراق، واحترام قواعد الجوار وسلامه أمن الدول المجاورة .

كما أن الهدف من وراء الحملة الظالمة ضد الكورد في العراق، هو خلق حالة التوتر بين الشعبين الكوردي والعربي . غير إنني استطيع القول بان القيادة الكوردية في العراق، وكذلك الشعب الكوردي، لا يمكن أن يضحيا بالعلاقات والروابط التاريخية والمصيرية مع الشعب العربي، و لا يمكن أن يحرجوا، أو يجرحوا المشاعر العربية. إذ ليس من الحكمة التضحية بهذه الروابط الأخوية التاريخية رغم أن الجميع يعلم بوجود العلاقات، الرسمية وغير الرسمية، بين العديد من الدول العربية ودولة إسرائيل. ورغم إدراكنا بان ما حصل لليهود العراقيين بعد الحرب العالمية الثانية في العراق بسبب الديانة هي جرائم لا تقرها قواعد حقوق الإنسان، ولا الاتفاقيات الدولية ولا حتى الشرائع السماوية.

وأملي الكبير من المثقفين العرب في الانتباه إلى مثل هذه المحاولات الهادفة إلى الإساءة للأخوة العربية – الكردية، وضرورة الارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية، لا سيما وأن كلا من الحزبين الكرديين لهما علاقات وثيقة جدا مع شخصيات عربية،وأحزاب وحركات سياسية عربية، **وبخاصة مع الأحزاب والحركات الشيعية** التي تمثل شيعة العراق. بل إن المودة كبيرة بين الكورد والعرب، ولا يمكن لأية قوة تخريبها،لا بل إن الشعب الكوردي يرتبط بعلاقات قوية مع الشعب العربي، ولا يمكن أن تؤثر فيها أية جهة،

أو أن يسيء إليها أي طرف، وكذا الحال بالنسبة للعلاقات الأخوية الطيبة مع التركمان، والآشوريين، والكلدان، والأرمن، الذين يرتبطون بعلاقات أخوية في البيت العراقي.

اتهام الكورد بمحاولة تقسيم العراق تفندها الوقائع

الكورد هم جزء من الأمة الكوردية المجزأة، والمغبونة تاريخيا. وكانت الحركة التحررية الكوردية تناضل من اجل أثبات الهوية للشعب الكوردي، والدفاع عن الوجود، ضد حملات الإبادة. وهذا ما دفع العديد من العقليات العربية العنصرية إلى توجيه التهم الباطلة في أن الكورد هم دعاة للانفصال، وعملاء للأطراف الخارجية، بينما الحقيقة هي أن الشعب الكوردي، مثل أي شعب على الأرض، من حقه أن ينشىء دولته المستقلة. وهو **شعب بلا دوله** . ومع ذلك ورغم حق الكورد في إقامة دولة مستقلة طبقا لقواعد القانون الدولي، والاتفاقيات ذات الصلة، ومنها معاهد سيفر 1920 ، إلا أنهم اختاروا الاتحاد الاختياري داخل الوطن الواحد مع إخوتهم العرب وباقي القوميات. غير أن العقليات العنصرية تستكثر عليهم حتى هذا الحق، الذي يشكل الحد الأدنى من حقوقهم، والمطبق في كثير من دول العالم التي تتضمن قوميات متعددة.

أن الوقائع على الأرض أثبتت أن الكورد – قبل سقوط نظام صدام – وبعد سقوط النظام، وأثناء إدارتهم لشؤونهم خلال فترة 13 سنة، كان بإمكانهم أن يعلنوا الاستقلال، بينما هم أعلنوا رغبتهم في المشاركة في حكم المركز مع بقية العراقيين ضمن عراق متحد اتحادا اختياريا لبناء الديمقراطية. وأعلنوا مرارا وتكرارا رغبتهم في الحوار مع إخوتهم العرب، ووضعوا كل الإمكانات من اجل هذا المبدأ، وبما في ذلك وضع قوات البشمركة البطلة، التي تمثل رمز الكورد، تحت تصرف الحكم الجديد في إرساء أسس الأمن والنظام والاستقرار، والقضاء على الإرهاب وفي بسط سلطة القانون .

إن الكورد أثبتوا من طرفهم كل بوادر حسن النية، والتسامح المشروع قانونا، وفي مد جسور السلام، وتمتين روابط الاخوة مع أشقائهم العرب، والقوميات الأخرى. وهذا ما لمسته من خلال كلمه الأخ مسعود البارزاني منذ مؤتمر لندن في ديسمبر 2002،حين ذكر بأنه مستعد للمصالحة والتسامح، رغم الآلاف من الضحايا من الكورد. وقد تأكد هذا في المؤتمرات اللاحقة ذات الصلة، التي عقدت على ارض كوردستان وفي بغداد. كما أن الأخ مام جلال الطالباني كانت له مبادرات ايجابية وطيبة في هذا الاتجاه. وكان له دورا كبيرا في تعزيز الاخوة العربية – الكوردية، وهذا واضح في زياراته المتكررة إلى عشائر الجنوب، والمرجعيات الدينية الشيعية، وفي احتضان المعارضة العربية الشيعية إبان فترة

و لا يخفى على احد أن ليس هناك أي عداء بين الكورد والعرب، وإنما كانت سياسة الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في العراق فاشلة في حل المسألة القومية حلا عادلا، وفقا للدساتير العراقية المتعاقبة، ووفقا للقانون. فقد عانى الشعب الكوردي، وكذلك القوميات الأخرى ، من سياسة فئة ضيقة الأفق من السياسيين العرب، الذين تشبعوا بفكر عنصري مريض، وبخاصة في فترتي حكم البعث الأولى في العراق عام 1963، وفي فترة حكم البعث الثانية منذ عام 1968، وحتى تاريخ زواله من الوجود في 9 نيسان 2003.و مما سهل في تعرض الشعب الكوردي لصنوف الاضطهاد والجرائم، و إهدار حقوقه المشروعة، و قمع حركته التحررية الوطنية، هو غياب المؤسسات الدستورية في العراق منذ الخروج على شرعية الحكم الملكي الهاشمي بانقلاب عام 1958، ومن ثم تقييد الحريات العامة ، و انعدام الديمقراطية، والمشاركة التعددية، وشيوع سياسة التمييز بين العراقيين بحسب القومية والدين والطائفة والمنطقة والعشيرة و العقيدة السياسية.وهذه السياسة جلبت الكوارث على العرب و الكورد و التركمان والآشوريين والقوميات الأخرى في العراق.

ولاشك أن اللجوء إلى لغة السلاح والحديد والنار، التي اتبعتها أنظمة الحكم المتعاقبة، وبخاصة نظام البعث – صدام، في معالجة القضية الكوردية ،وعدم تفهم الحقوق المشروعة للكورد، كانت هي السبب في كل المآسي والويلات التي لحقت بالعراق. ولهذا علينا أن ندرك جيدا أن لغة الحوار، وقبول الآخر، واحترام حقوقه، هي الحل الوحيد لبناء الديمقراطية والسلم وفقا لمبدأ الشراكة العادلة .

ومهما كانت الذرائع لهؤلاء السياسيين الفاشلين، الذين ذهبوا إلى مزبلة التاريخ إلى الأبد، كحجة الحفاظ على وحدة التراب والوطن، أو السيادة الوطنية، أو المصلحة العليا ... إلا أن من الثابت أنها كانت سياسة تخريبية للأخوة العربية – الكردية، لا تمثل موقف الشعب العربي في العراق، أو العرب عموما في البلدان العربية. و إنما كان الموقف فرديا وضيقا، وليس في مصلحة الوطن، ولم تؤثر على المصير المشترك للكورد والعرب، و شراكتهم في العراق مع القوميات الأخرى المتآخية.

إذ لا يجوز من الناحتين الشرعية والقانونية، وكذلك من الناحية الأخلاقية والإنسانية، القول بعلوية العنصر العربي على بقية العناصر والأقوام، وبأفضليته على غيره.فالبشر متساوون في الحقوق والواجبات، وفي القيمة الإنسانية، فكيف إذا كانوا شركاء في وطن

ومصير واحد؟ ولهذا فإن سياسة التثقيف بأفكار (عفلق) في العراق جلبت الكوارث على الشعب العراقي، وسببت لعلاقات الشراكة بين العرب والكورد جروحا كبيرة ،مصدرها النظام وجرائمه، لا الشعب العربي الذي يؤمن بحق الكورد في تحقيق طموحاته الوطنية والقومية التحررية المشروعة، وفي دعم نضاله من اجل الحرية..

وعلى الرغم من جرائم هذه الفئة العنصرية ضد الكورد، و ضد رموز الشعب الكوردي، ومنها جرائم حرق القرى (سياسة الأرض المحروقة التي تعرض لها الأكراد من بعض القادة العسكريين مثل طه الشكرجي وغيره)، ومنها جريمة استخدام السلاح الكيماوي، وغاز الخردل ضد سكان حلبجة الشهيدة في 16 آذار 1988، و جريمة الأنفال بقيادة علي كيماوي، وسياسة الصهر القومي، وتدمير القرى، ومصادرة الأموال، والتهجير القسري، والطرد والتطهير العرقي، وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة، وعلى الرغم من تعرض الكورد لجرائم كثيرة أخرى استهدفت قادة ورموز الحركة القومية الكوردية، مثل محاولة اغتيال القائد المرحوم مصطفى البارزاني، ومحاولة اغتيال الزعيم المرحوم إدريس البارزاني، ومحاولة اغتيال الزعيم مسعود البارزاني في النمسا عام ،1979 والتصفية الجسدية لعدد من القادة السياسيين الكرد مثل المرحوم الأستاذ صالح اليوسفي، وغيره كثيرون... فإنه رغم كل هذا الظلم والاضطهاد والجرائم الخطيرة من النظام الدكتاتوري، ظل القادة الكورد والشعب الكوردي على ولائهم ومحبتهم للعراق ولأخوتهم من العرب، وهم قادة عراقيون مخلصون ، يفرقون بين سياسة نظام مستبد وظالم يرتكب الجرائم، وبين شعب عربي يحترم تطلعات الشعوب نحو الحرية، ويرتبط بوشائج قوية ومصير واحد، لا تفرقه عنصرية بعض السياسيين العرب، الذين ينتظرون حكم القضاء العراقي في ظل محاكمة عادلة عن جرائمهم البشعة .

و لم يكن الكورد وحدهم من ضحايا النظام الدكتاتوري وحكم الطغيان، وإنما تعرض العرب والتركمان والكلدو-آشور وغيرهم لجرائم دولية **مثل تدمير وتسميم الأهوار في جنوب العراق**، وتقييد الحريات العامة، وهدم المنازل، ومصادرة الأموال، والمنع من السفر، والتصفيات الجسدية التي أصابت الآلاف منهم، حيث طالت يد الغدر كوكبة من المراجع العلمية الشيعية في النجف وكربلاء، والعديد من الشخصيات الوطنية الشيعية، وكذلك تصفية العديد من القوميات الأخرى، فانتشرت عشرات المقابر الجماعية في العراق. وصح القول بأنه يوجد في العراق شعبين: واحد فوق الأرض وآخر تحت الأرض (المقابر الجماعية الممتدة على أرض العراق).

ومع ذلك فقد تميزت **العلاقات العربية – الكوردية** بخصوصية كبيرة،قائمة على التلاحم الأخوي، والشراكة في الوطن، إلى جانب روابط المصاهرة الحميمة بين العشائر العربية والكوردية. ولم يمنع اختلاف القومية أو الدين أو الفكر السياسي أو المذهبين من وجود هذه الروابط الأخوية المتينة بين العرب والكرد. ولم يشعر في أي يوم من الأيام أن العرب هم غرباء عن الكرد، أو أن الكرد هم غرباء عن العرب.

ولعل العامل الأول في ترسيخ هذه الروابط هي وحدة الوطن، والمصير المشترك، والرغبة الصادقة في نبذ الاستبداد، ومقاومة الطغيان، والتطلع إلى الحرية منذ الاحتلال العثماني وحتى ما بعد زوال النظام الدكتاتوري، رغم جرائم النظام. حيث لحق الكورد أضرار بالغة في أرواحهم وثرواتهم وأولادهم وأملاكهم وكيانهم ومشاعرهم الإنسانية. وقد تمثلت في سياسة التعريب والتطهير العرقي، والتبعيث بفرض العقيدة السياسية، وفي ضربهم بالسلاح الكيماوي في حلبجة، و استخدام الطائرات لقصف مدن كردية عديدة مثل قلعة دزه، وفي جرائم الأنفال، وتهجير الأكراد الفيلين من وطنهم العراق بحجج واهية عنصرية، وغيرها من الجرائم الدولية التي لم تنل من الاخوة العربية – الكوردية، لأنها جرائم مرتكبة من مجموعة من المجرمين الدوليين سيقوا إلى العدالة . .. وهم يقبعون الآن في السجون ينتظرون محاكمتهم عما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية وضد السلم.

موقف سماحة السيد محسن الحكيم من قضية الكورد العادلة ووفاء الكورد لهذا الموقف التاريخي

ولعل من المفيد أن نذكر بالفتوى الدينية التي أرادتها حكومة نظام عارف، ومن ثم حكومة البكر من سماحة أية الله العظمى السيد محسن الحكيم لضرب الأكراد، وقمع الثورة الكردية عام 1963. إلا أن سماحة السيد الحكيم رفض ذلك رفضا قاطعا، داعما الثورة الكردية، قائلا لوفد النظام – آنذاك – قولة المعروف: (**كيف نعطي فتوى لمحاربة الكرد وهم إخوتنا في الوطن والدين؟**) .بل أن القائد المرحوم مصطفى البارزاني كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع قادة العشائر العربية، ورجال الدين في النجف وكربلاء والفرات الأوسط، وكان يفكر بالسياسيين العرب المناضلين القابعين في سجون النظام قبل أن يبدأ وفده المفاوض بطرح قضية الشعب الكردي، ويدخل في الوفد المفاوض أولاً برجاء الوفد الحكومي بقيادة المجرم صدام آنذاك بإطلاق سراح السجناء العرب. كما قام الخالد مصطفى البارزاني بحماية مئات الشخصيات، والعوائل العربية ،من بطش نظام البعث. وهو الذي وفر الحماية للشهيد مهدي الحكيم في فتره من الفترات العصيبة التي مرت على

حركته السياسية، قبل اغتياله في السودان، رحمه الله. كما زار الأخ السيد مسعود البارزاني سماحة السيد محمد باقر الحكيم، الذي كان يمثل نموذجا صادقا للوسطية والاعتدال والحكمة، وزار السيد الأستاذ مام جلال الطالباني مدينة النجف، والتقى مع مرجعياتها الدينية الفاضلة، ومنهم سماحة السيد السيستاني، تأكيدا لهذه الروابط الوثيقة وللاحترام والود المتبادلين .

وفي أثناء عهود الطغيان والاستبداد السياسي التي مرت على العراق، شكلت جبال كردستان ملاذا أمنا للعرب ولأبناء العشائر من الجنوب والوسط ،ولكل المضطهدين. كما قام الكثير من العرب بدعم الثورة الكوردية التي قادها الكرد لنيل حقوقهم المشروعة، حين قاتل العرب مع إخوتهم الكرد، وقام العديد من العرب بتهريب السلاح من وسط وجنوب العراق إلى كردستان، وبخاصة بعد هزيمة حزيران عام 1967، دعما للثورة الكوردية، وحبا بالشعب الكوردي في نيل حقوقه القومية المشروعة، وفي تقرير مصيره. فقد كانت هناك حركة مكوكية بين النجف وكردستان بعمليات تهريب السلاح إلى قوات البيشمركة البطلة يقودها المرحوم (قادر منتك) و (فضل كامل شبيب) نجل المرحوم كامل شبيب، وذلك بمساعدة ودعم من والدي الشيخ عبد الحسين الفضل، احد شخصيات العشائر العربية في النجف الأشرف، الذي أرتبط بعلاقات تجارية ودية مع العديد من الشخصيات العشائرية الكوردية.

ولهذا لم تكن من الصدفة أن تنهض الانتفاضة في كردستان،و في الوسط، وفي الجنوب في وقت واحد، ضد الظلم والطغيان الصدامي عام 1991. وحين اختار الشعب الكوردي الفيدرالية كنظام للحكم وكنمط للعلاقة مع النظام المركزي في بغداد، في انتخابات حرة وديمقراطية عام 1992، وجب على العرب وعلى جميع الأقليات احترام هذا الخيار، ودعمه، وتعزيزه، لأنه خيارهم، وهو خيار مشروع، ناضل من اجله الكورد، وقدم مئات الآلاف من الشهداء والتضحيات عبر نضالهم الطويل ضد الأنظمة الشوفينية، والذي استمر عشرات السنين منذ ما قبل تأسيس الدولة العراقية.

وقد نص **قانون إدارة الدولة العراقية** (الدستور المؤقت للبلاد) على حقوق القوميات، ومنها حق الكورد في الاتحاد الاختياري ضمن عراق فيدرالي، تعددي، ديمقراطي، برلماني، رغم وجود العديد من الملاحظات الشكلية والموضوعية على نصوص القانون الأساسي المذكور.ولهذا فإن أي تراجع عن بنود القانون سيشكل تهديدا لهذه الشراكة، وسيشكل خطرا على وحدة العراق. إذ أن هذا القانون هو بمثابة الخط الأحمر بالنسبة

لحقوق الكورد. ولابد أن يكون القانون المذكور أساس لصياغة الدستور الدائم في المرحلة المقبلة للعراق الجديد. كما جاء قرار **مجلس الأمن الدولي رقم 1546** ليضفي الشرعية على الحكم والقانون المذكور، وليؤكد خيار الاتحاد الاختياري والشراكة العادلة واحترام الحقوق .

ومن الطبيعي أن الفيدرالية في كردستان ليست تقسيما للعراق، و إنما هي إدارة لا مركزية يتمتع فيها الكرد بحق إدارة إقليم كردستان العراق وفقا لخصوصية المنطقة والسكان، وهي خيار الكورد في إدارة حدود كردستان، وفي تنظيم العلاقة مع السلطة المركزية ضمن هذا الشكل الدستوري والقانوني، ومن حقهم وضع دستورهم الخاص في إقليم كردستان، ومن حقهم الاشتراك في قيادة سلطة المركز للدولة العراقية (الحكومة الفيدرالية) وفقا لقواعد المؤسسات الدستورية، والانتخابات الديمقراطية الحرة وفي ظل مجتمع مدني. والفيدرالية التي نقصدها هنا هي **لا مركزية سياسية،** وحكم إداري. أي فيدرالية إدارية وسياسية وفقا للدستور والقانون.وإن الفيدرالية بهذا المفهوم هي أيضاً من الخطوط الحمراء بالنسبة للشعب الكوردي، ولا يمكن السماح بالتراجع عنها، ولا يجوز القول بإجراء الاستفتاء من كل الشعب العراقي عليها، لأن ما يقرر ذلك هم الكورد في تحديد نمط العلاقة مع المركز، وطبيعة العيش مع الشريك في الوطن، ولا يمكن إلزامهم بشيء آخر. فالتعايش هو عقد شراكة ولا إلزام أو قوة في الاتحاد الاختياري .

لقد اتسمت طباع وخصال الكرد بالوفاء واحترام العهود، وبالشجاعة والصلابة في المواقف على الحق ضد الباطل، وهي الصفات التي تقترن بسكان الجبال، وبالطيبة والبساطة والوضوح. وهذه الصفات مثل سهول كردستان في نوروز .وهذه الصفات الطيبة يتحلى بها عموم أبناء العشائر في العراق بكل قومياته وأطيافه ومعتقداته .

ولذلك نحن مع الكورد في خياراتهم ، ومعهم في تقرير نوع الشراكة في الوطن، وإلى جانب حقهم في تأسيس الصيغة الفيدرالية للحكم كضمان لوحدة الدولة العراقية، فإن لهم الحق في إدارة الدولة المركزية في العراق أيضاً. ولابد لنا من نبارك جهود وحكمة الاخوة في القيادة للحزبين المناضلين (الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني) في دعم وترسيخ الاستقرار، وتفعيل القانون في كردستان.

فطالما انتظر إخوتهم العرب ترتيب البيت الكوردي، وتقوية وضعهم الاستراتيجي في كردستان، لتحقيق طموحات الشعب الكوردي في بناء مجتمع مدني ينعم بالاستقرار

والأمن والرخاء، ويخدم الإنسان ويضمن حقوقه، بدعم مقومات النظام المؤسسي الدستوري، و بناء السلام. لأن في تطوير التجربة الفيدرالية في كردستان العراق، ونجاحها، هو توفير الرئة التي يتنفس منها عراق المستقبل هواء الحرية.

كما نشير إلى انه لا يمكن نسيان الدماء التي سالت من العرب والكورد، إبان ثورة العشرين، وفي حروب ومعارك فلسطين، فضلا عن أن قادة الجيش العراقي، والعديد من المسؤولين في الحكومات العراقية، ومن السياسيين كانوا من الكورد المخلصين للعراق، ووحدته، بل أن صلاح الدين الأيوبي من القادة الكورد الذين دخلت أسماؤهم التاريخ ،وهو يقود العرب والكورد فاتحا القدس إبان الحروب الصليبية. ولا يمكن نسيان دور العلماء الكورد، في مختلف العلوم، وبخاصة في علم اللغة العربية، والعلوم الشرعية، والثقافات والعلوم الأخرى.

ونشير هنا إلى **موقف السيد عبد المحسن السعدون** (أول رئيس وزراء للعراق)، بشان الاخوة العربية – الكوردية، حيث قال في عام 1924 في معرض حديثه عن الخطأ الذي ارتكبه الحاكمون في الدولة العثمانية، في غمط الحقوق للكورد ما يلي : (أرى من اللازم أن نكون أحرارا ونعطي الحرية إلى جميع العناصر ..أن في العراق عنصرا عظيما هو العنصر الكوردي، فقد تكون النتيجة غير حسنة ..فأتمنى من المجلس التأسيسي أن لا يبخل في إعطاء هذا الحق، حتى تكون القلوب متحدة ومتفقة، ومؤيدة للوحدة العربية. وإذا لم نعطهم هذه الحقوق فلا نستطيع الحصول على الوحدة العربية التي نتمناها).
أن العلاقات العربية – الكوردية في العراق هي نموذج متميز في التعايش القومي، القائم على الاحترام المتبادل، والتسامح والمحبة الصادقة، وعلى احترام التعددية، والخيارات القومية، وإن من الواجب تطويرها، وتعزيز أسس نجاحها من اجل عراق أفضل، ينعم فيه الجميع بالحرية والأمن والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والاعتراف بالآخر.

إن مستقبل العلاقات بين اكبر شريكين في وطن واحد، و هما: (الكورد و العرب)، يوجب توحيد الجهود لبناء دولة المؤسسات الدستورية، واحترام الحقوق القومية المشروعة للكرد، وكذلك الاعتراف بحقوق جميع الأقليات الأخرى، وتطبيق القانون بصورة عادلة بما يحقق المساواة وفي احترام حقوق المرأة ،وتعديل وضعها الحقوقي، وفي إطلاق الحريات العامة، ومعاقبة كل من ارتكب ويرتكب جرائم ضد الكورد والقوميات الأخرى، وفقا للقانون، وبضرورة تعويض كل الأشخاص الذين تضرروا من الجرائم الدولية التي ارتكبت ضدهم من طرد وتهجير، ومصادرة الأملاك، وقتل وغيرها، وإعادة المهجرين

والمهاجرين للعراق، وفي ضرورة وضع سياسة تعليمية جديدة ،من المراحل الدراسية الأولى، تشيع ثقافة حقوق الإنسان ونبذ العنف، وترسيخ التسامح وقيم الفضيلة، وفي تعليم اللغة الكوردية في المناطق العربية، وتدريس اللغة العربية في المناطق الكوردية، وفي فتح قنوات تلفزيونية ووسائل الإعلام الأخرى، ناطقة باللغة الكردية في المناطق العربية.

ونعتقد أن حكمة القيادة الكوردية وتجربتها النضالية المريرة والطويلة، ستوظف ليس للكورد فقط، وإنما لخدمة وبناء عراق المستقبل بكل أطيافه القومية والدينية والسياسية . كما نعتقد أن الآفاق المستقبلية للشراكة بين العرب والكورد، ستتعزز أكثر مع بناء عراق ديمقراطي برلماني تعددي، ومؤسسات دستورية، في ظل مجتمع مدني، يقوم على احترام حقوق الإنسان والنظام الفيدرالي بجهود مشتركة، وكذلك في توظيف الثروات وتوزيعها بصورة عادلة لمصلحة الإنسان العراقي ومستقبله.

التسامح والمصالحة الوطنية في العراق
ودورهما في دعم نسيج العلاقات العربية – الكوردية
وتحقيق السلام الاجتماعي

عقب سقوط نظام الطاغية صدام في 9 نيسان 2003،عقد في كوردستان العراق للأيام من 26-27 آذار 2004 في أربيل، مؤتمرا جماهيريا مهما وحيويا للمصالحة الوطنية، تحقيقا للسلام والأمن الاجتماعي في العراق، ضم العديد من القوى الوطنية والشخصيات السياسية المدنية والعسكرية، التي كانت تعد جزءا من المعارضة العراقية. ولاشك أن هذا المؤتمر يضع الأسس الثابتة لتجاوز الخراب الاجتماعي الذي خلفه النظام السابق، من خلال إجراء المصالحة الوطنية وفقا لضوابط قانونية جوهرية لا يمكن تجاهلها .

وقد جاء انعقاد المؤتمر بناء على دعوة موفقه وسليمة من الأخ الفاضل مسعود البارزاني، رئيس مجلس الحكم لشهر نيسان، الذي ألقى خطابا أكد فيه ما طرحه من خطاب في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية، الذي انعقد في ديسمبر من عام 2002، والذي يحمل روح التسامح ونشر قيم الوحدة والتعايش والتآخي، ضمن عراق متحد، لتحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار، من خلال المصالحة الوطنية بين العراقيين . كما ألقى الأستاذ مام جلال الطالباني كلمته القيمة في هذا السياق إلى جانب كلمات أخرى ووجهات نظر صبت في هذا الإطار .

ولاشك أن انعقاد مثل هذا المؤتمر على ارض كوردستان، التي شهدت حروبا قاسية

وتخريبا متعمدا من أنظمة الحكم المختلفة، وبخاصة في عهدي البعث الأول والثاني، له دلالات عميقة ومغزى كبير، حيث أن مجرد طرح فكرة المصالحة من الأرض التي دارت عليها حروبا قاسية، ومحاولات الإبادة ضد الكورد، هي دليل على حرص القيادة الكوردية على وحدة العراق وسلامة أمنه واستقراره وتقدمه، الذي لن يكون إلا من خلال السلم وتوفير الأمن، وهو دليل كبير على جهود الكورد الصادقة والمخلصة لتجاوز عقد وإشكاليات الماضي البعيد والقريب .

إن لهذا المؤتمر أهمية كبيرة في الظروف الراهنة التي يمر بها العراق، رغم غياب العديد من الأحزاب والحركات السياسية الأخرى، التي لها فاعليتها في الدولة والمجتمع، وبخاصة الحركات الشيعية الفاعلة، مثل المجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة الإسلامي، وغياب أعداد كبيرة أخرى من الشخصيات العراقية الوطنية المعروفة. كما كنا نتمنى أن لا يتواجد في المؤتمر أشخاص لا نفضل وجودهم الآن، بسبب وجود تحفظات عليهم من الشعب العراقي، فضلا عن أن القضاء العراقي لم يفصل بالقضايا ذات العلاقة بالمصالحة، حيث أن المصالحة لا يمكن أن تبدأ قبل أن تجري محاكمة علنية للمتهمين بالجرائم، ممن أقترفها من المسؤولين في الحزب والدولة والنظام المقبور. ونقول أن ليس كل من قفز إلى صوب المعارضة العراقية الوطنية، في أيام النظام الأخيرة، حصل على صك البراءة من الجرائم التي اقترفها إبان وجوده في الحزب والدولة . وما المحاكمة إلا الفيصل في التمييز بين المتهم بجرائم، والبريء منها. ولا يمكن الحديث عن المصالحة قبل إجراء المحاكمة . وإلاّ كيف سنعرف المتهم بجرائم من غيره من أتباع النازية العربية ؟

ولكن ما هو المقصود بالمصالحة الوطنية ؟ وكيف تكون ؟ ومع من تجري هذه المصالحة ؟ وهل يمكن التصالح مع المسؤولين عن الجرائم ضد الشعب العراقيين، والمقابر الجماعية، وجرائم حلبجة والأنفال، وضرب العتبات المقدسة بالصواريخ، وتسميم الأهوار،واضطهاد الشيعة، والتعذيب، والقائمة تطول من الجرائم التي ارتكبت من النظام السابق ورموزه والأدوات التابعة . وهل أن المقصود بالمصالحة إعادة وتأهيل حزب البعث إلى العودة مجددا للحياة السياسية في العراق الجديد ؟ أي أن الأسئلة التي تدور هنا هي: هل هناك ضوابط وثوابت قانونية وسياسية للمصالحة الوطنية والاجتماعية ؟ أم أن مجرد القول عفى الله عما سلف لكي نفتح بهذا القول الصفحة الجديدة ؟

هذه الأسئلة وغيرها تطرح الآن. ولابد من تحديد مفهوم تطهير مؤسسات الدولة والمجتمع

من فكر البعث، أو فكرة اجتثاث البعث في العراق، باعتباره مسؤولا عن خراب البلاد والعباد، وتهديد الأمن وزعزعة الاستقرار. وإن اسمه يرتبط بأبشع الجرائم الداخلية والدولية. ومن ثم ما هو مفهوم وضوابط المصالحة الوطنية، وصولا إلى الوئام والأمن وتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي الذي ينشده الجميع . وهذا الحزب الذي يمثل فكره المتطرف نموذجا سيئا للفكر القومي، الذي ألحق أفدح الأضرار بكل شيء في العراق، حيث لم يسلم الشيعة، ولا مناطقهم، ولا بيئتهم من التخريب المتعمد، وجريمة إبادة الجنس البشري، مثلما تعرضت بقية مناطق العراق ومنها كوردستان إلى جرائم الإبادة .

إننا نعتقد بكل موضوعية،إن المصالحة الوطنية، وتجاوز الماضي، واستيعاب دروسه، تستوجبان المحاسبة السياسية والقانونية، أولاً للفكر البعثي، ولقوى النظام السابق. ولابد من أن يقول القضاء العراقي حكمه في مئات الآلاف من القضايا التي تخص الحق العام، والحق الشخصي، وفقا للقانون تأكيدا لتفعيل دور القانون في المرحلة الجديدة . ولا نقصد من ذلك إجراء محاكمة سياسية للنظام السابق، وإنما لابد أن تجري محاكمة قانونية عادلة للمتهمين بجرائم الإبادة والقبور الجماعية، وقتل مئات الآلاف من الشيعة في الجنوب العراقي ووسطه، وضد الكورد والكورد الفيليين، وضد الجارة إيران ودولة الكويت ، وغيرها من الجرائم البشعة، التي لا يجوز قانونا إجراء المصالحة بشأنها مطلقا، لوجود المانع القانوني .

كما أننا نرى بضرورة التمييز بين الفكر القومي الديمقراطي، والفكر القومي الشوفيني. إذ أننا لسنا ضد الفكر القومي مادام هذا الفكر يؤمن بالآخر، ويبتعد عن التطرف في ثقافته وأهدافه . ففكر البعث كان، وما يزال، فكرا قوميا، شوفينيا، عنصريا، وطائفيا، يقترب من الفكر النازي، الذي لا مجال له في ظل الحرية وقواعد الديمقراطية، والتسامح والحوار وثقافة الاعتراف بالآخر. كما نؤكد القول أننا لا نقصد بالمحاسبة السياسية والقانونية ترسيخ مبدأ الثار والانتقام، بل الهدف من وراء ذلك هو عملية تثقيف للمجتمع، وتربية للأفراد باحترام القانون، وحماية حقوق الإنسان، وعملية رفض قاطع لإعادة إنتاج الماضي المأساوي، الذي خرب الحياة والزرع والضرع . وبدون نشر ثقافة التسامح وتكريس الفكر الديمقراطي الحر، وترسيخ ثقافة الحوار وآداب الاختلاف، وبدون نشر ثقافة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في مؤسسات الدولة والمجتمع، ومجمل البناء الفوقي لن يتحقق السلام الاجتماعي والمصالحة الوطنية الحقيقية.

نخلص مما تقدم إلى القول: نعم لاجتثاث فكر البعث من الدولة والمجتمع ، ونعم للمصالحة الوطنية التي هي أساس السلام الاجتماعي، ولكن وفقا للضوابط القانونية، وطبقا للشروط

التي تحفظ حقوق البشر الذين تضرروا من جرائم النظام السابق، كتعويض المتضررين عن الضرر الذي أصابهم . وبعد محاكمة المسؤولين السابقين عن جرائمهم، واعتراف أزلام النظام السابق بذنوبهم علانية طالبين العفو والمغفرة من ذوي الضحايا. وبدون هذه الأسس القانونية العادلة، يصعب ترسيخ قواعد الحوار العربي – الكوردي، ومد جسور الثقة بين الشعبين. إذ لابد أن يفصل القضاء بين الحق والباطل، وبين الظالم والمظلوم، وأن يعوض المتضررين من جرائم السياسة العنصرية للبعث على مدى أكثر من ثلاثة عقود، من أجل فتح الآفاق الجديدة لتطوير العلاقات الأخوية.

بؤر ساخنة في الحوار العربي – الكوردي

التعريب، كركوك

وضعت اتفاقية آذار عام 1970 أسسا سليمة لحل القضية الكوردية في العراق بعد سنوات طويلة من القتال الداخلي، التي دفع العراق بسببه ثمنا باهظاً من مئات الضحايا والأبرياء، وهدر الأموال وعدم الاستقرار. ولأول مرة تحترم خيارات الشعب الكوردي، ومطالب حركته التحررية طبقا لما تم الاتفاق عليه من بنود تبنى قواعد الاعتراف بالآخر، وترسخ الاخوة العربية – الكوردية والسلام والأمن . غير أن عمليات الغدر من نظام البعث – صدام، كانت هي السبب وراء فشل تنفيذ بنود الاتفاقية، وذلك بسبب العقلية العنصرية التي يتصف بها الوفد الحكومي المفاوض، وبسبب أيديولوجية البعث الشوفينية، والتي هي نموذج سيء للفكر العربي الضيق، الذي أساء للأخوة العربية – الكوردية في العراق . لقد جرت، بعد توقيع الاتفاقية المذكورة، أبشع حملة تطهير عرقي ضد الشعب الكوردي، فضلا عن تنفيذ سياسة منهجية في التعريب، والصهر القومي، والترحيل، والاغتيالات، والتصفيات الجسدية، وإلغاء الآخر، وفك المدن والقرى الكوردية من المحافظات الكوردية وإلحاقها بالمحافظات العربية، أو ذات الأغلبية العربية، مما دمر جسور الثقة بين نظام البعث – صدام وبين الاخوة الكورد . ولاشك هي جرائم لا يتحمل المسؤولية عنها كل العرب في العراق، وإنما يتحمل المسؤولية عنها نظام عنصري – شوفيني ضيق، أساء للعراقيين جميعا .

وعلى هذا الأساس، لابد من حل كل الإشكاليات، التي خلفها النظام المقبور، بروح التسامح، ووفقا لحسن النوايا، بإزالة كل آثار التعريب والصهر القومي، وإعادة المرحلين إلى مدنهم وقراهم وإلى بيوتهم، لكي نحقق الأمن والاستقرار والسلام، ونضمد الجراح وفقا للقانون، وتنفيذا لبنود قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ولقواعد حقوق الإنسان.

من اجل أن تكون الاخوة العربية – الكوردية نموذجا طيبا يحتذى به، وعامل للاستقرار والأمن وسلامة الوطن، ولكي لا تتكرر مأساة الكورد ثانية .ولابد من إعادة الوضع إلى ما كان عليه في المدن الكوردستانية، والمدن الكوردية، إلى ما قبل عام 1970 . ونحن نرحب بدعوة السيد رئيس الجمهورية الشيخ غازي عجيل الياور الذي ذكر في إبان زيارته إلى كوردستان في أواخر شهر تموز 2004 من ضرورة عودة الأوضاع في كركوك إلى الحال التي كانت عليه عام 1968 .

ضرورة تفهم المثقفين العرب لموضوع كركوك

تعتبر قضية المرحلين والمؤنفلين، وضحايا التعريب والصهر القومي، وكذلك قضية كركوك، من بؤر التوتر التي يجب على المثقفين العرب، وبخاصة العراقيين منهم، احترام حقوق الكورد و إزالة هذا التوتر، لأنه مدخل لترسيخ الاخوة العربية الكوردية، واحترام لحقوق الكورد المشروعة، وتصحيح لكل الأوضاع الباطلة التي قام بها النظام السابق. وهي جرائم خطيرة لا يمكن القبول بها.

ومدينة كركوك تقع ضمن إقليم كوردستان تاريخيا وجغرافيا وقانونيا. وطبقا للإحصاء السكاني لعام 1957، فإن نسبة السكان الكورد هي الغالبة، وهي أكثر من 48 % من السكان، وهي مدينة التعايش القومي المشترك، وأساس أو نموذج للتسامح بين مختلف القوميات وأتباع الديانات. وكانت عقدة حالت دون حل القضية الكوردية في المفاوضات مع نظام صدام، ولم يتنازل عنها الكورد، بل لا يوجد مسؤول كوردي قادر على أن يتخلى عنها ، مما يستوجب احترام حقوق الكورد، وجعلها ضمن إقليم كوردستان. و أما عن الثروات النفطية فهي ثروة مشتركة للعراقيين جميعا. وعلينا أن نأخذ بنظر الاعتبار تعرض المنطقة في كوردستان إلى الخراب والتدمير، وهدم مئات القرى، وزرع ملايين الألغام، ومئات الآلاف من الضحايا، مما يستوجب إزالة كل آثار الأضرار التي أصابت المنطقة، وهذا يستوجب الكثير من النفقات للإصلاح. أما عن إعادة المواطنين الذين استولوا على بيوت ومزارع الكورد، والذين استقدمهم النظام لتخريب العلاقات الكوردية العربية، فإنهم لابد أن نجد الحل الصائب سلميا، ونوفر البديل بنزع الفتيل، و إزالة التوتر، وهو ليس تطهيرا عرقيا كما يدعي بعض الأشخاص، لأن إعادة الأملاك إلى أصحابها لا يعد تطهيرا عرقيا. وعلينا – كمثقفين عرب – أن ندرك الحقيقة ونحترمها، حفاظا على الاخوة العربية الكوردية .

ولابد من القول هنا : إذا كانت كل عمليات التصفيات الجسدية ضد رموز الحركة الكوردية، وجرائم ضرب حلبجة بالسلاح الكيمياوي، والأنفال، والتعريب، وسياسة التطهير العرقي، والتهجير، وغيرها من صنوف الجرائم الدولية، لم تؤثر قيد شعره على علاقات الاخوة المصيرية بين العرب والكورد في الوطن الواحد، فهل يمكن أن نتصور لبعض الأقلام غير المسؤولة، أو بعض العقليات المنغلقة، أن تخرب هذه العلاقات التاريخية القائمة على ثوابت قوية غير قابلة للحل؟ كما أننا نعتقد بأهمية توفير كل فرص الحوار بين الطرفين لفهم الآخر، وتعزيز الروابط. فالكورد، رغم خصوصيتهم القومية، هم عراقيون مخلصون ساهموا في بناء الدولة العراقية منذ التأسيس، ولا يمكن أن نقبل بحصر المناصب السيادية بالعرب فقط، لأنه موقف غير دستوري ولا قانوني .

البشمركة قوات نظامية للدفاع عن العراق
والمحافظة على أمنه واستقراره

عقب سيطرة النظام الدكتاتوري على الأوضاع عام 1991، وتمكنه من قمع الانتفاضة الباسلة في كوردستان، وفي الوسط والجنوب ، ظهرت دعوات وأقاويل تفتقد للدقة والموضوعية، ومفادها أن الكورد الإيزيدين ساهموا في قمع الانتفاضة في الوسط والجنوب، وبخاصة ضد المنتفضين في النجف وكربلاء . ولاشك أن مثل هذه الادعاءات باطلة وافتراء يعوزه الدليل . فالأخوة الإيزيدية هم جزء من الشعب الكوردي، وهم من ضحايا نظام الطاغية صدام، وتعرضوا إلى الظلم والاضطهاد والتشريد والهجرة، و يرتبطون بعلاقات تاريخية طيبة مع عشائر الجنوب، ومع الشيعة، ولا يمكن لهم المشاركة مع قوات صدام في قمع الانتفاضة الباسلة في الجنوب. وغاية هذه الإشاعات تخريب العلاقات الأخوية بين أبناء الوطن الواحد، وهذا ما تأكد أيضاً لدى المراجع الدينية الشيعية التي زارها وفد من الاخوة الكورد الإيزيدية في لندن عام 2002، والقاعدة تقول (البينة على المدعي ...).

ومما يتعلق بذلك سمعنا – مع الأسف الشديد – أن بعضا من وسائل الإعلام العربية في العراق، تتهم قوات البشمركه البطلة، ذات السمعة النزيهة، والمشرفة، بأنها تساهم مع القوات الأمريكية، وتتعاون معها، ضد الشيعة في كربلاء والنجف. وتقف ضد العرب السنّة في الفلوجة وسامراء و الأنبار ...! وهي ادعاءات باطلة أيضاً، ولا صحة له. والغاية منها تخريب العلاقات المصيرية بين الكورد والعرب. ولهذا لا يجوز أن نسمح بمثل هذه الأقاويل والأكاذيب لتخريب العلاقات العربية – الكوردية في العراق، ولابد أن نقوم بتنمية هذه العلاقات، والمحافظة عليها، وصولا إلى الاستقرار والتعايش الأخوي،

ومنع الإرهاب الذي اضر كثيرا بالدولة والمجتمع .

أما الأقاويل التي تذهب إلى أن الكورد ساهموا في السلب والنهب والحرق لممتلكات الدولة العراقية عقب سقوط النظام في 9 نيسان 2003، فهي جزء من الحملة الظالمة ضد الكورد، وغايتها عزلهم عن العرب. وهي ذات الإشاعات التي سمعناها ضد الأشقاء من دولة الكويت .والهدف من ذلك هو زرع الحقد والكراهية بين شعبين تربطهما أواصر المحبة والتاريخ والجغرافية والوطن .

توصيات لبناء أسس الحوار الناجح في ظل اتحاد اختياري وشراكة عادلة

1. يتعين على الشعب العربي في العراق أن يحترم حق الشعب الكوردي في تقرير المصير، وأن يؤمن بان الشعب الكوردي هو جزء من الأمة الكوردية، وان الكورد يعيشون على أرضهم منذ آلاف السنين، وان للكورد خصوصية، تاريخية، وقومية، واجتماعية، ولغوية، يجب احترامها، ولا يجوز بقاء أي حاله تجاوز عليها، سواء تلك التي هي من بقايا النظام السابق، كالتعريب والصهر القومي أو غيرها ، ولا يجوز استعمال مصطلح شائع بفعل ثقافة البعث، وهو (مصطلح الشعب العراقي)، لأن العراق ليس شعبا واحدا واستعمال مثل هذا المصطلح يعني إلغاء الآخر .
2. إن الشعب العربي هو جزء من الأمة العربية، وإن هناك روابط تاريخية ولغوية ودينية وجغرافية مشتركة بين الشعبين وبين الأمتين.
3. ضرورة أن يتخلص الكثير من العرب من الفكر العنصري الضيق، الذي جلب الكوارث على البلاد والعباد، والتخلي عن سياسة إلغاء الآخر، وصهره، ولا بد من الإيمان بقيم التسامح، ولاسيما في ظل العولمة واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية والمجتمع المدني .كما نعتقد بضرورة حظر فكر البعث لأنه نموذج سيء للفكر العربي الشوفيني .
4. تقع على العرب والكورد مسؤولية تطوير العلاقات وتنميتها والاعتراف بالآخر، وأن من حق الكورد الاستقلال إذا رغبوا في فك الشراكة والاتحاد الاختياري، لأنه حق مشروع قانونا لهم اذا استحال العيش المشترك. ولا يمكن اللجوء إلى القوة لفرض التعايش، فالشراكة لا تقوم إلا بالتراضي والفهم المتبادل، والاهم من ذلك هو خيار الشعب الكوردي في تحديد نمط العلاقة داخل الوطن الواحد بالرجوع إليه، لأنه هو المرجعية في هذا الميدان، ولا يجوز اللجوء إلى العنف ثانية لفرض العيش

كما كان الحكم الدكتاتوري يفعل ذلك.

5. لابد من الاعتراف أن الذي يستفتى على نمط العيش والشراكة هم الكورد وليس الشعوب العراقية كلها، لأنهم هم المعنيون بذلك .
6. إقامة ندوات توعية متواصلة عن مفاهيم الفيدرالية، والعيش المشترك، وحقوق الإنسان والثقافة الجديدة غير العنصرية .
7. منع تداول مصطلحات تضر بالأخوة العربية – الكوردية مثل وصف البشمركة بالمليشيات، ووصف الأحزاب الكوردية بالجماعات، بينما هي جزء من حركة تحررية قدمت الآلاف من الضحايا من اجل قضية الكورد ومنع وصف كوردستان بـ شمال العراق، وغيرها من العبارات التي تسيء لمشاعر الكورد.
8. ضرورة تغيير المناهج الدراسية في المدارس العراقية بما يشير إلى تاريخ الكورد ودورهم في تأسيس الدولة العراقية، وفي حقهم بتقرير مصيرهم كشركاء في الوطن، والإشارة إلى أعلام الكورد، وتاريخ الحركة الكوردية، وأسباب الثورة الكوردية بقيادة البارزاني الخالد ومن سبقه أيضاً، لأن الإعلام والمناهج الدراسية تخلو من ذلك.
9. الابتعاد عن النسب والمحاصصة في الوظائف والمناصب، والتركيز على الأكفاء من العراقيين، أياً كانت قوميته أو دينه أو لغته أو لونه أو مذهبه، ورفض حصر المناصب السيادية بالعرب السنّة والشيعة، مثل: منصب رئيس الدولة، ورئيس الوزراء. فالكورد ليسوا من مواطني الدرجة الثانية، وإنما هم شركاء في وطن وتاريخ شراكة عادلة ومنصفه .
10. إن العراق بلد متعدد القوميات، ولهذا فهو ليس جزءا من الأمة العربية، وإنما الصحيح القول بان الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية، مثلما أن الشعب الكوردي في العراق جزء من الأمة الكوردية، ومن غير الصحيح القول أن من نطق باللغة العربية هو عربي ...! .
11. تقع على المثقفين العرب، ووسائل الإعلام العربية، واجبات أخلاقية وإنسانية في تطوير العلاقات بين الشعبين العربي والكوردي في العراق، وفي نقل الحقيقة كما هي وفقا لقواعد أخلاقيات المهنة في العمل الصحفي، ووفقا لدور المثقفين العرب في ضرورة ترسيخ قيم التسامح والتفاهم، واحترام الخصوصيات لكل شعب. فقد عانى الكورد من التعتيم الإعلامي، والغبن الكبير من وسائل الإعلام العربية – وحتى الإسلامية - وهو تقصير واضح يمس شرف المهنة .
12. إن بعضا من العرب – من بقايا حزب النازية العربية - أساء لمشاعر الكورد والعرب حين أنكروا وجود المقابر الجماعية، وحلبجة، والأنفال. وهذا يستوجب من

المثقفين العرب التصدي لهؤلاء، وفضح نواياهم، حفاظا على العلاقات العربية – الكوردية.

13. نوصي بإعداد ميثاق شرف للشراكة العادلة، وللحوار العربي / الكوردي، من أجل توثيق العلاقات العربية / الكوردية، وبناء السلام والديمقراطية والمجتمع المدني، في ضوء قواعد الاتحاد الاختياري في العراق الجديد .

Biography

Munther al- Fadhal,
Date of birth: Najaf 1950
Nationality: **Swedish**
Languages: Arabic, Swedish, English, Kurdish

- 2/5/1979 PhD in private Law from the University of Baghdad –Rating very good.
- 3/6/1976 Master of private Law from the university of Baghdad-Rating very good.
- 30/6/1972 Bachelor of Law from the University of Baghdad –Average 79%.

- 2001- Visiting lecturer of Middle Eastern laws at the International College of Law - London.
- 1997-Until now- International Consultant -at-law and human rights author / Stockholm-Sweden.
- 1972 lawyer (Member of Iraqi Bar association). Baghdad – Iraq
- **2003 until now Lawyer and legal adviser – Baghdad- Iraq**
- 2002 He served as a member of the U.S. Department of State working group on the **future of Iraq** for which he has drafted an Iraqi constitution, Bill of Iraqi rights and federalism of the future of Iraq.
- Legal consultant at Ministry of Justice with IRDC-**CPA** - Baghdad from 17 mars until Sept 2003**.**
- He has taught civil law at numerous universities including:
- 1979-1982 and 1987-1991Associate professor of private law at the University of Baghdad-College of law.
- 1979-1981 – Expert of Iraqi laws at the Ministry of justice and lecturer of law at judicial institute – Iraq.
- 1981 lecturer of law at E.N.A - judicial institute – Naukkshout –Mauritania.
- 1982-1985- Associate professor of private law - College of law-University of

Annaba in Algeria.

- 1992-1993- Associate professor of Civil law The University of Amman – Jordan (Vice dean of the college of law).
- 1993-1997-University of Al-Zaytoonah in Amman- Jordan and (Head of public and private law Departments).
- He is the author of many law books and articles about the democracy, building religions peace and dialogue, Middle Eastern laws, federalism, Human Rights, civil society and the future of Iraq, published in Arabic, Swedish, and English.
- He is participating in many seminars and Conferences about these issues in (USA – **AEI** – WAS.DC), France, Sweden, Denmark, Kurdistan, Baghdad, Poland, Vienna-Austria, Holland, (UAE –American university – Prospect for Democracy in Iraq - 2004), (**Prague - CEELI – American Bar Association – seminar for two weeks about Judging in Democratic Society 2004)**, Algeria, London, and Jordan.
- He previously and currently supervisor of many PhD's and master theses in Middle Eastern laws- International College of law - London.

ب - نحو عقد سياسي جديد بين الكرد والعرب

صلاح بدرالدين

مدخل :

في منطقة الشرق الأوسط التي تعيش الآن أجواء أوربا في أعقاب الثورة الفرنسية، تبدو الصورة أكثر وضوحاً، والمهام معروفة، وأكثر شفافية. والعنوان الأبرز هو استكمال انجاز المسألة الوطنية التي لم تحل بعد منذ أكثر من قرن، رغم المحاولات الفاشلة لأنظمة التحرر الوطني بعد الاستقلال، وهي تتضمن أساساً قضايا حرية الشعوب والقوميات، وتعايشها السلمي، ومبدأ حق تقرير المصير، ونشر الديمقراطية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ،و إدارة السلطة، والتناوب عليها نتيجة الانتخابات الحرة، والقبول بحكم الأغلبية ومعارضة الأقلية، والامتثال لبنود الدستور الذي يقبله المجموع، والذي يضمن وجود الآخر، والتعددية القومية والثقافية والسياسية.

عامل آخر اندمج مع رياح التغيير في الشرق الأوسط، والذي عززها و أضاف إليها بعداً جديداً، وهو استخلاصات ونتائج أحداث 11 سبتمبر عام / 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والنهج الحديث للنظام حول قضايا الشرق الأوسط، والمواقف من أنظمتها، بما فيها الحليفة التقليدية لها، واقترابه من مواقع الشعور والإحساس بمخاطر وأمراض وثغرات هذه المنطقة التي كانت مسرحاً لأكثر من نصف قرن للصراع بين الجبارين السوفيتي والأمريكي حول النفوذ، ومهملة تنتظر الأقدار، ومرتعا للمواجهات العرقية والإيديولوجية، والاستنزاف والحروب بالوكالة، كوجه من أوجه الحرب الباردة غير العادلة بين القطبين.

دور العامل القومي في قضايا الصراع :

تشكل المسألة القومية منذ انتهاء الحرب الباردة، واتخاذ الإدارة الأمريكية مركز الصدارة في السياسة الدولية، المحرك الرئيسي في إدارة الأزمة على الصعيد العالمي، حتى لو لم يجري الاعتراف بذلك من جانب الفرقاء المعنيين، وصناع القرار، ووسائل الإعلام ،التي مازالت تدار من جانب القوى القديمة ،التي لم تأبه بعد لحقائق العصر. إن ما جرى في أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق، ويوغسلافيا السابقة ،منذ العقد الأخير للقرن العشرين، يوضح بجلاء السمة القومية للإجراءات والحروب والنتائج . فقد تم تفكيك

المركزية الإدارية والدولتية للإمبراطورية السوفييتية، والفدرالية اليوغسلافية الاشتراكية، على أساس قومي، وحسب إرادة الشعوب المقهورة وفي أطر جديدة (استقلال تام – فدرالية)، وحسب إرادة واختيار الناخبين من أبناء تلك الشعوب والقوميات وبإشراف دولي.

وما جرى في آسيا لا يختلف من حيث المبدأ عن المنهج العام. فقد تم إعادة بناء (أفغانستان) حسب مؤتمر (بون) الذي ضم ممثلي جميع الشعوب والقوميات الأفغانية، إلى جانب ممثلي (القومية البشتونيه) السائدة، على قاعدة التعددية والاعتراف بحقوق الآخر، واحترام إرادة الطرف المقابل، وحسب مبدأ الشراكة في الحكم والإدارة والبناء. وفي (اندونيسيا) تمت الاستجابة لإرادة شعب (تيمور الشرقية) في الاستقلال القومي، وإعلان الدولة المستقلة، وبدعم وتجاوب دولي منقطع النظير.

في القارة السوداء، كان الأمر أكثر جلاء ،والمساهمة أكثر شمولية، وخاصة في تجربة (جنوب السودان)، حيث جرت الوساطة (الأمريكية–الأوربية–الإفريقية) بين طرفي الصراع ،وتمت الموافقة من الطرفين على إعادة تشكيل السودان الجديد، من كونفدرالية اتحادية بين الشمال والجنوب، على أساس تقسيم السلطة والثروة، وحسب مبدأ حق تقرير المصير.

في هذا المجال علينا عدم إهمال دافع آخر جوهري لعب دوراً محورياً في جلب الانتباه إلى المسألة القومية، وضرورة حلها والإقدام على انجازها في القارات الثلاث، وهو العلاقة العضوية بين هذه المسألة، من جهة، وبين الحرب العالمية ضد الإرهاب التي لا تتوقف فقط على العمل العسكري والمواجهة العنيفة بل تتطلب في أكثر جوانبها المعالجة السياسية والثقافية والاقتصادية من جهة أخرى. فعلى ضوء الأبحاث والدراسات، تم التوصل إلى حقائق جديدة في أسباب بروز الإرهاب، ومن أهمها: أن الساحات التي تفتقر إلى مبادئ المساواة بين الشعوب، وتشهد قمع واضطهاد القوميات، وعدم الاعتراف بحقوقها وتهميشها، هي الأكثر قبولاً لنمو الخلايا الإرهابية، وخاصة من جانب أبناء الشعوب المقهورة. لذلك بدأنا نسمع أصواتا ولو خافتة، وخاصة في أمريكا وأوربا، تدعو إلى معالجة قضايا الشعوب والقوميات، ووضع أسس ومبادئ عادلة لحلها في مختلف دول العالم وقاراتها.

ومن هنا فان مهمة التصدي لمعالجة المسألة القومية بكل تجلياتها، وعلى الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، باتت جزءً لا يتجزأ من مهام مواجهة الإرهاب، وإسقاط

الدكتاتوريات، ونشر الديمقراطية، وإجراء التغييرات والإصلاحات على نظم الحكم، ومناهج التعليم. وهذه المهام بمجملها كل لا يتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جانب من جوانبها اذا كان الهدف التوصل إلى الحلول وليس العكس.

الأنظمة في الدول المقسمة لكردستان والشعب الكردي هي إما أن تكون شمولية، أو دكتاتورية، أو ثيوقراطية ،أو انتقالية (كما في العراق). وهي تشترك معاً (باستثناء الحكومة العراقية) في النزعة الشوفينية، ورفض الآخر الكردي، وعدم الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير حسب اختياره وإرادته الحرة . لذلك فان هذه الأنظمة في طور انتقالي تنتظر مصيرها إما في التغيير الجذري وبالطرق المختلفة، أو بتحسين سلوكها وتغيير دساتيرها، وإجراء مصالحه وطنية شاملة تكفل بناء الدول الحديثة ذات المواصفات المطلوبة محلياً وعالمياً.

ومن هذا المنطلق نحاول التصدي لمهام التغيير، ومناقشة قضايانا المشتركة مع الشعب العربي والشعوب التركية والإيرانية، منطلقين من حقيقة أن مناقشة الموضوع القومي الكردي بما هو حق تقرير المصير، واتحاد اختياري وشراكة عادلة، وطرح الأفكار والمشاريع حوله، هو مساهمة في الوقت ذاته في البحث عن سبل انجاز مهام تحقيق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ،و التآخي بين الشعوب، وإزالة الدكتاتورية، والتوصل إلى المجتمعات الحرة الموحدة، ومحاربة الإرهاب (إرهاب الدولة والأفراد)، و بالأخير بناء الدولة العصرية الحديثة التي تتعايش فيها كل الشعوب والقوميات التي يكفل الدستور حقوقها ويضمن مستقبلها .

دور العامل الخارجي في معالجة المسالة القومية :

تجربة العراق ليست الحالة الوحيدة في تغيير الأنظمة عبر تدخل خارجي، وقد سبقتها حالات أخرى في التاريخ. وفي عصرنا الراهن، وتحديداً في السنوات الأخيرة، شهدت أوربا حرباً من جانب الحلف الأطلسي بقيادة عسكرية أمريكية على (يوغسلافيا) السابقة، مستهدفة نظام حكم الدكتاتور (سلوبودان ميلوسييفج) الذي اقترف جرائم التطهير العرقي بحق الشعوب والقوميات المغلوبة على أمرها، ومارس القمع السياسي ضد خصومه، وانتهك حقوق الإنسان. كما شهدت (آسيا) حرباً مماثلة بقيادة عسكرية أمريكية أيضاً ضد نظام (طالبان) الرجعي المتخلف، المعادي لحق الشعوب وحريتها، والذي حول أفغانستان إلى ساحة للإرهاب والاعتداءات، ومرتعا لمنظمات إرهابية عالمية مثل تنظيم (القاعدة) . في هذه الحالات الثلاث التي حدثت في قارات متباعدة كان هناك أولاً تشابه في طبيعة

الأنظمة الحاكمة (الدكتاتورية–الاستبداد–الإرهاب–رفض التغيير)، وثانيا عجزت الشعوب في البلدان الثلاث ،وقواها الوطنية والديمقراطية، من التمكن من تحقيق التغيير، وإيجاد البديل الديمقراطي عبر النضال والاعتماد على الذات، رغم تقديم الضحايا بمئات الآلاف . وثالثاً وقوف الأنظمة الثلاث عقبة أمام التحولات الجارية، والتي مازالت تجري منذ توقف الحرب الباردة، وإصرارها على مواجهة حقائق العصر، ووقف دولاب التطور تحت ظل شعارات التطرف والتعصب، والايدولوجيا القومية الشوفينية أو الدينية المتزمتة أو الاثنتين معاً. ورابعاً سكوت العديد من الأنظمة المجاورة للثلاثي البائد عن المخاطر والتهديدات المترتبة، بل تورط البعض في التواطؤ لقاء مصالح ضيقه. وهذا التواطؤ لم يتوقف على حكومات، بل شمل قوى وحركات سياسية، وشخصيات في مختلف بلدان العالم. وهذا ما ضاعف من خطورة حدوث الأعمال الإرهابية على غرار ما حدث في 11 سبتمبر /2001، بحيث لن يكون هناك مكان آمن على الكرة الأرضية. وخامساً وأخيرا تناقض وجود ذلك الثلاثي المنهار، وخاصة النظام العراقي، مع محاولات تشكل النظام العالمي الجديد، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بما يتوافق مع مصالح القوة العظمى المنتصرة في الحرب العالمية (الثالثة) " الحرب الباردة " ومن ضمنها تحقيق الاستقرار، وحل مسألة الصراع (العربي–الإسرائيلي)، وتوفير المستلزمات الضرورية لأمن الطاقة في الخليج العربي استخراجاً، وتسويقاً، وتسعيراً.

القضية الكردية في ا لتحولات العراقية :

في سنوات القرن التاسع عشر تعرضت شعوب العالم، وفي مقدمتها الشعب الكردي، إلى حروب استعمارية عدوانية نتجت عنها الخراب والتدمير والتقسيم، والسيطرة على الموارد، واستغلال الطاقات لصالح المستعمرين، الذين جاؤوا محتلين ومستوطنين لسنوات طويلة ،معتمدين على معادلتهم الشهيرة (فرق تسد) .وفي العصر الجديد عشية القرن الحادي والعشرين، تشهد البشرية نوعاً جديداً من الحروب تستهدف أنظمة بعينها، وليس دولا أو شعوباً. وتساهم في خلاص الشعوب من القهر والعبودية وظلامية القرون الوسطى وذلك عبر التنسيق والتفاهم، وخاصة في حالة الحرب العراقية مع قوى المعارضة الوطنية، بل بناء على إلحاحها منذ عقود، للتدخل وإزالة النظام الدكتاتوري، والعمل على إعادة العراق شعباً ودولة إلى الموقع الطبيعي في المشاركة الايجابية، في بناء وتعزيز العلاقات الإقليمية على قاعدة التعاون والتكامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. منذ عقود وقوى المعارضة الديمقراطية ،التي كانت تمثل الرأي الآخر المواجه للنظام البائد، وبما تمثل من قوى وأحزاب وأطياف، كانت تدعو إلى إسقاط النظام، وتحاول ذلك

اعتماداً على قواها الذاتية. ولما عجزت أمام الآلة القمعية الرهيبة للنظام استنجدت بالدول العربية والإسلامية، وبالقوى العالمية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذا يؤكد توفر نوع من الشرعية الوطنية العراقية لجهة الحرب التي شنت على النظام وأسقطته بدعم وإسناد المعارضة الوطنية العراقية نفسها. حيث التقت المصالح الوطنية للشعب العراقي مع المصالح الآنية للقوة العظمى حول هدف إسقاط النظام. أما بعد ذلك فهناك إمكانية لتطوير هذه الشراكة لصالح الطرفين إلى حين .

طوال سنوات القرنين التاسع عشر والعشرين قرنا (الاستعمار والحروب العدوانية والإبادة)، وخلال مسيرة كفاح حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لم نسمع أن إحدى حركات التحرر لدى الشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال قد استنجدت بـ (الامبريالية الأمريكية) لمد يد العون والمساعدة إليها. ونشهد الآن أن هذه (الامبريالية) قد قامت (بدعوة أو طواعية) بتحرير شعوب يوغسلافيا السابقة، وأفغانستان والعراق، وقبل ذلك تيمور الشرقية. وقامت بالإشراف على مفاوضات السلام بين جبهة تحرير جنوب السودان والحكومة. وقبل ذلك رعت المصالحة بين فصيلين كرديين عراقيين. وتقوم اليوم بالمساهمة في حل النزاع (الفلسطيني–الإسرائيلي) عبر الالتزام المعلن في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، (رغم الانحياز الكامل للجانب الإسرائيلي عمليا) وكما هو معلوم، فان منظمة التحرير الفلسطينية ،التي تشكل أهم حركة تحرر وطني في العصر الحديث، طالبت منذ سنوات باعتراف أمريكي بوجودها وشرعيتها والتحاور معها، وكان الجانب الأمريكي بسبب علاقاته الخاصة المعروفة مع إسرائيل يمانع ويماطل ويتردد .

إن هذه الحقائق تصطدم كل لحظة بخطاب قديم ،أحادي الجانب، مازال يصدر بين الحين والآخر من بعض مثقفي أنظمة عربية، وأحزاب حاكمة وغير حاكمة، والذي يمتلئ مغالطات وأوهام بترديد مقولات على شاكلة: ((وجود مؤامرة (أمريكية – صهيونية – غربية) لتقسيم العراق والمنطقة، وإقامة كيانات "عنصرية أثنية طائفية"))، إن هذا الخطاب يرمي من وراء إطلاق التحذيرات، والدعوات إلى الخروج عن النص، ودفع الجماهير إلى (الالتهاء) بأمور لا تخرج عن نطاق (الكلمات والخطب الحماسية)، ونسيان القضية الأساسية، وهي: ضرورة التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، وإعادة النظر في الدساتير والقوانين، وطرق الحكم والعلاقات الاجتماعية في بلدان المنطقة. كما أنه يرمي وبصورة أوضح إلى (لبننة) الوضع العراقي عبر التدخلات الإقليمية، ووضع أسس لإحياء مناطق نفوذ لدول الجوار، والتخريب بعد ذلك على مشروع الشعب العراقي وبرنامجه الوطني، وتفتيت المجتمع العراقي بإحياء روابط مذهبية بديلاً عن الانتماء

الوطني، كما حصل في لبنان منذ عقود.

لقد حققت كل من التجربتين اليوغسلافية والأفغانية النجاح في إزالة أنظمة الحزب الواحد الدكتاتورية الشوفينية، وأعادت إلى شعوبهما حق تقرير المصير. ولاشك أن التجربة العراقية ستحقق نجاحاً اكبر بحكم موقع العراق، وغناه، وتعدديته القومية والحضارية، وامتداداته الثقافية في دول الجوار، وكذلك بسبب وقوع العراق في منطقة تقع على رأس اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان. وليس سراً أن التعامل الدولي مع العراق، من خلال الحرب على النظام وحصاره بالسابق، ودعمه ورعايته الآن، يصب في اتجاه تحقيق دمجه مع سائر دول المنطقة بالعالم المتمدن عبر بناء المؤسسات المدنية وتحقيق الديمقراطية وانتخاب الهيئات الإدارية والبرلمانية ،والتي ستقوم بدورها في إقامة السلطات التنفيذية، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، وإطلاق الحريات السياسية والثقافية والإعلامية، وتضمين حقوق الشعوب والقوميات العراقية في الدستور الدائم والقوانين النافذة. وكما هو معلوم، فإن عملية الدمج، على الصعيد العالمي، قد مرت عبر ثلاث موجات. الأولى في عصر الاستعمار التقليدي، حيث تم الدمج بالقوة وبصوره تعسفية.والثانية خلال حقبة الحرب الباردة، حيث قام كل طرف من طرفي الصراع بدمج الآخرين بالإيديولوجيا والمساعدات. والثالثة ما نشهدها الآن حيث تجري عملية الدمج الديمقراطي ومن خلال التعاون وتوافق المصالح والحوار.

حقائق جديدة في عصرنا الراهن :

هناك أسباب موضوعية أخرى تدفع الكرد إلى التمسك بمبدأ جواز التحاور مع الولايات المتحدة الأمريكية، في العراق وخارج العراق ، وأولها: تشخيص الجانب الأمريكي الصائب لطبيعة معظم الأنظمة المقسمة لكردستان، والذي يصفها بالدكتاتورية، والإرهابية والاستبداد، ودعوته إلى تغيير تلك الأنظمة بواسطة الضغوط السياسية والاقتصادية، وعبر الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والتعددية، وإزالة أنظمة الحزب الواحد، وتغيير الدساتير والقوانين بما يتوافق مع إرادة شعوب تلك البلدان. ومن هنا فإن الموقف الكردي لن يكون ضد هذه المبادئ والأهداف، كما لم يكن ضد إسقاط النظام العراقي. لقد عارض البعض الحرب من اجل مصالحه، والبعض الآخر من اجل معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، والبعض من اجل السلام العالمي، أما الشعب العراقي، ومن ضمنه الشعب الكردي، فقد أيد الحرب من اجله أيضاً. إذ لكل طرف مصالحه ومستقبله. وهذه حقيقة يجب أن يستوعبها الأصدقاء ويتقبلها الأشقاء. فالحركة التحررية الكردية ومنذ حوالي (70) عاماً تدعو إلى الحوار والحل الوطني الديموقراطي للقضية الكردية، وإلى التآخي

القومي والوئام، ولكن دون تحقيق الحل المنشود .

إأن الكرد مستبعدون من الخطاب السياسي العربي، ومن المشاريع العربية، ومن برامج الأحزاب العربية ،الحاكمة والمعارضة، ومن ميثاق جامعة الدول العربية. وهذا يعني أن الكرد ليسوا في حساب جدول المصالح العربية، ومستبعدون وجوداً ومصالح ومستقبلاً، وهم بالنهاية مجبرون للبحث عن صياغة مشروعهم، وتحديد مصالحهم القومية بمعزل عن مصالح القوى السائدة الحاكمة في العالم العربي، وتركيا وإيران أيضاً، لأنها ببساطه لا تمثلهم. والواقع الجديد، الذي يحمل في طياته بداية تشكل مصالح قومية كردية، يبرز الآن بشكل واضح في كردستان العراق مع ما يحمله هذا الواقع من إشكاليات وتداعيات، وما ينتظره من نتائج ووقائع. ويقيناً فإن تلك المصالح لا تتناقض أبدا مع مصالح شعوب المنطقة. لقد برزت الميول الجانبية المعادية لطموحات الشعب العراقي قبل وخلال الأزمة العراقية بشكل فاقع، وخاصة من جانب الدول المجاورة .فحتى عملية تحرير العراق كانت أنظمة الجوار تحاول الإمساك بالوضع العراقي من خلال التحكم بأطراف المعارضة العراقية السابقة، ليس عبر لقاءي استانبول والرياض والصلات الثنائية والثلاثية فحسب، بل بأساليب أخرى، وبواسطة وكلاء محليين. كانت الحركة القومية الكردية موضع تجاذب بين الأنظمة الثلاث :(تركيا–إيران–سورية). تارة بالضغط والإكراه، وأحيانا بتسعير الخلافات الداخلية والاقتتال (الكردي – الكردي)، وذلك حسب خطة استيعاب الوضع الكردي، واختراق امن كردستان بواسطة أفراد ومجموعات معروفه.

يواجه النموذج العراقي في الخلاص من الدكتاتورية، عبر الدعم الخارجي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تحديات عديدة. من أبرزها مهمة إنجاز حل المسألة القومية الكردية بشكل خاص، وقضايا القوميات الأخرى غير العربية بصورة عامة. هذه المهمة التي عجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن إيجاد الحل الجذري الحاسم لها، والتي أدت إلى استنزاف طاقات العراق البشرية والمادية منذ الاستقلال. ليست أهمية حل القضية الكردية تكمن في حل مسألة عراقية وطنية داخلية فحسب، بل تتجاوز ذلك نحو العمق الإقليمي، والبعد الخارجي. أي أن هذا التحدي يواجه الدول الحليفة أيضاً، ويختبر جديتها، ومدى التزامها بمبادئ حق الشعوب وحقوق الإنسان، ومدى صدقية شعاراتها المرفوعة حول حرب حرية العراق، خاصة وأنه تبين لها مدى الترابط بين ترك مسألة القوميات دون حل، وبين نمو الإرهاب، حيث ساحات الشعوب المقهورة تشكل مرتعاً لظاهرة الإرهاب من جانب الأفراد والمجموعات، وكذلك من جانب الدول. إضافة إلى العمق الإقليمي للقضية الكردية، ووجود قضايا كردية بالدول المجاورة للعراق، وفي نجاح

النموذج العراقي لحل القضية الكردية من خلال النظام الفدرالي، فان ذلك سيشكل تجربة لتحقيق السلام القومي والتعايش في سائر بلدان المنطقة، على أساس ديموقراطي سلمي وفي اطر البلدان القائمة.

لاشك أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يحمل شعوراً بالانتصار في العراق. وهو في وضع الواثق من نفسه على إمكانية مواصلة عملية التغيير السلمي في أماكن أخرى. ولذلك فهو أحوج ما يكون إلى تحقيق التوصل إلى حل القضايا القومية العالقة، وخاصة الكردية والفلسطينية، اللتان تشكلان معاً آخر أهم حركات التحرر الوطني في الشرق الأوسط. ومطلوب من التحالف أن يثبت لشعوب المنطقة ولشعوب العالم أن في الإمكان تطبيق ما جرى في يوغسلافيا، بخصوص حقوق الشعوب، في العراق أيضاً. وإثبات انه مؤهل لتفهم طموحات الشعوب بعد أن عجزت هيئة الأمم المتحدة، طوال نصف قرن، من إنصاف الشعبين الكردي والفلسطيني، وبعد ما سكتت أوربا (حفاظاً على مصالحها) على معاناة الشعبين، ولم تبادر إلى تقديم مشاريع ومبادرات عملية بهذا الخصوص. وبالأخير فإن الولايات المتحدة الأمريكية أمام المحك بوزنها ومصداقيتها وزعامتها الأحادية.

آفاق جديدة لحل المسالة الكردية :

تضع الحركة الكردية خارج العراق آمالاً كبيرة على نجاح تجربة العراق في حل المسألة الكردية خاصة، والقومية عامة. إن مجرد نجاح التجربة العراقية في ظل الحرية والديمقراطية، هو بمثابة التحدي الأكبر للأنظمة التي تحكم الشعب الكردي بأساليبها وإدارتها الأمنية للمسألة الكردية، باسم القومية والأمن القومي، والدين و الاخوة الإسلامية تارة ،وعبر الأسلوب العسكري والقوة تارة أخرى. إن ذلك يعني فشل تلك النماذج والأساليب، وتعرية منابعها الإيديولوجية الشوفينية، خاصة وإنها قامت لعقود في تضليل شعوبها. فحزب البعث، بنهجه الشوفيني، يعود القهقرى ولا يجد ما يحتمي به سوى الشعارات الإسلامية؟ والخمينية تخرج من تحت عباءة - الله اكبر - لتتحول قومية فارسيه أصولية. وتركيا الكمالية تتحايل وتتراقص بين العلمانية والإسلامية. وكلها نماذج رجعية ضد الحداثة والتقدم معرضة للسقوط في إطار نظام إقليمي بدأ يتهاوى، ونظام عالمي متجدد قيد التشكل على أنقاض مؤسسة هيئة الأمم المتحدة التي عجزت عن إيجاد الحلول لأهم مسالتين قوميتين في عصرنا: الكردية والفلسطينية. ومن المتوقع والمأمول أن تحقق الحركة القومية الكردية في كردستان العراق بعض الخطوات من اجل أن تتمكن من التهيؤ

للمستقبل، وقطف ثمار عملية تحرير العراق، وتحقيق المكاسب وصيانتها وتثبيتها.

حـالات عديـدة :

تواجه منطقه الشرق الأوسط، بشعوبها ودولها وأنظمتها، وضعاً محرجاً وصعباً لم تألفه من قبل. على الأقل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويعيد المراقبون ذلك إلى الصفة الانتقالية للمرحلة، وأوان الاستحقاقات بعد انتهاء الحرب الباردة، و وحدانية القرار الأمريكي على المستوى الكوني، وبدايات تشكل نظام دولي جديد يبحث عن مكان له في منطقتنا، عبر إعادة ترتيبها، على الصعيد الجيوساسي، والتي أثقلت كاهل صانعي القرار، وواضعي الوصفات والحلول من القوى العظمى، إلى درجه الحيرة أحياناً، والتردد أكثر الأحيان بعد أحداث 11 سبتمبر / 2001 ، وتعثر عمليه السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وتفاقم مشكلة القوميات.

ومن الملفت أن بؤر التوتر ومصادر الأزمة تكاد تنحصر في دائرة قضايا القوميات، وساحات التحرر الوطني من فلسطين إلى العراق، مروراً إلى السودان. وهي نفسها التي (تغري) القوى الخارجية، وتفتح لها الطريق للتدخل أولاً وقبل كل شيء من اجل تعزيز وتوسيع مصالحها الاستراتيجية، وخاصة منها النفطية، مع توفر فسحة لها لممارسة هامش من المناورة عبر الادعاء بحماية الشعوب والقوميات المغلوبة على أمرها، والمحرومة من الحقوق الأساسية، والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ومواجهة الإرهاب والدكتاتورية، والقيام بدور الوسيط أو الراعي للحوار السلمي بين الأطراف المتخاصمة.

لاشك أن القوى السائدة في منطقتنا، والتي بيدها مفاتيح الحل والربط والحكم والسلطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية،هي في مقدمة من يتحمل مسؤولية مآل الوضع العام الناشئ. أما بخصوص الساحات الأكثر تعرضاً للمخاطر، وخاصة العراق وفلسطين والسودان، ومن ثم الجزائر وسورية وإيران، فإن أنظمة الحكم السائدة والدساتير المعمول بها منذ الاستقلال، والقوانين النافذة، تشكل بمجموعها أسباب الأزمة ولب المشكلة. وفي وقت عجزت فيه هذه التشكيلات – الدستورية القانونية الإدارية – السلطوية – عن إيجاد الحلول لقضاياها الوطنية ، فقد أمعنت أغلبيتها في الدكتاتورية وحكم الحزب الواحد، والإدارة الأمنية تحت ظل قانون الطوارئ والأحكام العرفية وخنق الحريات ، وانتهاك حقوق الشعوب والقوميات وعدم الاعتراف بوجودها، بل والإمعان في اضطهادها، وتطبيق قوانين التعريب والتهجير والأسرله - فيما يخص الشعب الفلسطيني – بحقها، مما أفرزت، وبمرور حوالي نصف قرن، مظاهر غريبة مثل عمليات – الإرهاب (الدولتي

والفئوي)، وأعمال الإبادة بأسلحة الدمار الشامل ضد شعوبها، وتنظيم فرق المرتزقة العنصرية على غرار (الجنجويد) للاعتداء على الآخرين، واحتلال الدول الأخرى، أو الاعتداء عليها وتهديدها. كل ذلك رأت فيه القوى العظمى – ضالتها المنشودة – وأسباباً جوهرية للنفاذ والتدخل والتواجد العسكري في المنطقة باسم الحماية والإنقاذ والتغيير ودفع الشر وإعادة التوازن والاطمئنان. وهنا نستخلص القول بأن الشعوب المقهورة، والقوميات المهددة في هذه البلدان لم تجلب – الأجنبي – ولم تتحول إلى مرتزقة وطابور خامس ولا تتحمل بالنهاية أية مسؤولية سوى مسؤولية الإنقاذ. وبدعم إقليمي ودولي وإنساني .

الحقائق الجديدة تستدعي مواقف جديدة :

وفي مثل هذه الظروف الدقيقة، يبرز دور المثقف والإعلامي والمفكر في مسألة قول الحقيقة، وإظهارها والمساهمة في توفير الحلول للازمة التاريخية المتفاقمة، خاصة ما يتعلق الأمر بمصادرها وساحاتها وعنوانها الرئيسي ،الذي يشكل مفتاح الحل، واعني به المسألة القومية في هذه – البلدان المأزومة – على وجه الخصوص . والقضية القومية الكردية كمثال موضوعي أسوقها، لأننا جميعاً – كرداً وعرباً – معنيين بها، وخاصة في العراق وسورية، والتي تحولت جزء من الأزمة العراقية، وفي الوقت ذاته مفتاحاً لحلها. فبدلاً من مطالبة الحاكم – المسبب للازمة والمعادي للصداقة العربية الكردية، والمصير المشترك، والمصادر لحقوق الأكراد – بتغيير موقفه والالتزام بميثاق هيئة الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية، والديمقراطية، والإعلان عن تراجعه بالاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره كيفما يشاء ، وهذا بحد ذاته تعزيز للوحدة الوطنية، والوئام الداخلي وصيانة للاستقلال، من جهة، وقطع الطريق على الأجنبي والمتدخل والمتعدي، من جهة أخرى، أقول: بدلا من ذلك، يوجه بعض المثقفين والإعلاميين العرب أصابع الاتهام إلى الشعب الكردي، وحركته الوطنية التحررية على أنهم (جنود تحت الطلب) رهن إشارة الأجنبي. والبعض الآخر يطالب الكرد بان يكونوا (وطنيين)، ولا يخونوا الوطن لقاء الاعتراف لهم بفولكلورهم، وبحقوق (المواطنة). أما بعد فلكل حادث حديث.
القسم الأول لا يستحق الرد. والأخير الذي مازال يربطنا به ، نحن الوطنيون الأكراد، العديد من الوشائج والخطوط، نقول لهم بأن الكرد ليسوا (جنود مرتزقة تحت الطلب)، وفي الوقت ذاته ليسوا (وطنيين تحت الطلب) .لا هذا ولا ذاك. هل مقياس العلاقات الكردية العربية كأمتين وشعبين أن يتحول الكرد إلى حماة للأنظمة الجائرة ؟أم أن يتفاعل مع الحركة الوطنية الديمقراطية العربية النابعة من إرادة الشعب العربي الشقيق ويقفوا بخندقها؟

لقد التزم الكرد، شعباً وحركة تحررية، بالمبادئ الوطنية في مراحل الاستقلال والبناء،

ومنذ حوالي القرن، ولم يبادر أي حاكم إلى الاعتراف بحقوقه ووجوده وهويته كما هو مطلوب، ورغم كل ذلك : لم يقايض الكرد يوماً من الأيام وطنيتهم لقاء الاعتراف بهم وبحقوقهم .

أما تكرُّم هؤلاء المثقفين بالاعتراف (بحقوق المواطنة) للكرد، فلا يعد (فتحاً مبيناً). وهذا الطرح، بما يحمل من أفق فكري وسياسي، ليس متقدماً على إيديولوجية الحكام، ولا يحمل في طياته أي جديد. وبالتالي لن يكون البديل الأفضل لمواجهة تحديات الحاضر و المستقبل. إن الواجب الوطني يقضي بأن يرفع الجميع أصواتهم في وجه الحاكم ليعود عن غيه، ويفك الحصار عن الشعوب، ويحتكم إلى الديمقراطية، و يعترف بحقوق الآخرين قبل أن ينادوا إلى الجهاد ضد العدوان الأجنبي، أو يحرضوا الشعوب على السكوت على الضيم، ووضعهم قسراً أمام خيارين: أما مع الحاكم الجائر، أو خيانة الوطن. وبعيداً عن هذه النظرة التعسفية فان الطريق واضح للجميع إذا أرادوا سلامة البلاد والعباد والعرب والأكراد .

منذ بداية الستينات في الحالة الكردية، وبداية الثمانينات في حالة جنوب السودان، أي ما يقارب النصف قرن في الحالة الأولى، والعقدين في الثانية، وحروب الأنظمة والحكومات المتعاقبة لم تتوقف. تحصد الأرواح، وتستنزف الطاقات، وتجلب الكوارث البشرية، ولم يتقدم العرب مجتمعين ومنفردين، بمبادرات لوقف النزيف، أو بمشاريع لحل الأزمة التي دارت ومازالت تدور حول حق الشعوب في تقرير المصير، ومطالب مشروعة لحركات تحرر وطنية اتخذت الشكل القومي في الحالتين : كردستان العراق ، وجنوب السودان . واقتصرت المواقف المعلنة على ترديد شعارات براقة دون محتوى. على غرار : مع وحدة البلد وضد التقسيم والانفصال، وتقزيم الموضوع وربطه بمؤامرات خارجية ضد العرب بأدوات كردية وجنوبية، في حين كان الأولى بجامعه الدول العربية أن تتقدم – بمبادرات – حلول طوال هذا الوقت، لأنها تقع في صلب مهامها . كما كان من المسلم به أن تبادر أحزاب ومؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي العربي إلى طرح برامج ومقترحات لمعالجة مثل هذه القضايا التي لا تتجزأ عن العملية الديمقراطية، والتقدم الاجتماعي، والتحولات الفكرية والثقافية ، وتحقيق الاستقرار المجتمعي . ومن تحصيل الحاصل أن يكون مثل هذا الموضوع في أولى اهتمامات المثقفين، والمفكرين، والكتاب العرب. يدرسونه عبر أقلامهم وكتاباتهم وإبداعاتهم بهدف تنوير الرأي العام وطرح الحقائق ، واقتراح البدائل والخيارات على المعنيين وصناع القرار، من اجل بلورة المفهوم الديموقراطي لرؤية الآخر من غير العرب، والاعتراف بحقوقه وتاريخه وشرعية مطالبه .

علي الصعيد العربي – الرسمي والشعبي – ظهرت الشكوك والحذر، وحتى الرفض والإدانة، وذلك تباكياً وحرصاً مزعومين على (وحدة العراق) و (وحدة السودان). وهذا خير تعبير عن الحالة السائدة المتسمة بالسلبية والعزلة والهامشية . وهنا نبحث مرة أخرى عن ذلك الدور المفقود والغائب للمثقف العربي ورسالته ،إزاء عملية التغيير والتقدم والبناء والسلام . وهل سيسجل التاريخ أن النخبة الثقافية العربية، والفئات المتنورة، والطبقة الحاكمة، عجزت عن إيجاد الحلول لمسألة الشعوب والقوميات، وأدت بعجزها إلى تسريع وتحقيق التدخل الخارجي و" التدويل حميداً كان أم خبيثاً " على حد قول السيد الصادق المهدي، والذي يحمل المشاريع السياسية البديلة بيد، والعصا الغليظة باليد الأخرى . قضايا الشعوب والقوميات التي تتعايش مع الشعب العربي مثل – الأكراد والبربر وجنوب السودان – والتي تجاهلتها التقسيمات الاستعمارية وجوداً وحقوقاً ومعاهدات واتفاقيات الحلفاء خلال الحربين العالميتين، وبعدهما، تاركة هكذا كقنابل موقوتة . إأن هذه القضايا لن تحل في القرن الحادي والعشرين، وعصر العولمة وزمن تصاعد واشتداد التمسك بالهويات والخصوصيات، بعقلية القرن العشرين، و بوصفات عفى عليها الزمن مثل وصفة " حقوق المواطنة " و " المساواة الشكلية " التي أفقدت الأنظمة الجائرة صدقيتها، وشوهت مضامينها ، بل يمكن حلها عبر الاعتراف بصوت عال بحق تلك الشعوب في تقرير المصير، ودون أية شروط أو قيود. وفي هذه الحالة من المنطق أن تتداعى بتقرير مصيرها ضمن الأطر الديمقراطية التي تضمن وجودها وسلامتها وحقوقها، ولن تختار العيش في ظل أنظمة دكتاتورية شوفينية مهما كانت هويتها، خاصة وإنها لن تقبل دون توفر ضمانات دولية لمستقبلها إن كانت من جانب هيئة الأمم المتحدة ،أو القوى العظمى. وهذا أمر محتمل التحقيق في عصرنا الراهن، لأن الهيئات والمؤسسات الإقليمية القائمة في مناطق – الأزمة – مثل – الجامعة العربية – و منظمة المؤتمر الإسلامي – ليست أكثر من عاجزة عن التحرك وطرح المبادرات فحسب، بل تدفع باتجاه التصعيد – من حيث تدري أو لا تدري – في أكثر الأحيان، بسبب سياساتها الفاشلة، وفقدانها لأية برامج ومشاريع جادة تؤهلها للقيام بدور (الوسيط النزيه) في عمليات السلام والإنقاذ والتفاهم بين الشعوب . وفشلها يظهر في عدم نجاحها حتى الآن في حل أية أزمة عربية (عربية أو أسلامية).

تساؤلات جديدة – قديمة من بعض المثقفين العرب لا تخلو من الغرابة كالقول " من كان يحلم بان تنازع الأمة العربية يوماً ما في وطنها الكبير أقليات عرقية ودينية ومذهبية " بداية نقول بان التساؤل بحد ذاته خاطئ – في الشكل والمضمون – لأنه يحمل العرب مسؤولية ليسوا سبباً في ظهورها. فمسألة تشكيل الدول العربية، بحدودها القائمة، وكذلك

دولة إسرائيل، هي من صنع القوى الاستعمارية السائدة آنذاك(فرنسا – انجلترا – روسيا). ولم تأخذ بمواقف العرب، بل وضعت الحدود الراهنة بالضد من إرادة الأمة العربية. كما أن توزيع قوميات من سكان أوطانها الأصليين مثل الكرد بين دول (تركيا–إيران – العراق – سوريه) جاء دون إرادتهم، حيث كانت الحركة القومية الكردية، أسوة بحركات التحرر العربية وحركات شعوب البلقان، تناضل وتعمل من اجل تحقيق الاستقلال. خلاصة القول فان اتفاقية سايكس – بيكو عام/ 1916 أبرمت ونفذت دون علم شعوب المنطقة وبقيت بنودها طي الكتمان حتى كشفتها القيادة السوفيتية بعد ثورة اكتوبر عام / 1917.

كما أن تعبير – التنازع – لا يعبر عن الواقع. فالقوميات المحرومة، والمجزاة، والمضطهدة، مثل القومية الكردية لا تنازع الشعوب العربية والتركية والإيرانية حول مصادرة الأوطان والبلدان، بل تحاورها سلمياً واخوياً، وتحتكم إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من اجل العيش المشترك والتآخي في إطار الفدرالية والصداقة، وعلى قاعدة الاعتراف المتبادل، وحصول كل طرف على حقه بما يؤدي إلى إزالة الغبن التاريخي، وتصحيح خطيئة الاستعمار، وإزالة آثاره بما فيها التقسيمات – العشوائية – الراهنة . وإذا كانت الأمة العربية – مغدورة – كما يزعم هذا البعض من المثقفين ولديها – والحمد لله – 22 دولة ذات سيادة وطنية، فما بالك بوضع الكرد والبربر وجنوب السودان المحرومين حتى من الاعتراف الدستوري بوجودهم، والمصادرة حقوقهم، والمعرضين إلى الرفض والتهجير والتعريب . فقط من جانب واحد يمكن اعتبار الشعب العربي – مغدوراً – وهو من أنظمته التي لا تلتزم الديمقراطية منهجاً في الحكم، والتنمية السلمية طريقاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، والحل السلمي تجاه القضية القومية وخاصة القضية الكردية.

إن الأوطان والبلدان " وبينها الوطن العربي " تزداد غنى وتألقا بتعدد ثقافاتها وألوانها، وهي نعمة في العالم المتحضر يستمد منه العظمة والتقدم والتنوع في بنية النسيج الوطني والتراث البنيوي ، والذي لن يقوم إلا بالاعتراف المتبادل، ورؤية الآخر، والرعاية المتواصلة حتى يدوم التوازن ويستمر التكامل بأبعاده الوطنية والقومية والإنسانية.

بعد حوالي القرن من اعتراف البشرية بحق الشعوب في تقرير المصير، و اعتبار هذا الحق من أقدس الحقوق الإنسانية على الإطلاق ، وبعد أن أكدت عليه نقاط الرئيس ويلسون الأربعة عشر، وثورة اكتوبر لعام /1917، ووضعته هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها، والتزمت به جميع الدول والهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، حكومية وغير حكومية، علمانية ودينية، يطلع علينا بعض المثقفين العرب هذه

الأيام بتفسير جديد لهذا الحق يحاول اختلاق إشكالية (قانونية) بين تحرر كردستان العراق و شعب جنوب السودان (قضيتا الساعة) وغيرهما في انتزاع حق تقرير المصير. هذا البعض – يزعم – أن الأولوية ليست لاستقلال الشعوب وحريتها كما تشاء، بل لوحدة الدول. وأن حق تقرير المصير جاء من اجل التحرر من الاستعمار، ولا يدخل فيه الانفصال والتمرد على سلطه الوطن الواحد، خاصة اذا كانت مدعومة من الخارج. في الحالة هذه، وبناء على ما تقدم، فإن كل الدول التي خرجت من الإمبراطورية العثمانية – تلك الدولة الكبيرة الواحدة – وحصلت على استقلالها وحريتها، وقامت شعوبها بتقرير مصيرها السياسي والثقافي، تكون دولا باطلة، ويجب أن تعود إلى بيت الطاعة العثمانية أو التركية. ثم ماذا عن الشعوب والقوميات التي لم تتحرر ولم تنجز استقلالها لأسباب ذاتية وموضوعية محلية ودولية؟ وهل أنجزت عصبة الأمم مهامها تجاه قضايا الشعوب على الوجه الأكمل؟ وهل أنهت هيئة الأمم المتحدة من بعدها وظيفتها في انجاز ملفات الشعوب والأقوام على الكرة الأرضية التي مازالت تناضل من اجل التحرر في مختلف القارات بما فيها أوربا – المتقدمة – ؟وماذا عن القرن العشرين الذي سمي بقرن العولمة حيث رأت النور فيه أكثر من عشرين دولة جديدة انتزعت حق تقرير المصير؟ ولاشك أن أغلبيتها الساحقة غادرت أوطانا ودولاً قديمة ومست – بوحدتها – هل أن هذه الدول العشرين تعتبر – مارقة – ومتحدية للقانون الدولي واستقلت دون إرادة المجتمع الدولي وهيئة الأمم؟.

وماذا عن فلسطين؟ التي لم تتحرر بعد، وشعبها يناضل منذ أكثر من سبعين عاماً؟ والتي تلقى حركتها الوطنية الدعم والإسناد من قوى خارجية، عربية وغير عربية، من اجل انتزاع حق تقرير المصير والانفصال عن دولة – إسرائيل.؟ والخلاص من الاستعمار والاستغلال والاضطهاد؟. اذا ما تحول حق تقرير المصير إلى حق مشروط فانه يفقد صفته و مبدأيته وقدسيته، حتى لو كان ذلك باسم الحفاظ على وحدة البلدان، حيث ستكون وحدة قسرية مفروضة بقرارات فوقية. أما الخيار الآخر، والذي أكد عليه مبدأ حق تقرير المصير، فهو الاتحاد الاختياري بين الشعوب والقوميات، والذي يجسد الوحدة على أساس التنوع والقاعدة المناسبة لتعايش الشعوب كما أثبتت تجارب التاريخ في الماضي والحاضر . صحيح أن مبدأ حق تقرير المصير ارتبط بداية بمسألة التحرر من الاستعمار الكولونيالي، واستقلال المستعمرات. وصحيح أيضاً أن العديد من الدول ذات القوميات المتعددة قد تحررت، واستقلت، ووضعت دساتيرها دون تضمينها وجود قوميات ضمن اطر الحدود الجديدة التي تمت، كما ذكرنا، حسب مصلحة المستعمرين في اغلب الأحيان ، ولذلك لم تنته حركات التحرر في العالم بانحسار المستعمر في نهاية القرن التاسع عش،ر بل استمرت العديد منها تواصل نضالها التحرري في موجة ثانية، حيث شاركت في

الموجة الأولى بطرد المستعمر باعتبارها التناقض الرئيسي في النضال الوطني، وشهدت نفسها بعد ذلك محرومة من أي مكسب قومي، أو اعتراف بحقوقها ووجودها، بل بدأت تتعرض للعداء والقهر والاضطهاد والتجاهل من –حلفاء الأمس – وهذا ما حصل بشكل واضح مع حركة التحرر الوطني الكردية من جانب الكماليين في تركيا، والحكومات " الوطنية " في العراق وسورية وإيران . نقول ذلك جواباً على قول بعضهم " أن حق الشعوب في تقرير مصيرها قد انتهى العمل به لأنه كان يعني رفع الاستعمار عن المستعمرات .. ولأن حق الشعوب في تقرير مصيرها قد انتهى، فان الحق الناتج عنه قد انتهى أيضاً .. " وإذا كان ذلك صحيحاً فلماذا استمرت هيئة الأمم المتحدة بإصدار القرارات حول موضوع مبدأ حق تقرير المصير، حتى بعد زوال الاستعمار الكولونيالي، وخاصة في الستينات بهدف الإغناء والتوضيح والتأكيد وتعزيز التزام الدول بكل ما يترتب على هذا المبدأ، وما ينشأ عنه، خاصة ما يتعلق الأمر بحق الشعوب والقوميات و – الأقليات - . على ضوء ذلك يتساءل المرء: هل حقاً انتفت المسألة القومية بما هي تحرر الشعوب واستقلالها وحقها في تحديد مصيرها بانحسار الاستعمار الكولونيالي؟ ومن أين جاءت الدول المستقلة حديثاً ؟ ،أي بعد مغادره الاستعمار. مقارنه بسيطة بين عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة منذ – مغادره الاستعمار – وعددها ما بعد ذلك، تكشف لنا زيف الادعاءات السابقة، وعدم استنادها إلى أي دليل. ثم من يصدق أن الاستعمار – بمفهومه الاستغلالي والمضطهد للشعوب، والمصادر لحرية القوميات في تقرير المصير – قد انتهى وإلى الأبد؟ قد يجوز أن – قومية – المستعمر قد تبدلت، وإذا رحل مستعمر فقد حل محله مستعمر آخر، ومن نوع جديد في أكثر من مكان، وخاصة في ساحات التحرر الوطني التي تشهد كفاحاً متواصلاً لانتزاع حق تقرير المصير، وفي البلدان المتعددة القوميات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية واروبا.

يحاول هذا البعض، في سبيل تعزيز طرحه، الاستنجاد بتجربة حصلت في (كندا)، وتحديداً بقرار المحكمة المركزية بحجب الاستقلال عن مقاطعة (كيبيك)، متناسياً أن القرار جاء مشروطاً بعدة اعتبارات كما هو نصه : " أن أية دولة تدير شؤونها حكومة لا تفرق بين فصائل شعبها المنتشرة على ترابها الوطني الواحد ، ولا تقيم بينها تمييزا عنصرياً ، وتعامل شعبها بمبادئ المساواة ، لا يجوز لها، بمقتضى القانون الدولي، أن تقبل الانفصال أو تساعد عليه – " ومن الواضح، حسب قناعة أغلبية الشعب الكندي، بأن هذه الشروط تتوفر الآن في سياسة الحكومة التي تدير شؤون البلاد ، ولكن هل تتوفر شروط – عدم التفرقة بين الفصائل والقوميات – وانعدام التمييز العنصري – و – التعامل بمبادئ المساواة حسب القانون الدولي – في دول متعددة القوميات، والتي تعاني من انعدام الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثل الدول التي يتوزع فيها الشعب الكردي ؟

أما اعتبار هذا البعض لقضايا الشعوب والقوميات – مسألة داخلية – فقول لا يستند إلى أية حجة قانونية أو سياسية. فيكفي أن تتبنى هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها، وهي هيئة دولية، لإضفاء طابع – العالمية – على مسألة حق تقرير المصير. ولا حاجة بنا إلى استحضار التجارب الأخيرة والأحداث المتسارعة التي حصلت في يوغسلافيا السابقة، والاتحاد السوفيتي السابق، أو جنوب شرق آسيا ،والتي تظهر أن مفهوم سيادة الدول قد طرأ عليه التغيير. وكذلك مسألة التدخل الخارجي لإنقاذ الشعوب والقوميات المعرضة للاضطهاد، والحرمان والتمييز العنصري. كما أن الهيئات الإقليمية باتت تحمل في أهدافها صيانة حق الشعوب والقوميات والأقليات، والدفاع عنها، والتدخل من اجل إنقاذها. وتبقى القضية القومية داخلية وخارجية في الوقت ذاته تهم العالم والبلد المعني، وفي عصرنا بدأت المعادلة تتبدل وتميل نحو تعميق البعد الخارجي لمسائل حق تقرير المصير والتنمية والسيادة القومية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة، وحتى كتب وبرامج التربية المدرسية والملابس .

الخلاصة :

من اجل التوصل إلى أرضية سليمة للعلاقات الكردية العربية ،وترسيخها، لابد من انجاز اتفاق تعاقدي جديد بين نخب الشعبين، وحركاتهما السياسية يستند إلى المسلمات والمبادئ والحقائق والمواقف التالية :

- إن دعوة المفكرين والمثقفين العرب إلى الإصلاح والتغيير والديمقراطية، تتوافق مع طموحات الكرد، وتصب في مجرى تحقيق حل المسالة الكردية في إطارها الصحيح، ونحن الكرد شركاء النضال وحلفاء في هذا الطريق .
- إن توجه الإرادة الدولية نحو احترام حقوق الشعوب والإنسان، وتحقيق الديمقراطية، يتوافق مع إرادة الشعوب المقهورة، ويدعم الجهود المبذولة لحل المسالة القومية. وفي هذا الإطار يمكن تفهم وقبول المساهمة الدولية في حل الأزمات، وإحقاق الحق ونصرة الشعوب المناضلة من اجل تقرير المصير .
- هناك مصالح الأمن القومي الكردي في إطار خصوصية وهوية شعب كردستان، مثل سائر الشعوب والأقوام في العالم، يجب احترامها وأخذها بعين الاعتبار، وهي لا تتعارض مع مصالح الأمن القومي العربي، والشعوب الأخرى .
- التجربة السياسية في كردستان العراق أفرزت ظاهرة متقدمة، وأثمرت خصوصيتين مميزتين مهمتين :

الأولى : أن التجربة الكردية ذات طابع سياسي سلمي، تستند إلى عامل التطور الاقتصادي الاجتماعي، والازدهار والبناء، على غرار تجارب – النمور الآسيوية – وهي لا تتشابه أبدا والتجربة الإسرائيلية لا من حيث مبدأ احتلال أراضي الغير، أو – دور الشرطي – أو التحول إلى ثكنة عسكرية والصناعات الحربية واستخدام أسلحة الدمار الشامل .

الثانية : تحمل التجربة الكردية تراثا حضاريا، تنطلق من مفاهيم رؤية الآخر، والتعايش بين القوميات، والتسامح وتفاعل الأديان والطوائف وحوار الثقافات، والتي تنعكس في البرلمان الكردستاني، والحكومة، والإدارات، والخطاب السياسي للحركة الكردية في العراق، الذي بدا يتحول نحو – الوطنية الكردستانية – بدل – القومية الكردية – فمصطلح – القوميات الكردستانية – يشمل: الكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والعرب، من سكان كردستان الأصليين. وهذا مؤشر مشجع لمستقبل التعايش القومي في هذه المنطقة .

- العلاقات الكردية العربية، حاضرا ومستقبلا، يجب أن تستند على قاعدة الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، والذي يتجسد حسب إرادة الأغلبية الكردية بالحل الفدرالي بشكل عام.
- الموقف الكردي سيبقى منفتحا، وايجابيا، تجاه القضايا العربية. وداعما لنضال الشعب الفلسطيني من اجل انتزاع حق تقرير المصير. والمطلوب من أصدقائنا في الجانب العربي حسم الموقف نحو قبول الآخر الكردي وجودا وحقوقا، والتعامل بواقعية مع الحقائق القديمة والجديدة المتصلة بالشأن الكردي: داخليا وإقليميا وعالميا .
- هناك ضرورة ملحة في مواصلة الحوار الكردي العربي، وتوفير آليات وصيغ عملية لتحقيق ذلك، خاصة عبر المنظمات الأهلية، وجمعيات الصداقة، والمشاريع الثقافية المشتركة. ومن المأمول أن يتوصل ملتقانا هذا إلى صياغة مقترحات وتوصيات بهذا الخصوص .

شكرا لكم مع التمنيات الصادقة في تحقيق ما نصبوا إليه لصالح قضايانا المشتركة .

ج - جدلية العلاقات العربية – الكردية

التهديدات والتحديات
فسحة من الحوار والنقد، والنقد الذاتي

الدكتور عبد الحسين شعبان*

Dr shaban21@hotmail.com

حين أعود لأقف متحدثاً من على هذا المنبر تحملني الذاكرة إلى رحاب شخصيات عربية بارزة وقفت إلى جانب الشعب الكردي وقضيته العادلة وحقوقه المشروعة. ويطيب لي وأنا أستذكر هذه الشخصيات من على أرض كردستان وجبالها الشمّاء والشامخة، أن أحيّ تاريخاً عريقاً لشعب أبي وأمة معطاءة وتراث مجيد إكتنزه الكرد كشهادة عناد في مواجهة التحديات على مرّ الزمن!

لعلّي أستعيد قصيدة شاعر العرب الأكبر **الجواهري**، كمدخل لهذا الاستذكار، لأردد معه:

قلبي لكردستانُ يهدى والفمُ ولقد يجودُ بأصغريه المعدمُ

سلّم على الجبل الأشم وأهلهِ ولأنت تعرف عن بنيه من هُمُ

وأستحضر هنا ذكرى الزعيم العربي الكبير **جمال عبد الناصر** خصوصاً مواقفه الايجابية إزاء الشعب الكردي ودعوته للحل السلمي للقضية الكردية. وكان عبد الناصر قد استقبلُ بعيد ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 الزعيم الكردي الكبير الملا مصطفى البارزاني خلال عودته من منفاه الطويل (12 عاماً) في الاتحاد السوفياتي السابق إلى العراق عبر القاهرة ومن مصر غادر بالباخرة إلى البصرة ومنها إلى بغداد فكردستان. وكذلك استقباله للقائد الكردي البارز جلال الطالباني عام 1963 على رأس وفد كردي حيث شارك في مباحثات القاهرة الشهيرة.

ويحضرني في هذا المقام مواقف القائد اللبناني الكبير **كمال جنبلاط** إضافة مواقف شخصيات لبنانية وفلسطينية وعربية بارزة انتصرت إلى الشعب الكردي وحقوقه وتعاطفت معه وتضامنت مع قضيّته العادلة.

---

* مفكر وباحث استراتيجي – العراق - خبير في ميدان القانون الدولي وحقوق الإنسان.

واستحضر هنا أيضاً مواقف وبرامج اليسار العراقي ممثلاً بالحركة الشيوعية والماركسية خصوصاً مواقف **فهد** مؤسس وقائد الحزب الشيوعي التاريخي بالإضافة إلى التيار الليبرالي العراقي ممثلاً برموزه البارزة مثل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ومنهاج الحزب بشأن القضية الكردية، وأتوقف عن دور حسين جميل المفكر الحقوقي الديمقراطي البارز وصياغته لأول نص دستوري يؤكد "شراكة العرب والأكراد" في الوطن العراقي، وذلك في دستور 27 تموز (يوليو) 1958، الذي أقرته حكومة الثورة.

واستعيد هنا في هذه المناسبة الذكرى العطرة لرجل السلم الشخصية التقدمية **عزيز شريف** صديق الشعب الكردي وأحد أبرز الدعاة لحق تقرير المصير وكذلك مواقف الباحث التراثي المتميّز **هادي العلوي** وآخرين ممن وقفوا إلى جانب الشعب الكردي.

وبالقدر نفسه نستذكر مواقف الشخصيات الكردية البارزة إزاء قضايا الأمة العربية، ويمكن الإفاضة في هذا الجانب وبخاصة مواقف أدباء ومثقفين أكراد من القضية الفلسطينية والعربية عموماً، وهو ما أنتظر أن أسمعه من الباحثين والإخوة الكرد.
ولا يمكن الحديث عن العلاقة العربية – الكردية المعاصرة وبخاصة في العراق دون استعادة دور آية الله العظمى **السيد محسن الحكيم** الذي أصدر فتواه في أواسط الستينات، والتي تدعو الجنود العرب لعدم مقاتلة إخوانهم الكرد في حرب ظلت مشتعلة منذ أيلول (سبتمبر) 1961.

الهدف من هذه الاستعادة وهذا الاستذكار هو ضرورة عدم نسيان التاريخ ، بل السعي لاستحضاره خصوصاً للجوانب المشرقة والمضيئة منه. ولعلي هنا أتوقف عند ما كتبه الفيلسوف الإغريقي الكبير الذي ما كان الحديث عن الفلسفة بدونه ممكناً حين كتب على باب مدرسته الأكاديمية التي تخرج منها تلميذه **أرسطو طاليس** " لا يعبر هذا الباب من لا يعرف الرياضيات". وأقول مقتبساً من الصحافي اللبناني الكبير **غسان تويني** " لا يعبر هذا الباب من لا يعرف التاريخ" فلا يدخل رحاب العلاقات العربية –الكردية من لا يعرف التاريخ أو لا يريد الاستفادة من دروسه وعبره.

إن قراءة التاريخ ومراجعة دروسه والاستفادة من عبره تعطينا حصانة إزاء بعض الأخطاء والسلبيات والخطايا التي شابت تاريخ العلاقات العربية – الكردية، وإن ظل العرب والكرد إخوة ولم يتقاتلوا كشعوب وأمم على مرّ التاريخ وعاشوا بحسن جوار وسلام وصداقة ومودة، مختلطين مع بعضهم البعض ومتعايشين ومتزاوجين، بل انهم

تصدّوا مشتركين لموجات الغزو والتحديات الخارجية لفرض الهيمنة والاستتباع، كما وقفوا ضد محاولات الإخضاع والقهر وتطويع الإرادة على الصعيد المحلي.

أيها السيدات .. أيها السادة.. الأخوة الحضور

لم يكن مثل هذا اللقاء ممكناً في أربيل عاصمة إقليم كردستان، وبهذه السعة والتنوع لولا زوال النظام الدكتاتوري وإزالة الكثير من الحواجز التي تعترض طريق العلاقات العربية – الكردية، رغم تعقيد الأوضاع ووجود مشاكل جديدة أفرزها الواقع الجديد، وهو ما يجعل الحوار العربي – الكردي يكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر، بل يكتسب طابع الضرورة إضافة إلى الاختيار في آن، وذلك بهدف درء المخاطر وتجاوز التحديات الخارجية والداخلية التي تقف حجر عثرة أمام المضي في طريق السلم الوطيد والديمقراطية والتنمية والتقدم واستعادة السيادة الوطنية كاملة وغير منقوصة.

فالحوار إذن في الظرف الراهن يستهدف أيضاً مناقشة المشكلات والإشكالات القديمة والجديدة بروح الشعور بالمسؤولية وإيجاد الحلول المناسبة والإنسانية لها وتطويق ما يعترضها من عقبات وتداعيات قد تكون خطيرة اذا استفحلت وتفاقمت حيث سيكون من شأنها تعكير صفو العلاقات بما يؤثر سلباً على مستقبلها وبالتالي مستقبل الشعبين الشقيقين.

لقد حاولنا في العام 1992 وفي إطار **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** عقد مؤتمر للحوار العربي – الكردي في لندن. ويتذكر الصديق العزيز **سامي شورش** (وزير الثقافة الحالي - أربيل) أننا دعونا أكثر من 50 مثقفاً عربياً وكردياً بينهم عدد من الحقوقيين والناشطين لفتح حوار شامل حول القضايا المطروحة، ابتداء من صيغة البديل المنشود ومروراً بفكرة حق تقرير المصير والفيدرالية والعلاقات الإقليمية والدولية ومسائل القانون الدولي الإنساني، وتأثيرات الحروب الداخلية والخارجية على العلاقة بين الشعبين خصوصاً أعمال القمع والإبادة والاستباحة.

وفي وقت لاحق نجح الحزبان الكرديان (الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني) بعد وقف الاقتتال فيما بينهما (1994-1998) من عقد مؤتمر للحوار العربي – الكردي في القاهرة حضره جمهرة واسعة من السياسيين العراقيين عرباً وكرداً وتكوينات أخرى إضافة إلى شخصيات ثقافية وحقوقية عربية. وتميّز لقاء القاهرة بأهمية كبيرة كونه أسّس لحوار عربي – كردي في عاصمة عربية مهمة مثل القاهرة فاتحاً الباب

لحوارات لاحقة تواصلت بعد ذلك. وقد لعب الصديقان **عدنان المفتي و عمر بوتاني** دوراً كبيراً في التحضير لذلك الحوار المهم، مثلما لعب الصديق **صلاح بدر الدين** منسق جمعيّات الصداقة العربية – الكردية في تحضير وإنجاح هذا المؤتمر المهم في أربيل.

وهنا تأتي مسؤولية النخب الفكرية والثقافية والسياسية العربية والكردية في إدارة حوار معرفي وثقافي وحضاري متواصل بعيداً عن التشنّجات والمجاملات، تلك التي لا يمكنها إرساء دعائم علاقات ذات صدقيّة ومسؤولية وخيارات حرة في إطار المشترك الإنساني القاسم الأعظم للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لكلا الشعبين.

الحوار إذن في الوقت الحاضر يأتي لتجسير الفجوة قبل أن تتسع وتتعاظم ويصبح ردمها صعباً، فهناك بعض الرؤى والمواقف والتصورات المتعارضة، ولا بد إذن من المصارحة والشفافية وتبادل أطراف الحديث والتجاذب بشأنها لتذليل المصاعب وحلّ الإشكالات والمشكلات بروح التفاهم والتسامح والأهداف والمصالح المشتركة للشعبين، ولهذا فان الحوار يكتسب أهمية وحيوية وديناميكية، خصوصاً اذا اقترن بالحرص والمسؤولية إزاء المصير المشترك والعلاقات التاريخية والمديدة التي تربط العرب بالكرد.

* * *

أيها الأصدقاء الأعزاء،

اذا كان دستور 16 تموز (يوليو) 1970 والذي ظل نافذاً حتى سقوط النظام السابق في نيسان (ابريل) 2003 قد اعترف بكون العراق يتألف من قوميّتين رئيسيّتين هما العربية والكردية، فانه جاء ثمرة اتفاقية (بيان) 11 آذار (مارس)1970 التي كانت خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح نحو الحل السلمي – الديمقراطي للقضية الكردية، إلا أن هذه الخطوة التي تجسدت في الدستور جرى تسويفها والالتفاف عليها وبخاصة من جانب الحكومة العراقية، حيث تحولت الحقوق الدستورية والقانونية بما فيها قانون الحكم الذاتي لعام 1974 (رغم نواقصه) إلى نوع من الإكراه وتزوير الإرادة ومن ثم إلى العسف الذي تجاوز حدوده ليصل إلى عمليات صهر شوفيني وحملات إبادة وعقوبات جماعية واستخدامات للسلاح الكيماوي كما حصل في قضاء حلبجة 1988، وكذلك عقوبات وتطهير منفلت من عقاله كما حدث في عمليات الأنفال السيئة الصيت، التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين الكرد والحجّة كانت دائماً هي الإرتباط بالخارج وليس المطالبة بالحقوق!!.

وترافقت عمليات الإبادة والتطهير والقمع مع حملات تهجير ونزع للجنسية خصوصاً عشية الحرب العراقية – الإيرانية 1980- 1988 ومن ثم تدويل القضية العراقية بعد غزو القوات العراقية للكويت عام 1990 وصدور طائفة من القرارات الدولية عن مجلس الأمن الدولي تفرض عقوبات قاسية على العراق دامت 13 عاماً.

وعلى هامش الحرب العراقية – الإيرانية (قبيلها وخلالها وما بعدها ثم ترحيل (تهجير) نصف مليون مواطن عراقي بحجة التبعية الإيرانية، بينهم عدد كبير من الكرد الفيلية، حيث اتهم هؤلاء باعتبارهم طابوراً خامساً! وهم في غالبيتهم الساحقة ولدوا في العراق وعاشوا فيه ولم يعرفوا وطناً سواه، كما أصدرت الحكومة العراقية السابقة قراراً في 6 أيلول (سبتمبر) 2001 أجازت تغيير قومية المواطنين العراقيين من غير العرب إلى العربية في محاولة لتغيير التركيب السكّاني والواقع القومي و الديموغرافي الذي عاظم من مشكلة كركوك التي شهدت حملة تعريب منذ أوائل السبعينات مما يقتضي معالجتها بشكل انساني قبل أن تستفحل وتؤدي إلى نتائج كارثية، خصوصاً بعد ردود الأفعال والاحتكاكات وأعمال الإكراه والترحيل والعنف التي حصلت في المدينة وضواحيها.

* * *

وإذا كانت "المعارضة العراقية" قد اعترفت منذ العام 1992 بحق تقرير المصير للشعب الكردي (مؤتمر فيّنا) وبالفيدرالية (مؤتمر صلاح الدين) وبتواضع واعتزاز أقول كان لي شرف صياغتها وكتابة القرارات الخاصة بهما فان بعض أطرافها ما زال يتردد إزاء فكرة الفيدرالية، وقد ينظر بوجل أو بتخوف وربما بتأويل وتفسير خاص لحقوق الشعب الكردي وذلك في إطار نظرة قاصرة ومبتسرة لحقوق الكرد المشروعة.

وبودي أن أقول إن الفيدرالية بتطبيقها السليم وكما هو معروف في الفقه الدستوري تؤدي إلى تعزيز وحدة الدولة من جهة مثلما تشبع الأقاليم بالصلاحيات والاختصاصات من جهة أخرى في إطار من اللا مركزية وتقاسم الوظائف. وفي الوقت نفسه فإنها تحلّ إشكالية الدولة المركزية الصارمة التي عانى منها العراق وبخاصّة خلال النظام السابق، كما تساعد الفيدرالية في تلمّس الطريق الصحيحة لتوزيع المسؤوليات للتكوينات والأقاليم.

ولعل الفيدرالية في أوضاعنا العراقية يمكن أن تكون سلاحاً ناجعاً لمنع التفتيت أو التقسيم وتصحيح العلاقات خصوصاً بين المركز والأطراف، بما يحدد المسؤوليات

والحقوق والواجبات ويضع على عاتق جميع الأطراف سواءً السلطة الاتحادية (الفيدرالية) أو سلطات الأقاليم (المحليّة) مهمة النهوض والتنمية و الإعمار والتعليم والصحة والسياحة والعمل والضمان الاجتماعي والخدمات الأخرى وغيرها، خصوصاً وإن مردود ذلك سيكون لأبناء المنطقة وتحسين ظروف معيشة سكانها.

الفيدرالية ستحدّ وتخفف من دور الدولة المركزية ومن تبعاتها السلبية سواءً النزعات الاستعلائية للقومية الكبرى ومحاولات فرض الهيمنة من جهة وكذلك ستحدّ من ضيق الأفق القومي وتضعف من النزعات الانعزالية والانفصالية من جهة أخرى خصوصاً عند تلبية الحقوق وإشباع الأقاليم بالصلاحيّات واستنهاض وانبعاث الكينونة القومية والتراث والثقافة واللغة وغيرها، كما أن فوائد العيش المشترك والمساواة والمواطنة الكاملة سيكون مردودها على الجميع سواءً الأمة الصغرى أو الأمة الكبرى، إضافة إلى التكوينات الأخرى، أي أنها ستكون لصالح العرب والكرد في آن وكذلك التركمان والكلدو آشوريين وغيرهم.

وهنا لا يمكن الحديث عن صيغة جاهزة أو ناجزة للفيدرالية ويمكن الاستفادة من صيغ وتجارب كثيرة مع مراعاة الخصوصية العراقية ولعل الصيغة المناسبة هي التي يمكن أن تعتمد على الأساس الجغرافي السياسي مع الأخذ بعين الاعتبار كثافة الوجود القومي والكيان التاريخي والخصائص المشتركة.

ومثل هذا الحل يمكن أن يشمل المنطقة الكردية والمنطقة العربية، ومن الممكن وجود أكثر من فيدرالية في المنطقة الكردية وكذلك في المنطقة العربية، ويمكن لبغداد أو كركوك أو النجف أو البصرة أو كربلاء أو الموصل أو الفرات الأوسط أو الرمادي أو بعقوبة أو صلاح الدين أو مناطق أخرى أن تكون فيدرالية أو أكثر أو أن تكون جزء من فيدرالية ويمكن بحث تجارب الفيدراليات في العالم سواءً كانت جغرافية أو إدارية أو ذات طابع قومي أو أوضاع خاصة.

إن فيدرالية كندا تختلف عن الولايات المتحدة والأخيرة تختلف عن فيدرالية ألمانيا وعن الاتحاد السوفياتي السابق وهذه التجارب تختلف عن تجربة سويسرا أو الهند وهاتان الأخيرتان تختلفان عن دولة الإمارات المتحدة وغيرها.

ومثال تجربة بلجيكا وتحديداً بروكسل "المدينة" يمثل نمطاً خاصاً من العلاقات بين الشعوب والأمم والتكوينات ناهيكم التنظيم الإداري وما له علاقة بتوسيع دائرة المشاركة.

إن البحث في السبل الكفيلة بإطفاء بعض بؤر التوتر ونزع فتيل الأزمة وتخفيف و إنهاء الاحتقان خصوصاً لضمان الحقوق وبخاصة المساواة وحق المواطنة الكاملة، كفيل بتطمين جميع الأطراف، وفي هذا الإطار تندرج نقاط التماس والاحتكاك مثلما هي كركوك.

والقاعدة عندي هي أولاً وقبل كل شيء احترام حقوق الإنسان ومراعاة رأى ومصالح السكان وخياراتهم الحرة والحرص على السلام الأهلي والاجتماعي ومعالجة آثار الحقبة الدكتاتورية السابقة على نحو قانوني وإنساني، مع الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد وتأثيرات ذلك على العلاقة بين التكوينات المختلفة ومصالحها المشتركة ومستقبلها.

وكلما اقتضى الأمر التوصل إلى حلول وتفاهمات متبادلة وتقديم تنازلات كل طرف للطرف الآخر، فان ذلك سينعكس إيجابا على مستقبل العلاقة بين التكوينات المختلفة ناهيكم عن المنطقة وسكانها فضلاً عن تجربة التحول الديمقراطي المنشود.

وبهذا الخصوص لا بد من إنصاف الضحايا وأسرهم في حال مفارقتهم الحياة وتعويضهم مادياً ومعنوياً والسعي للتوصل إلى معالجات إنسانية بعيداً عن الثأر والكيدية والانتقام أو الإكراه وبما يتعارض مع مواثيق حقوق الإنسان للمشكلات العالقة المزمنة والمعقّدة، فالمعيار دائماً وأبدا: الإنسان هو مقياس كل شيء على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي **بروتوغوراس.**

* * *

أيها الحفل الكريم:

عندما نقول حق تقرير المصير للشعب الكردي واحترام خياره الحر بالفيدرالية أو غيره، فذلك ليس هبة أو منّة أو هديّة من احد معارضة أو جهة خارجية دولية أو إقليمية أو حكومية أو قوى سياسية أو شخصيات فكرية وثقافية.

إن هذا الاعتراف هو تعويض لواقع أليم عانى منه الشعب الكردي وهو إقرار لحق قانوني أصيل حُرم منه ، وهو احد مبادئ القانون الدولي المعاصر واخذ به الفقه الدستوري الحديث، ولعل الشعب الكردي "المجزأ" من بين القليل من شعوب الأرض ظل محروماً و ما يزال من حقه في إقامة كيان خاص به ووفقا لرغبته و إرادته أسوة بالشعوب و الأمم الأخرى.

و لا أريد هنا الحديث عن معاهدة سيفر 1920 و كيف تم الالتفاف عليها في معاهدة لوزان 1923 حيث وضعت العقبات أمام ممارسة الشعب الكردي لحقوقه السياسية القومية بحدها الأدنى، و لكنني أقول ذلك من موقعي الحقوقي و الفكري كمثقف عربي و أعتز بعروبتي كثيرا و أتمنى و أسعى لتحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية سليمة، فإنني في الوقت نفسه أقف إلى جانب الشعب الكردي كما كنت دائما و عبر عقود من الزمان، من أجل تمكينه من نيل حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير و من أجل تحقيق حلمه في وحدة الأمة الكردية في إطار كيان خاص ومستقل.

و في الظرف الملموس فان هذا الحل يعني قانونيا و فكريا و عمليا فيما يعنيه: إما **الاستقلال التام** أو **الاتحاد الاختياري**. و كلا الأمرين مرهونين بالتفاهم مع عرب العراق و في ظل أوضاع سلميّة و طبيعية و بعيداً عن الاحتلال و تبعاته و في إطار المصالح المشتركة، فذلك أمر واقعي و مستقبلي مهما ظهرت عوامل طارئة عليه.

و قد جربت الحكومات العراقية المتعاقبة حلولا أخرى حين لجأت إلى الخيار العسكري و الحلول الحربية، لكنها جميعها فشلت في إيجاد تسوية و حل عادل و مقبول للقضية الكردية. كما جرّبت الحركة الكردية التي اضطرت إلى حمل السلاح دفاعا عن نفسها حلولاً أخرى خارج إطار الحل السلمي و التفاهم مع عرب العراق، لكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها سواءً بدعم إقليمي أو تداخل دولي أو غير ذلك، ولا شكّ أن ما حصل من نكسة للحركة الكرديّة بعد توقيع صدّام حسين وشاه إيران على اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975 خير دليل على ذلك. وقد عبّر البارزاني الكبير عن ألمه لما تعرّض له الشعب الكردي من غدر على يد شاه إيران والولايات المتحدة.

ولعل في ذلك إحدى الدروس التي يمكن استخلاصها في التعويل على القوى الخارجيّة التي غالباً ما تقدّم مصالحها وإستراتيجيتها على حساب الشعب الكردي وشقيقه الشعب العربي كما أن استلهام هذا الدرس الذي يمكن أن يستفيد منه الكرد والعرب سيكون لمصلحة العلاقة العربية- الكردية، فالاضطرارات العسكرية لا يمكن أن تكون بديلا عن الحل السلمي، و لا يمكن بناء تجربة كردية كيانية ناجزة دون تحقيق السلام من المستوى الداخلي ودون الاكتراث بقضية الديمقراطية للعراق ككل.

و قد ظل الحل السلمي و الديمقراطي مطمحا للقوى التقدمية العربية التي اقتربت منها قوى قومية عربية و فيما بعد قوى إسلامية متنورة مثلما كان ذلك مطلبا للحركة الكردية

القومية، التي التقت على قاعدة **"الديمقراطية للعراق و الحكم الذاتي لكردستان"** و فيما بعد **" الديمقراطية للعراق و الفيدرالية لكردستان"** كتعبير واقعي و منطقي إذ أن حل مشكلة الحكم في العراق عبر الخيار الديمقراطي يقود إلى إيجاد حل سلمي للقضية الكردية، و العكس صحيح أيضا.

إن الديمقراطية باعتبارها الفضاء الرحب يمكن أن تلبي حقوق الكرد في نظام تعددي فيدرالي دستوري يحترم حقوق الإنسان. و الديمقراطية بالتالي تحقيق ملموس لخيار الشعب الكردي و الخيار الديمقراطي العربي في الاتحاد الاختياري الطوعي و على أساس المساواة التامة و المواطنة الكاملة دون تمييز بسبب القومية أو الدين أو المذهب أو الجنس أو اللغة أو اللون أو الانحدار الاجتماعي أو الاتجاه السياسي أو لأي سبب لآخر.

إن الخيار الديمقراطي هو تلبية للحقوق المشروعة السياسية والقانونية والمدنية والاقتصادية والثقافية لكرد العراق ولبقية الأقليات والتكوينات الأخرى كالتركمان والكلدو آشوريين وغيرهم.

أعود مرة ثانية إلى الحوار لأقول انه في ظرفنا الراهن خيارٌ واضطرارٌ في آن، للوصول إلى ما هو مشترك ويخدم مصالح الشعبين خصوصاً بنهاية الحكم المركزي الشمولي حيث أصبح من الواجب مناقشة قرار البرلمان الكردستاني الصادر في 4 تشرين الأول (اكتوبر) 1992 (بالإجماع) والداعي للاتحاد الفيدرالي مع الحكومة المركزية.

إن قيام أوضاع سلمية وطبيعية وإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلي الشعب في برلمان عراقي، سيطرح المسألة مجدّداً على بساط البحث. ويحتاج الأمر من الآن إلى نقاشات علنية صريحة وواسعة في إطار توفير قناعات مشتركة وعامة لتامين معالجة سليمة للقضية الكردية ومسألة الفيدرالية وفي ظل ضمانات قانونية ومشروعة لتطور العلاقات العربية - الكردية .

وللأسف فان "الضمانات" التي جرى الحديث عنها في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الصادر في 8 آذار (مارس) 2004 قد أثارت الكثير من الإشكاليات والتداعيات وربما ستثير المزيد منها يوم يناقش الموضوع في المستقبل، مما يقتضي البحث عن صياغات مقبولة فيما يتعلق بهذه الضمانات أو بغيرها لتأسيس العلاقات والاتحاد الطوعي على نحو تعاقدي ووفقا لعقد سياسي اجتماعي جديد وليس بنصوص مشوشة وفي ظرف

ملتبس من جانب مجلس معيّن وليس منتخب رغم أنّه يمثّل طيفاً واسعاً من القوى السياسيّة ولكن غياب قوى وتيارات عديدة عن المشاركة ناهيكم عن إن صدور القانون جاء في وقت وقوع العراق تحت الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1443 الصادر في 22 أيار (مايو) 2003 مما يجعل تلك الضمانات غير مضمونة، فضلا عن إمكانية الطعن بها من الناحية القانونية والسياسية ، ولذلك وعلى صعيد الوضع المستقبلي اقتضى الأمر البحث عن ضمانات دستورية لتامين الشراكة العربية ـ الكردية مع بقية الأقليات وفي ظل أوضاع سلمية وبعيدة عن التداخلات الخارجية التي تجرح السيادة الوطنية العراقية وتعوّمها.

يمكن القول هناك تحديات وتهديدات ومخاوف تعترض طريق العلاقات العربية الكردية، ليس على صعيد الوضع الداخلي العراقي، بل على الصعيد العربي والإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي وأهمها:

*محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي وإضعاف ما هو مشترك وايجابي في تاريخ العلاقات وتقديم ما هو خلافي وإشكالي. وقد يذهب البعض إلى تحميل عرب العراق بل والعرب عموماً ما قام به صدام حسين ونظام حكمه طيلة السنوات العجاف الماضية، ولا شك أن هذه النزعات ستساهم في تعميق الخلاف بل أنها ستثير نقاطا خلافية أخرى، ولعل التحفّز والاستقطاب الذي جرى في كركوك والموصل ومناطق أخرى ليس بعيداً عن هذه الأجواء وعن بعض المساعي المحمومة لإحداث نوع من الصدع في الوحدة الوطنية، خصوصاً الصدامات وأعمال العنف والاحتكاكات الإثنيّة والرغبة في الاستحواذ على مراكز النفوذ.

وليس من باب الاتهام الإشارة إلى بعض القوى الخارجية و الإقليمية التي ظلّت تعزف على هذا الإيقاع لأسباب مصلحية تعود إلى رغبتها في تامين مصالحها السياسية، التي قد تكون على حساب الكرد والعرب.
وبالمقابل فهناك مساعي حثيثة لعزل العرب عن الكرد وتحميلهم بعض المسؤولية عن الاحتلال خصوصا الموقف من الحرب قبل وقوعها ومن ثم التعامل مع الاحتلال ونتائجه. وقد تكون بعض المواقف والتصريحات بشان ما حدث في الفلّوجة أو النجف أو غيرها خصوصا أعمال العنف والقسوة التي استخدمتها قوات الاحتلال وبخاصة العقوبات الجماعية والقصف العشوائي سببا إضافيا في ذلك.ولعل تلك النظرة افتراضية وارادوية فالمسؤولية شئ ونقد بعض المواقف والتقديرات الخاطئة شئ آخر خصوصاً وان الولايات

المتحدة كانت قد قررت الحرب على العراق واحتلاله بمشاركة أطراف عراقية أو بدونها.

*السعي لإظهار العروبة باعتبارها مسؤولة عما حدث للكرد بل انها فكرة منبوذة ومرذولة، مقابل ذلك السعي لاتهام الكرد بالانفصالية والعداء للعرب والعروبة وتحميلهم مسؤولية ما حدث وما يحدث خصوصا بعد الاحتلال. وإذا كانت هناك بعض التوجّهات الخاطئة ووجهات النظر القاصرة في أوساط العرب أو الكرد فلا بد من التمييز بين عروبة صدام حسين وعروبة العرب بشكل عام، الذين هم غير مسؤولين عما ارتكبه صدام حسين أو الحكّام الدكتاتوريين الآخرين بحق الكرد حتى وان كان لبعض النّخب العربيّة اجتهادات أو مواقف خاطئة بما فيها سكوت بعضهم عن أعمال القمع والإبادة التي تعرض لها الشعب الكردي. مثلما هي اجتهادات بعض النّخب السياسية الكرديّة بخصوص العامل الخارجي والتعويل على القوى الدولية رغم التجارب المريرة السابقة ، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررا من جانب العرب والعروبة اتخاذ مواقف سلبية أو لا مبالية إزاء الكرد ومن حق تقرير المصير والفيدرالية وغير ذلك.

ولا شك أن هناك نزعة استعلائية "عربية" لدى بعض النخب الحاكمة والفئات المتدنية ونظرة قاصرة ضيقة الأفق بشان موضوع الفيدرالية، التي غالبا ما تقابل باعتبارها الخطوة الأساسية نحو الانفصال. وان مثل هذه النظرة الخاطئة هي استمرار للموقف من حقوق القوميات والاقليات وحقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام.
إن التعويل عن التداخل الخارجي الذي قاد إلى الاحتلال لا ينبغي أن يكون مبرراً لتفتيت الوحدة الوطنية أو التنصّل من استحقاقاتها كما لا يمكن أن يكون مبرراً لاتخاذ موقف سلبي من الفيدرالية مثلما أن معاناة الكرد ومأساتهم لا ينبغي أن تكون سبباً مبرراً لتجريح العروبة والعرب حتى وان كانت مواقف بعضهم خاطئة خصوصا السكوت عن ارتكابات نظام صدّام حسين وأجهزته الأمنية وممارساته الفاشية أو تبريرها. و يقتضي الأمر النظر إلى بعض العوامل الضاغطة وظروفها بنظر الاعتبار وحملة التضليل والدعاية الحكوميّة والخارجيّة. فهل يمكن اعتبار وجود جماعات كردية باسم الجحوش أو"حرس الحدود" أو "الفرسان" يشكل موقفاً كردياً ؟... لا شك أن الكرد لا يعترفون بذلك بأي شكل من الأشكال ، ولهم الحق في إعلان البراءة من هذه التشكيلات التي لا يجمعها جامع مع قوات البشمركة المناضلة التي تصدت للحكومات الدكتاتورية منذ العام 1961 ودافعت عن الكرد وحقوقهم المشروعة.

*تقديم ما طارئ ومؤقت وآني على ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى وهنا يمكن

الإشارة إلى أن ما يربط الأكراد بالعرب سيكون بالتأكيد أكثر بكثير مما يربطهم مع الولايات المتحدة، حتى وان بدت الصورة الحالية غير ذلك، لكنها ستكون بلا أدنى شك مؤقتة وآنيّة وطارئة، بل أنها لا تعكس حقيقة العلاقات بين الشعبين رغم بعض المشكلات. ولا يمكن استبدال العرب بشعب آخر كما لا يمكن استبدال الكرد بشعب آخر، ولهذا اقتضى الأمر التعايش والتفاهم والبحث عن المشترك الإنساني، ومثل هذا الأمر يشمل علاقة الكرد بالفرس وعلاقتهم بالأتراك وغيرهم.

*صراع العرب مع الولايات المتحدة خصوصا باستمرار انحيازها إلى جانب إسرائيل وموقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي سيبقى قائما طالما لا تحلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلا بالإقرار بحق تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة وحق العودة للاجئين وغير ذلك مما له علاقة بحقوق الإنسان الجماعية والفردية. ولذا يقتضي الأمر النظر إلى ما هو ابعد من السياسة الراهنة سواء ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي أو الاحتلال الأمريكي للعراق، حتى وان اتخذ الأمر اعترافاً دوليا سواء بالقرارات الدولية 1443 أو 1500 الذي رحب بصيغة مجلس الحكم الانتقالي باعتباره يجسّد السيادة لكنّه لا يمثّلها (قانونيّاً) والقرار 1511 الذي دعا إلى دور اكبر للأمم المتحدة وللقوات المتعددة الجنسية، ثم القرار 1546 بخصوص نقل "السيادة" وتحويل القوات المحتلة إلى قوات متعددة الجنسيات وإن كان بقيادة أمريكية.

إن عدم حل القضية الفلسطينية والنظر بشيء من اللامبالاة إليها أو ازدرائها من جانب بعض النخب والاتجاهات الكردية وان كانت محدودة بذريعة أن العرب والفلسطينيين أقدموا على إقامة العلاقات مع إسرائيل، فلماذا تثار الضجّة حول الكرد؟ وكذلك ما قيل عن محاولات إسرائيل اختراق الوضع العراقي وبخاصة في ظل الأوضاع الأمنية المنفلتة والفوضى العارمة بعد الاحتلال وهو ما نشرته مراكز أبحاث ودراسات غربيّة وإسرائيليّة ... أقول إن ذلك يعود ضرره على العلاقات العربية – الكردية ومستقبل الشعبين الكردي والعربي إن عاجلاً أم آجلاً. وقد بادرت القيادة الكردية إلى التشكيك بصحة تلك الأخبار التي أثارت قلقاً عربيا واسعاً وتثير حساسية خاصة وتؤدي إلى اتخاذ بعض المواقف الخاطئة إزاء القضية الكردية ولذلك لا بد من تصوّر العلاقات العربية الكردية في مسارها التاريخي بعيداً عن الظروف الضاغطة حالياً سواء كانت دولية أو إقليمية، وهو ما يقتضي المصارحة والشفافيّة.

وإذا كانت حساسية العرب مشروعة إزاء مواقف اللامبالاة بخصوص ما يجري لعرب

العراق والمناطق الساخنة التي تتعرض إلى معاناة مستمرة بسبب العنف والاجتياح الأمريكي بمساعدة قوّات حكوميّة، وإزاء الموقف من القضية الفلسطينية فإن الحساسية الكردية مشروعة إزاء المواقف السلبية الخاطئة لمعاناتهم الطويلة والموقف الرافض لفكرة حق تقرير المصير والفيدرالية بما فيها التشكيك بمجمل مواقفهم وحقوقهم.

وإذا كان موقف العربي الذي يعتز بقوميّته من حقوق الشعب الكردي ومن قضيّة حقوق الإنسان يشكل محكّاً للموقف الإنساني، فان موقف الكردي المعتز بقوميته في حقوق شركائه في الوطن العراقي وبشكل خاص عرب العراق وبالتالي من القضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع هو الآخر محكّاً للانفتاح القومي والإنساني وبخاصة إزاء الشركاء. ويشكل هذا الموقف العربي والكردي الأساس لعلاقة صحيحة بين عرب وكرد العراق وبين العرب والكرد بشكل عام.
وأجدد هنا ما قلته منذ سنوات طويلة أنها محض صدفة أن تجتمع فيّ اغلبيّات كثيرة، فعلى الصعيد القومي فأنا عربي وعرب العراق يشكلون الأغلبية الساحقة من المجتمع العراقي، وعلى الصعيد الديني فأنا مسلم والإسلام يشكل هوية مشتركة للعرب والكرد، وإذا أراد البعض أن يصنّف العراقي على أساس مذهبي، فيعتبرني من أغلبية مذهبية بحكم الانتساب العائلي، ولعلي بدفاعي عن مصالح الفقراء والكادحين وكل الشرائح التي تنتهك حقوقها خصوصاً القوميات والأقليات الدينية والمهمّشين وقضايا المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام، بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب أو اللغة أو الجنس أو الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي أو الانحدار الاجتماعي أو الطبقي، لكنني لا اشعر بعروبتي وبانتمائي إلى الإسلام الحضاري مع وجهتي الحداثيّة ولا بإنسانيّتي ومواطنيّتي إن لم اقرّ واعترف علناً بحقوق الشعب الكردي وبخاصة حقّه في تقرير المصير واختيار شكل العلاقة مع شقيقه الشعب العربي وبحق الأقليات في التطوّر والانبعاث وتلبية حقوقهم الثقافية والإداريّة وضمان ذلك دستوريّاً .

ويعتبر الموقف من القوميّات والأقليّات ومساواتها معياراً أساسيّاً لمدى الإيمان بقضايا حقوق الإنسان. إن تحقيق تلك الأهداف يستوجب التفاهم بين عرب وكرد العراق بشكل خاص وبينهما وبين بقية التكوينات بشكل عام في إطار صيغة ملائمة من الاتحاد الطوعي والاختياري وعلى أساس المساواة وحقوق الإنسان والمواطنة الكاملة .

اعتقد أن على العرب أن يبددوا مخاوف الكرد بتقديم نقد ذاتي صريح وإعلان ذلك خصوصاً لما شاب العلاقات العربية - الكردية في توترات واحتقانات سواء أيام محنة

الكرد ومعاناتهم أو إزاء حقوقهم حاليا. وعلى الكرد أن يبددوا مخاوف العرب إزاء ما يقال عن الاختراقات والتعاون بلا حدود مع الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأول والأكبر والمنقذ كما هي بعض المبالغات التي لا تؤخذ بعين الاعتبار مستقبل العلاقات العربية - الكردية وظروف المنطقة والمشترك العربي الكردي الذي ينبغي أن يكون هو الأساس وليس أي شيء آخر.

وإذا كان هناك من تحديات تخص العرب والكرد فان التحدي الدولي هو التحدي الأول، خصوصا استمرار الوضع العراقي كما هو عليه من وجود قوات محتلة أو متعددة الجنسية وانفلات امني وعنف مستمر وغياب مرجعية الدولة وضعف مفهوم ومبدأ المواطنة والقسمة الإثنية الطائفية.

أما التحدي الثاني فهو التحدي الإقليمي الذي هو أحد التحديات التي تعيق تطوّر الوضع العراقي بشكل سليم وبحكم التأثير والامتداد الإقليمي، والضغط على بعض القوى الداخلية لاستحقاقات إقليمية بما يعكر الوحدة الوطنية خصوصا بعض دول الجوار مثل تركيا وإيران.

أما التحدي الثالث فلعله من أهم التحديات وهو التحدي الداخلي(الوطني) وإذا كانت الحرية مقدمة للديمقراطية ، فان المواطنة هي التحدي الأول للدولة القانونية، ومن دون مواطنة كاملة وتناوبية وتداولية لا يمكن تحقيق التعددية وضمان حق المواطن في الانتخاب الحر واختيار الحاكم، وفي ذلك إحدى ضمانات حقوق الإنسان ويحتاج الأمر إلى قدر من العقلانية في التعاطي مع تركة الماضي البغيض والى قدر من التسامح لتجاوز هذا الماضي، مع ضرورة إنصاف الضحايا أو عوائلهم في حالة وفاتهم وإدانة المرتكبين وكشف الحقيقة كما هي لكي لا تكرر المآسي والآلام وفي ذلك خطوة مهمة لسيادة مفاهيم حقوق الإنسان.

وكلما ترسخت قاعدة الحريات الفردية والعامة وتمت إعادة النظر بالقوانين والأنظمة السائدة وتخليصها عن كل ماله علاقة بكبح حقوق الإنسان كلما انتقلت الدولة من الاستبداد والتسلط إلى الحرية والديمقراطية.

ولإرساء دعائم علاقة كردية – عربية متينة ينبغي الاعتراف على قدر المساواة بحق القوميتين والشعبين في الاتحاد الأخوي الاختياري على أساس فيدرالي ومراعاة المناطق الجغرافية وهو ما اختاره الشعب الكردي في ظروف شبه طبيعية عندما صوّت برلمانه المنتخب بشكل شرعي وبتأييد هيئات دولية رغم بعض النواقص والملاحظات إلى الاتحاد

الفيدرالي (4 تشرين الأول -اكتوبر- 1992) وهو ما ينتظر ان يفعله الشعب العربي ايضا في ظروف سلمية وطبيعية.

ختاما لكي يستمر الحوار لا بد من الإقرار بقاعدة الاختلاف في الرأي وإقرار الرأي والرأي الآخر والتأكيد على ما هو مشترك، وهنا اقترح إيجاد إطار مؤسسي ومرجعيّة ثقافية للحوار ومأسسة هذا الحوار من خلال جدول عمل للتواصل الحضاري والثقافي.

كما اقترح تأسيس معهد عربي كردي من شخصيات وقوى عربية وكردية أو للدراسات الشرقية، لكي يتم بحث علاقة الكرد ومع العرب والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها.

لنتذكر قولا أثيرا **لكارل ماركس** : من أن شعباً يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرّا. إن الشعور بالزهو لدى بعض أفراد القومية الكبرى يدفعهم إلى الاستعلاء والى محاولة مسخ القومية الأصغر ويظهر أحيانا نوعا من الشوفينية والتسلّطيّة، كما أن الاضطهاد المزمن والطويل الأمد، يولد نوعاً من ضيق الأفق والانعزالية القومية باتجاه رفض ما هو مشترك بين الأمم والشعوب.
إن وضع هذه الأمور جميعها على طاولة البحث وبروح الصراحة والشفافيّة يساعد على خلق أجواء صحية للحوار من خلال النقد والنقد الذاتي .
وأرجو صادقا أن استمع إلى نقد ذاتي من بعض النخب العربية لبعض مواقفها السلبية إزاء القضية الكردية والاتهامات الجاهزة ضدّ الكرد كشعب وأمة وضدّ خياراتهم الحرة، وكذلك لمواقف بعض النخب الكردية الانعزالية واللامبالية إزاء القضايا العربية وبشكل خاص الفلسطينية وتقديم ما هو طارئ ومؤقت على ما هو ثابت واستراتيجي.

هذه محاولة لقراءة المشهد الراهن للعلاقة العربية-الكردية وهي فسحة تفكير حرّة مقرونة بروح الشعور بالمسؤولية والصداقة والتآخي...

د - الحل الفيدرالي للقضية الكوردية في العراق : مدخل جوهري لبناء جديد للدولة العراقية

د. شيرزاد نجار

منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 عانت هذه الدولة من أزمات سياسية خطيرة أثرت وبعمق في خلق حالة اللا استقرار فيها. ومن أهم هذه الأزمات السياسية أزمة التكامل الوطني National Integration. وفي إطار هذه الأزمة مثلت القضية الكوردية البؤرة الرئيسية لها والتي كانت إحدى المحاور المهمة التي لابد لأي باحث في النظام السياسي في العراق أن يتطرق إليها ويحاول تحليلها وفق نهج سياسي واقعي للوصول إلى حل واقعي ممكن تطبيقه .

لقد بدأت الدولة العراقية حياتها بنظام يتسم بـــ " المركزية الشديدة " ويتميز بالدور القوى والرئيسي للملك في تسيير الأمور الأساسية واتخاذ القرارات المهمة ويتجلى ذلك بوضوح في نقطتين مهمتين هما:

1- فلسفة القانون الأساسي العراقي لعام 1925 من حيث إعطاء الملك المكانة المتميزة .

2- انحراف النظام البرلماني في العراق مما أدى إلى إضعاف دوره وفسح المجال للملك والوزارة لكي يلعبا الدور الرئيسي في النظام السياسي العراقي .

في هذه المركزية الشديدة لعبت النخبة السياسية العراقية دوراً واضحاً في بسط سيطرتها على السلطة السياسية مما أدى إلى نشوب صراع علني وخفي بين الأطراف المختلفة لهذه النخبة السياسية حول التمتع بالقوة والسلطة والامتيازات الأخرى .

هذا الوضع ، في الحقيقة ، أدى إلى بروز الجيش كمؤسسة قوية مؤثرة في السياسة العراقية وبالتالي إخفاق الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية في أن تلعب دوراً رئيسياً في إدارة السياسة ولذلك يلاحظ أن الجيش تدخل في السياسة في العراق وقام بأول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط عام 1936 وبعدها توالت الأحداث التي لم تكن بالخير لمستقبل العراق كدولة حديثة .
هذا الانشغال بالسياسة (من قبل النخبة السياسية والجيش أدى في الحقيقة إلى إهمال الجوانب الأخرى في الحياة السياسية العراقية ومنها :

- تجاهل المطالب الكوردية بإفساح المجال للقومية الكوردية بان تلعب دورها في السياسة .
- عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى زيادة حالة الفقر والبؤس لدى غالبيه أبناء العراق .
- إغلاق المجال أمام الأصوات المعارضة في إبداء أرائها وتشكيل أحزاب خاصة بها.

ولذلك طيلة العهد الملكي في العراق (1921- 1958) تعرضت القومية الكوردية إلى الاضطهاد والقمع عندما كانت تحاول أن ترفع صوتها مطالبة بالحرية والمساواة والعدالة مع الإقرار بان نوعية القمع والاضطهاد لم تكن بتلك النوعية التي مارستها الأنظمة اللاحقة بالعهد الملكي ومع ذلك فانه لا يمكن الإنكار بأنه كانت هناك حالة من التمييز وتهميش دور الكورد (كقومية رئيسية في العراق) في السياسة العراقية .

التغيير النوعي في وضع القومية الكوردية في العراق بدأت ملامحه تظهر مع اندلاع ثورة 14 تموز 1985 بقيادة الزعيم عبدا لكريم قاسم حيث صدر الدستور المؤقت في 27 تموز 1958 وفيه نص مهم في المادة / 3 على أن العرب والأكراد هم شركاء في الوطن (العراقي) وأجيز في 1960 الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة الزعيم مصطفى البارزاني وصدرت جرائد ومجلات كوردية . هذا الازدهار في وضع الكورد لم يستمر طويلا حيث بدأ نوع جديد من القمع والاضطهاد بحق الكورد مما أدى في النهاية إلى اندلاع ثورة 11 أيلول 1960 للدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للكورد .

لقد تعاملت قيادة الثورة مع حكومات عراقية مختلفة في إطار الأنظمة السياسية المختلفة في العراق وفي خلال هذه المرحلة الجمهورية في العراق صدرت إعلانات وبيانات واتفاقيات عديدة وهي :

- إعلان اللامركزية في العراق في آذار 1963
- اتفاقية الهدنة في شباط 1964
- بيان 29 حزيران 1966 (12 نقطة لحل القضية الكوردية)
- اتفاقية 11 آذار 1970 (اتفاقية الحكم الذاتي)

كل هذه المحاولات لم تتكلل بالنجاح وفي النهاية بقيت القضية الكورية هي القضية الجوهرية الخطيرة التي بدون حلها لا يمكن تأسيس حكم مستقر .

أمام هذه المعضلة الخطيرة برز التساؤل التالي :

ما أفضل حل يمكن تقديمه لكي يكون حلاً نهائياً للقضية الكوردية في العراق وما هي ملامح هذا الحل ؟ وهل يمكن أن نجد هذا الحل ضمن تطبيقات الدول الأخرى في العالم والتي عانت من المشاكل القومية فيها؟

إن مشكلة العراق الرئيسية تتعلق بطريقة الحكم . فالعراق منذ زمن بعيد يحكم بطريقة مركزية شديدة يلعب فيها الحاكم دوراً رئيسياً مهما كانت تسمية هذا الحاكم : الملك ، رئيس الوزراء ، رئيس الجمهورية ... لأجل التخلص من هذه الوضعية التي لم تنجح في تثبيت الاستقرار فانه يجب البحث عن حل آخر واقعي.
هذا الحل يعني تحول نوعي في طبيعة الدولة العراقية حيث بتطبيق هذا الحل فان شكل الدولة في العراق سيتغير :

يتحول العراق من دولة بسيطة مركزية إلى دولة مركبة .

وفي هذه الدولة المركبة (ونعني بها الدولة الفيدرالية) تعطى للسكان المحليين سلطات واسعة لتقرير أوضاعهم بصورة مباشرة وبدون تدخل من السلطة الفيدرالية . أن هذا الحق للمناطق المحلية مضمون من قبل الدستور الفيدرالي وفي نفس الوقت فان هذه المناطق المحلية (التي تسمى بـ مقاطعات أو ولايات تشارك وتساهم في ممارسة السلطة في المركز ولذلك فان الفيدرالية تتميز بـ :

- ثنائية السلطة .
- ثنائية السلطة التشريعية .

هذه الخاصية لإعطاء المقاطعات الفيدرالية صلاحيات وسلطات للبت في مسائل وقضايا تخص المقاطعة نفسها هي التي تعطي أهمية نوعية خاصة للنظام الفيدرالي في كونه قادر على إعطاء قدر من الحرية والاستقلال للمقاطعة وحمايتها من " اعتداءات " السلطة المركزية الفيدرالية .

طبيعة هذا النظام الفيدرالي تمثل حلاً واقعياً للقضية القومية الكوردية في العراق من حيث أن الكورد لديهم تخوف دائم ومستمر ومشروع تجاه النيات المستترة للحكم في العراق في سبيل حرمانهم من حقوقهم وحتى لديهم تخوف واضح من احتمال عودة السياسات التي اتبعت في الماضي (كالإبادة الجماعية ، المقابر الجماعية ، القنابل الكيمياوية ، المعتقلات ...) ولذلك فإنهم يبحثون عن حل يضمن لهم عدم العودة إلى مثل هذه الممارسات .

وحيث أن الدولة المركزية قد فشلت في ضمان حقوق الكورد بل إنها حاولت في منعهم من التمتع بهذه الحقوق لذلك فان تحقيق مطالب الكورد في التمتع بالحقوق المشروعة لا يمكن للدولة المركزية أن تكون مؤهلة لها ولذلك فان اللجوء إلى الحل الفيدرالي هو شئ واقعي ومنطقي . وقد التفت قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/7 إلى هذه المسألة وأقر بوضوح أن الدولة العراقية هي دولة فيدرالية تعددية ديمقراطية وأقر في نفس الوقت تمتع الكورد بالفيدرالية واعترف بشرعية الوضع القائم في إقليم كوردستان .

هذا الحل الذي أثبته القانون يجب العمل على تأكيده في الدستور الدائم للدولة الفيدرالية في العراق وبهذا فان العراق كدولة فيدرالية يمكن أن تدخل مرحلة جديدة تتسم بالاستقرار والديمومة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هـ - رؤية عربية للقضية الكردية...

أكرم البني

من ناحية منهجية لا بد من التعاطي مع المسالة الكردية على أساس علاقتها بمشروع نهضوي عام للمنطقة ككل، وعلاقة هذا النهوض بمواجهة أطماع القوى المتربصة بمجتمعاتنا وشعوبنا شراً الأمريكية والصهيونية وغيرها، الأمر الذي يستدعي اعترافاً صريحاً وواضحاً بالشعب الكردي كجزء تكويني وعضوي من نسيج المنطقة، ليس فقط متجذر في تاريخها وحياتها السياسية والاجتماعية منذ مئات السنين، بل بمصلحته الحقيقة ودوره الهام في التصدي لتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودفع عجلة تطورها وتقدمها إلى الأمام، ولا تطعن هذه الحقيقة أو تضعها في دائرة الشك والالتباس، محاولات الإلغاء التي دأبت عليها قوى التطرف والتعصب القومي، خارج السلطات وداخلها، ومغالاتها الشوفينية في رسم تاريخ تشكل مجتمعاتها على هواها، تلغي فيه دور الكتلة القومية الكردية، وتدعي بان ما هو قائم من تشكيلات قومية واجتماعية ليس إلا حالة مؤقتة أو طارئة صنعتها قوى الاستعمار وتسوياتها لرسم خرائط المنطقة.

أن العودة إلى قراءة متحزبة قومياً لتاريخ مجتمعاتنا، وللطعن بحق هذه الكتلة القومية أو تلك، هي عودة خاسرة ومربكة لجميع الأطراف، وستؤدي إلى إشكالات واختلافات جراء بروز وجهات نظر متنوعة وحتى متناقضة أحياناً، حول أحقية ومشروعية القوى القومية المتعددة التي تشكل بنية هذا المجتمع أو ذاك. مما يشجع على ضرورة الاحتكام إلى الوقائع التاريخية الراهنة والاعتراف بحقائقها القائمة التي تؤكد أن لحمة كل مجتمع هي خليط من القوميات المختلفة التي تتشارك العيش على أرضه منذ مئات السنين، ساهموا جميعهم في صياغته وإيصاله إلى ما وصل إليه اليوم، مما يعني فيما يعنيه، ضرورة الإقرار الواضح والصريح بوجود الشعب الكردي كجزء عضوي من تركيبة كل مجتمع يتواجد فيه، إيران أو تركيا أو العراق أو سورية، والإقرار بحضور مسألة سياسية ترتبط بحقوقه القومية المشروعة، كحق المواطنة وحقوقه الثقافية والسياسية الأخرى.

يقودنا الحديث عن الحقوق القومية الكردية، إلى الحديث عن تاريخ ومستقبل نضال الشعب الكردي، إذ تجدر الإشارة هنا إلى انهيار الرؤية الاستراتيجية الثورية القديمة التي اعتمدتها كافة القوى السياسية الكردية على مختلف مشاربها كي تصل إلى أهدافها وحقوقها القومية. إستراتيجية العمل عبر مختلف الوسائل، وخاصة الكفاح المسلح والبؤر الثورية في جبال كردستان، من أجل كسر الحلقة الضعيفة من السلسلة التي تؤلف كردستان التاريخية (مرة في إيران، وأخرى في العراق، وثالثة في تركيا). استراتيجية

تغليب الغاية السياسية القومية على ما عداها، وبشكل خاص على هدف النضال الديمقراطي، رغم انه الهدف الوحيد الذي يعالج ويحل تلقائياً كل الإشكالات والمعضلات القومية مهما كانت صعبة ومعقدة.

وإذا كانت نتائج الحرب العالمية الثانية ومرحلة الحرب الباردة، والانتصارات التي حققتها حركات التحرر في البلدان المتخلفة بوسائل العنف الثوري، هي عوامل تفسر وتبرر الحضور القوي والمتفرد للإستراتيجية السابقة الذكر في توجيه النضالات القومية الكردية وتطويرها. لكن ما حصل من متغيرات عالمية، كانهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية، وسيادة النظام العالمي الجديد وعصر العولمة والمعلوماتية، أطاح موضوعياً، بمثل هذه الاستراتيجية وجدواها النضالية، وما عزز ذلك في الخصوصية الكردية، الدروس والعبر المستخلصة من الهزائم والانكسارات التي شهدها النضال الكردي في ثوراته المعاصرة، ودور العوامل العالمية والإقليمية في إجهاض طموحه القومي بعد أن وصلت " اللقمة إلى الفم " في غير لحظة من لحظات تاريخه (جمهورية مهاباد في إيران 1947 ، اتفاق آذار في العراق 1975 ، والحال الراهنة في العراق بعد سقوط صدام حسين وغيرها). الأمر الذي دفع موضوعياً، كي تتقدم رؤية استراتيجية جديدة تعتمد أساساً الممر الديمقراطي طريقاً وحيدةً لانتزاع الحقوق القومية للشعب الكردي بما في ذلك حقه في تقرير مصيره. مما يضع الشعب الكردي وقواه الحية في صلب، بل في طليعة، قوى العمل الديمقراطي في كل بلد من البلدان التي تتقاسم كردستان التاريخية نحو بناء نظام ديمقراطي، دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون، هدفاً. واعتماد خيار النضال السياسي السلمي الواضح العلني، أسلوباً. على قاعدة تربية الذات وتثقيفها، كما تربية وتثقيف الجماهير الشعبية، كي يصبح هذا النضال منهجاً أكيداً وثابتاً، لا عملاً ظرفياً ومؤقتاً.

وحين يختار ويتبنى الشعب الكردي وقواه الحية في كل موقع من مواقع تواجده، استراتيجية النضال الديمقراطي لحل مسألته القومية وتعقيداتها، فانه يضعنا أمام مجموعة من الحقائق الداعمة لصحة هذا الاختيار نذكر من أهمها :

أولاً : أن النضال الديمقراطي يعني في أحد وجوهه، نضالاً من أجل مساواة جميع القوميات و الإثنيات في نظر المجتمع والقانون، وبالتالي، نضالاً من أجل الحقوق المشروعة للشعب الكردي، حقه في المواطنة، حقوقه الثقافية والسياسية، وحقه المتساوي في المشاركة في إدارة السلطة والدولة، بما في ذلك أيضاً، حقه في تقرير مصيره بالوسائل

والأساليب الديمقراطية. ولعلنا نستطيع دفع هذه الرؤية " تخيلاً أو حلماً " إلى الأمام، إلى تصور وضع تقوم فيه أنظمة ديمقراطية في كافة البلدان التي يتواجد فيها الشعب الكردي.. إلا يوفر هذا الوضع ويضمن للشعب الكردي فرصته الطبيعية والصحية لحل معضلته القومية وتقرير مصيره بمنتهى الحرية.

ثانياً : أن اعتبار الديمقراطية المدخل الوحيد والحقيقي لحل المسالة القومية الكردية سيعمق، بلا شك، حالة التلاحم النضالي بين كافة القوى السياسية العربية والكردية التي يوحدها هدف التغيير الديمقراطي، ويخلق واقعاً من الثقة والاطمئنان بين الشعب الكردي والشعوب التي يقاسمها العيش المشترك، مزيحاً "الشعور الملتبس" بان الشعب الكردي يخفي وراء نضاله حسابات ومصالح ذاتية ليس إلا، وانه يترقب الفرصة المناسبة لتحقيقها دون اعتبار للمصلحة الوطنية. كما يزيل بالمقابل الإحساس الذي تراكم تاريخياً لدى الشعب الكردي وقواه الحية بأنه كان دائماً وقوداً لمختلف القوى، أو جسراً عبرت من فوقه نحو أهدافها السياسية الخاصة ومن ثم تناست ما رفعته من شعارات لنصرة حقوقه القومية، كل ذلك سيوفر مناخاً جديداً وصحياً يضع الجميع على قدم المساواة في الحرص والمسؤولية الوطنية ويقطع الطريق، مرة وإلى الأبد، على الأنظمة البرجوازية المحيطة بكردستان، في استخدام المسألة الكردية كوسيلة وورقة ضغط في صراعاتها وتسوياتها الإقليمية.

ثالثاً : أن استراتيجية النضال الديمقراطي هي الوحيدة الكفيلة بمواجهة الأجواء التي تزداد تهيئاً لتقدم حركة أسلامية متطرفة تسعى إلى التأثير بالجماهير الكردية واستمالتها على قاعدة ربط مسألتها القومية بالمشروع الإسلامي العام، مستمدة قوتها من فشل مشاريع النضال القومي السابقة، ومستندة إلى مساحة الإخاء والمساواة التي تدعو لها العقيدة الدينية، في الرد على واقع الاضطهاد والظلم القومي.

رابعاً: يكتسب التأكيد على أولوية النضال الديمقراطي أهمية نوعية في اللحظة الراهنة لدعم دعوات الإصلاح السياسي الديمقراطي لمجتمعاتنا نحو مستقبل تسود فيه الحرية والتعددية ويغدو كل وطن هو وطن للجميع بما يجسر الهوة بين الشعوب ويجنبها مخاطر الانزلاق إلى صراعات قومية لا طائل تحتها.

أخيراً: إن المعاناة العربية والكردية واحدة، وتختصرها كلمة واحدة، هي غياب الديمقراطية.

الديمقراطية، التي تشكل مناخاً ومدخلاً لا غنى عنه كي نواجه جميعاً كافة المعضلات القومية والإنسانية ونتصدى للتحديات الماثلة أمامنا، في عالم لا مكان فيه إلا للشعوب المتحدة والمتكاتفة

دمشق

مداخـلات •

• **تمت المداخلات من جانب العشرات من المشاركات والمشاركين وسننشر ما حصلنا عليه تحريرياً وناسف لغياب البقية .**

أ - الديمقراطية الأوربية ومرحلة الانتقال البلقانية والعراق

د. محمد خلف
كاتب وصحفي عراقي

إن المشاكل التي يقف العراق بمواجهتها الآن وبعد أكثر من عام على سقوط الطاغية صدام حسين هي في شكلها ومحتواها ليست فريدة من نوعها ولا غير معروفة ، أو لم تشهدها بلدان أخرى وعانت منها وما زالت شعوب عديدة تقطن رقعة شاسعة جغرافيا طولا وعرضاً ، وكمثال على ذلك ، فان المرحلة الانتقالية من الدكتاتورية نحو الديمقراطية في بلدان أوربا الشرقية أو ما كانت تعرف باسم (المعسكر السوفيتي) أفرزت مشاكل هائلة على الرغم من كونها اقل دموية من ديكتاتورية صدام حسين إلا أن السلطات التوتاليتارية (الشمولية) في هذه البلدان وخاصة تلك التي في منطقة البلقان تميزت بوجود حاكم مطلق الصلاحيات والنفوذ وملوك غير متوجين يطلقون على أنفسهم تسمية (الأمناء العامون للأحزاب الشيوعية الحاكمة) بكل ما تحفل به هذه الصلاحيات والسلطات من مصادرة للحريات الشخصية والحقوق الإنسانية والمدنية لأفراد الشعب .

وكلنا نعرف ، أن صدام حسين استنسخ بعناية النموذج (الستاليني) للسلطة والحكم بما فيه من مفاهيم وتصورات حل القضية القومية ، هذا فضلاً عن إنشاء منظومة للسيطرة والرقابة الشاملة والحديدية وملاحقة وإرهاب حاملي الأفكار المعارضة لتوجهات السلطة الحاكمة ، وهذا النموذج لم يكن مبتكراً امتداده وجذوره تعود إلى المنظومات التوتاليتارية الأوربية وفي مقدمتها النموذج النازي).

ولعل الضرورة والموضوعية تقضي إجراء مقارنة ربما بين مرحلة الانتقال من الديكتاتورية نحو الديمقراطية في البلدان الشيوعية السابقة من جهة وبين المرحلة الانتقالية التي يشهدها العراق الآن قاصداً تشكيل سلطة معاصرة تعتمد المبادئ الديمقراطية من جهة أخرى .

لقد عايشت خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إحدى هذه البلدان وهي (بلغاريا) بكل مظاهرها وعجائبها وغرائبها وانعكاساتها وتأثيراتها على الحالة النفسية والاجتماعية للشعب ودوره في بلورة الحركة السياسية الجديدة وقوى المجتمع وأحزابه المتعددة وكذلك الفعل السياسي وتراكم التجربة ليس على صعيد بناء الدولة وإعادة صياغتها من جديد ، بل وحتى بناء الحزب وتكون الفئات

الاجتماعية الجديدة وتغير طرق التفكير ومفاهيم التعامل مع الإشكالات والتحديات ، وكان عملي كمراسل لجريدة (الوطن) الكويتية للمنطقة وتفاصيل الحروب البلقانية وما شهدته المنطقة من نزاعات عرقية ودينية دموية انتهى بعضها باستبدال السلطات وإقامة الديمقراطيات على النمط الغربي.

وفي الواقع لدى ذكريات عن المرحلة الشيوعية في بلغاريا إبان فترة الثلاثينات حينما قامت قيادة الحزب الشيوعي البلغاري بارتكاب ربما أفظع جريمة ضد شعبها وذلك بتنظيم ما أطلق عليه تسمية (عملية إعادة توليد المجتمع !) والتي أرغم خلالها المواطنون البلغار من أصول أثنية تركية بالقوة وتهديد السلاح على تغيير أسمائهم العربية والإسلامية ومنحهم بدلها أسماء مسيحية وسلافية ، هذه الحملة الإجرامية جرت في مراسيم احتفالية وبأمر شخصي من رئيس الدولة آنذاك تيودور جيفكوف تحت ذرائع ومبررات روج لها الإعلام الرسمي تدعي بان البلغار الذين هم من أصول أثنية تركية هم في أصولهم الأولى سلا فيون أرغموا على اعتناق الإسلام إبان فترة النير العثماني.

أن حملة (بلغرة) الأقلية التركية المسلمة أثارت أزمة عميقة ومادة في العلاقات مع تركيا المجاورة و تسببت في عزلة بلغاريا عالمياً ، وكانت احد أهم أسباب سقوط وانهيار النظام الشيوعي في أواخر عام 1989 ..

ومن الجانب الآخر ، فان هذه المحاولة المثيرة للخجل التي كانت تهدف إلى الصهر العرقي والقومي للأقلية التركية وتصفيه وجودها تحولت إلى عامل دفع لعملية التغيير الاجتماعي ووفرت للقوى الديمقراطية الوليدة في المجتمع فرصة الوصول إلى السلطة سلمياً وبشكل غير دموي كما حصل في رومانيا وألبانيا على سبيل المثال .
ولقد افلح السياسيون الجدد رغم ضعف تجربتهم وحداثة عملهم ونشاطهم السياسي ومنذ الأيام الأولى للسلطة الديمقراطية لما عرف لاحقاً باسم (النموذج البلغاري لحل القضية القومية) متجاوزين ظروف المرحلة السياسية والاقتصادية شديدة التعقيد ... وهنا وعلى الفور ينبغي الإشارة إلى أن بلغاريا هي دولة مركزية موحدة وليست فيدرالية بشكلها وهيكلها و دستورها ، وان الأقلية التركية لا تتمركز في وطن تاريخي كما هو حال مثلاً " كردستان العراق " بل أن أفرادها ينتشرون في مناطق الشمال والجنوب وتشكل فيه 10% من مجموع السكان الأصليين ،والأقلية الأخرى ذات العدد الكبير نسبياً هي (الغجرية) إذ تشير الإحصائيات إلى أن حجم هذه الأقلية يتراوح ما بين 300- 500 ألف نسمة ".

ومنذ الأيام الأولى لانطلاق مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية نجحت الأقلية الإثنية التركية وجزء من (البومات) وهم مسلمون بلغار ليسوا من أصول تركية في تنظيم أنفسهم في

حزب سياسي اسمه (حركة الحقوق والحريات) بزعامة السياسي احمد دوغان الذي يعد بحق احد ابرز واقدر السياسيين البلغار في المرحلة ما بعد الشيوعية ، ويشارك سميون ساكس كوبور غوفسيكي ويدافع عن مصالح المواطنين الإثنيين الأتراك الذين كانت السلطة الشيوعية المنهارة انتهكت حقوقهم في الماضي.

وهذا الحزب يضم الآن في صفوفه ليس فقط الإثنيين الأتراك أو المسلمين وإنما أيضاً البلغار السلافيين لأنه يطمح لأن يكون حزباً أوروبيا ليبرالياً وفق المفاهيم العصرية .

أن واقع تمثيل الإثنيين الأتراك البلغار في المنظومة السياسية للبلاد يساهم في تجنيب حدوث عزلة مابين الأغلبية والأقلية في المجتمع وكذلك في تشكيل وصياغة ثقافة جديدة للتسامح والتعايش السلمي بين الأديان والأعراق والأفكار المختلفة ، وهذا لوحده سمح للبلاد وأتاح لها أن تتجاوز الأزمات والنزاعات العرقية التي حصلت في البلدان المجاورة وان تصبح مثالاً للتغيير الديمقراطي السلمي للمرحلة الانتقالية وانجاز تحقيق حل سلمي للمسألة القومية.
وتكتسب التجربة البلغارية لحل المسألة القومية أهمية بالغة على خلفيه الصراعات الدموية في يوغسلافيا السابقة والتي رافقت انهيار الفيدرالية التيتوية، فلقد كانت الغلبة في يوغسلافيا للاتجاهات المتطرفة (الشوفينية المتعصبة) التي رفضت سياسات التعايش السلمي بين القوميات اليوغسلافية المتعددة وغلبت الكراهية العرقية والدينية التي أفرزت عمليات الصهر العرقي والتصفيات الدموية على الهوية الدينية والعرقية ، ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة فيما حصل وحدث فمن فظائع وجرائم لأنه لم يتصدى جدياً للمشكلة الناشئة ولم يقم عام ينبغي القيام به لتجنب اشتعال حروب اقتتال الاخوة من خلال تنظيم مؤتمر موسع يجمع كل الفرقاء حول طاولة واحدة للبحث في حلول للتناقضات والنزاعات المستفحلة بين الجمهوريات الفيدرالية اليوغسلافية).

ولكن الشيء الذين لا يمكن قبوله أو تبريره لجوء بعض الأوساط القومية المتعصبة والشوفينية المتطرفة في صفوف القوميات اليوغسلافية المتعددة وفي مقدمتهم الرئيس سلوبودان ميلوسيفيش وحاشيته بإشهار السلاح واستخدام تكتيكات الإبادة الجماعية العرقية كأسلوب أرادت من خلاله حل مشكله القوميات وصهر (العدو!) ومحوه من الوجود التاريخي في بعض الأراضي. وكما هو معروف فان كرة الثلج بدأت بالتدحرج مع نشوب النزاع أولاً في سلوفينيا وبعدها انتقل إلى كرواتيا ومن ثم إلى البوسنة والهرسك وبالتالي كوسوفا معيداً إلى الأذهان مجدداً صورة البلقان ومجده الغابر كبرميل بارود أوربا).

وهذا استلزم تدخل الحلف الأطلسي (الناتو) ضد بلغراد في 1999 لوضع نهاية للتوسع والأطماع الصربية والذي قاد في نهاية المطاف نحو الإطاحة بالديكتاتور ميلوسيفيش ، غير أن المؤسف فعلاً على ضوء التطورات اللاحقة في المنطقة . وجود رموز سياسية لا تريد أن تتعظ من العبر اليوغسلافية ، إذ ماتزال حتى الآن ساخنة وحامية مواقد الكراهية بين البلدان الجديدة المختلفة وبين الأقليات التي تعيش فيها ، كما أن القوميات (المتأسدة) و(الغالبة) في الماضي أصبحت الآن أقليات (الصربية) كما هو حاصل في كوسوفو – ماتزال دولة مثل البوسنة والهرسك غير قادرة على تواصل التطور دون رعاية ووصاية دولية ، هذا فيما جمرات العداء والكراهية العرقية والدينية ماتزال مشتعلة في مقدونيا حيث تتصارع الأغلبية السلافية مع الأقلية الإثنية الألبانية من اجل توزيع الحصص والمحاصصة عند تشكيل مؤسسات وطنية ومجالس الحكم ومما لاشك فيه أبدا ، أن النزاعات اليوغسلافية أثبتت بشكل قاطع انه في العالم المعاصر عمليا من غير الممكن ، بل ومن المستحيل تواجد دول عرقية خالصة) وبان كل دعوة لتقرير المصير بشكل مطلق على أساس عرقي أو ديني لابد أن تؤدي بالنتيجة إلى حرب إبادة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان ، ومن الطبيعي أن هذا لا يعني على الإطلاق استحالة وعدم أحقية شعب أو قومية محددة لديها تجربة تاريخية وتمتد على رقعه جغرافية واضحة في تأسيس نظام فيدرالي أو كونفيدرالي على ارض محددة في إطار دولة متعددة القوميات ، ولعل أوربا تقدم لنا أشكالا مختلفة ومتعددة للنظام الفيدرالي ألمانيا وحتى سويسرا .

ومن المهم الإشارة إلى انه حتى في البلدان الديمقراطية المتطورة لا يوجد إجماع أو اتفاق نهائي حول الوضع النهائي لهذه الأراضي أو تلك أو هذه القومية أو تلك ومعروفه للجميع مشاكل اسبانيا مع الباسك وبريطانيا مع ايرلندا الشمالية ومطالب اسكتلندا وويلز باستقلال اكبر عن التاج البريطاني.. يضاف إلى ذلك بروز توجهات لأقاليم ومقاطعات في داخل بلدان الاتحاد تطالب بحريتها في إقامة علاقات خارجية مباشرة خارج نطاق مستوى العلاقات بين الدول تلح على منح المجالس الإقليمية والمناطقية والمحلية حكماً ذاتياً أوسع بصلاحيات أكبر ..

وبالفعل توجد خلافات و تعارضات بين هذه القيادات السياسية وتلك في السلطات المركزية ولكنها تبقى في نطاق الحوار ويتم حلها بتقديم التنازلات المتبادلة وفق سياسة توازن بين المصالح المتعددة على المستويات الأوربية والوطنية والإقليمية والمحلية .

وفي المحصلة النهائية، فان الديمقراطية التي تمت وتطورت وترعرعت في القارة الأوربية تكتسب الآن أبعادا جدية تبلورت خلال القرن العشرين تهدف إلى أن يكون القرن

الواحد والعشرين حقبة الدفاع القومي عن حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية وصيانة حقوق المرأة والطفل وهو ما يعني رفض المفاهيم القديمة التي تمنح السلطة المركزية أو الدولة حق احتكار الحقوق على حساب قومياتها المتعددة.

إن الأوروبيين بما فيهم مواطني بلدان المعسكر السوفياتي السابق أصبحوا وبعد انضمامهم للمجلس الأوروبي ومصادقة حكومات بلدانهم على الاتفاقيتين المحوريتين (اتفاقية حماية الأقليات القومية) و (الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان) يمتلكون الحق في مقاضاة حكوماتهم في ستراسبورغ حيث توجد المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ، وبهذا تكون أوربا قد قطعت شوطاً طويلاً شاقاً منذ تكونها من دول قومية وحتى إنشاء الاتحاد الأوروبي بدستور جديد الذي يعتبر حقوق الإنسان المعيار الأول والأعلى للتحضر والإنسانية ، وبالتالي فان الأوربيين سيحصلون على خبرة لا تمتلكها الشعوب الأخرى تتيح لهم العيش في أي دولة يريدون من أعضاء الاتحاد الأوروبي دون أن يحتاروا في البحث عن مميزات لأن جميع هذه الدول ستقدم لهم حقوقاً متساوية وحصانه قانونية ودستورية ، وهذا سيشمل حتى أولئك الذين كانوا حتى الأمس القريب أعداء حتى الموت واقصد (جمهوريات يوغسلافيا السابقة التي ستحصل عاجلاً أم آجلا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي) ..

والسؤال الأهم الآن هو : ما الذي نستطيع أن نستخلصه من هذه التجربة لنطبقه على العراق؟

قبل كل شيء ومبدئيا (أن الدولة الحديثة هي دولة ديمقراطية تجسد بالضرورة وتدافع عبر دستورها وقوانينها عن مصالح الأفراد والجماعات والقوميات والأعراق والأديان المختلفة ، وهذا يتطلب اعتماد مبدأ الحوار السلمي وعدم اللجوء للعنف والقوة عند تثبيت المصالح الاجتماعية المختلفة .

أن العراق الجديد ينبغي أن يبذل جهوداً جبارة وجدية لتجنب المخاطر التي ستنجم عن محاولات فرض الحلول والمصالح الضيقة طائفية أو قومية أو دينية ويعمل على إقامة حوار سلمي بين مختلف مكونات المجتمع .

أن التكوين المعقد للمجتمع العراقي والدولة العراقية يوفر للشعب العراقي فرصةً فعلية لتأسيس فيدرالية ديمقراطية حقيقة على أساس أشكال الإدارة اللامركزية والذاتية المتشكلة تاريخياً وذات المواصفات المتكاملة للسلطة التي تضمن حقوق الجميع.

وهذا يفرض على العراقيين بمختلف قواهم وأحزابهم وأعراقهم وأديانهم الوقوف بقوة ضد

أولئك الذين لا يريدونه موحداً وضد أولئك الذين يريدون تفتيته وتحويله إلى دويلات صغيرة وذلك من خلال تشكيل دولة فيدرالية حديثة تضمن الأمن والرفاه الاقتصادي للجميع وتحافظ على مصالحه الوطنية والقومية والدينية للكل.
أن عراقاً جديداً وديمقراطياً لا يمكن أن يكون إلا دولة علمانية تحترم التقاليد والقيم الإسلامية ولكن دون أن تعزف تصورات مذهبية أو تضطهد الأقليات غير المسلمة.

وان عراقاً ديمقراطياً فيدرالياً وعلمانياً سيكون مثالاً ونموذجاً ساطعاً للتطور الديمقراطي في منطقة ظلت فيها الحرية والديمقراطية والكرامة تقل كل يوم على يد أجهزة قمعية لأنظمة ديكتاتورية وطغم عسكرية نرجسية لم تقدم لشعوبها غير الفساد والخراب والمقابر الجماعية والحروب.

أن المأساة العراقية التي نسجها حزب البعث الفاشي والديكتاتور صدام حسين يمكن بل يجب أن تكون عبرة لكل الشعوب العربية الطامحة لنيل الحرية والتخلص من أنظمة الفساد والإرهاب .
وفي وسع العراق لو أتيح له أن يبني سلطة تعاقدية متماسكة قائمة على المبادئ الديمقراطية المتأسسة على مجتمع تعددي منفتح تحصل فيه القوميات على حقوقها الكاملة في إطار فيدرالي، أن يقدم صورة يحتاجها العالم العربي الآن على خلفيه الكارثة التي خلفتها الهجمات الإرهابية في واشنطن ونيويورك .

وهذا لو تحقق سيظهر أن التعايش بين العرب والأكراد أمر ممكن وسيبني دولة عصرية تنفتح فيها الآفاق الاقتصادية وتخلق مناخاً تتصلب فيه المؤسسات الوطنية مع ازدهار في الاستثمارات الوطنية والأجنبية لإحداث الطفرة التنموية.

وأكثر ما يثير الحزن والأسف هو أن السلوك الرسمي العربي من الأقليات ما يزال يدور في فضاء العدمية والإنكارية ، ولعل الجامعة العربية أفضل من يمثل هذا الواقع بكل صورها الفاقعة ، فالدبلوماسية العربية ظلت على مدى ثلاث عقود تغمض عينها عن النار التي تحت الرماد ما دامت تحت الرماد ، وصمتت حينما قتل الطاغية شعبه بالأسلحة الكيمياوية في حلبجة ولكنها لم تصمت وتعالت احتجاجاتها حينما خرج العراقيون بعربهم وأكرادهم وأقلياتهم عازمين تحقيق الديمقراطية وبناء دولتهم التي دمرها الطاغية وحزبه المجرم .

أن هذه الجامعة لم تكن يوماً ما مع الشعوب وإنما هي مع الأنظمة ضد شعوبها ومع الأكثرية ضد الأقلية ، ومن هنا فان العراقيين اليوم مطالبون بان ينظروا إلى المستقبل ويقيموا الدولة الديمقراطية العصرية لتكون النموذج المشع في المنطقة ..

لقد مرت قبل أيام ذكرى الأحداث التي تهاوى معها عالم وبدأ عالم آخر بالبزوغ ، عالم يتغير لكن نحن كمجتمعات مازالت أفكارنا جامدة لم تتبدل رغم تبدل كل شيء وانهيار الثوابت عالم مازلنا نرفض فيه قبول الآخر المختلف وقبول أن تكون له حقوقه الكاملة كما لنا نحن من حقوق.. حتى نستطيع اكتشاف مكونات العالم الجديد وهل سنبقى ونبقيه معنا في الماضي ، أم نفتح أبواب مخيلاتنا لنستوعب حقائقه الجديدة ونتوافق معه ونعترف بان حجمنا مهما كان كبيراً فهو ليس اكبر من حجم الآخرين الأقل منا عدداً ...

ب - الحوار الكردي العربي
بين حضور الموجبات وغياب الضوابط

إبراهيم اليوسف

إذا كانت الدعاوى القوموية العربية – أو الكمالية – أو الفارسية بمثابة طلقة رحمة في رأس الرباط الدولتي الديني بين سائر القوميات المتعايشة تحت رحمة الدولة الإسلامية الواحدة ، كي يتوهم ، ويوهم كل طرف من هاتيك الأطراف الثلاثة انه الوريث الشرعي لمقومات الإمبراطورية الكبرى، مصرّاً أن تكون البوصلة وقفاً على مشيئته ، كي يهتدي بها سائر الإثنيات المتمايزة التي تعيش إلى جانبها ، فانه – قد لاحظ رؤوس الهرم الكبيرة من خلال نخبهم السياسية ، آنئذٍ ، أن ثمة معوّقات كثيرة ستقف في وجه سياساتهم ، ما أن يلجأوا إلى سياسات التعريب ، أو التتريك ، أو التفريس ، مادامت الأقوام الأخرى التي تشاركهم ضمن خريطة كل منهم ، والمتشكلة أصلاً ، بحسب مشيئة الدول الكبرى التي خرجت منتصرة من الحرب الكونية ، وبدأت تعيد تشكيل جغرافيا المكان من خلال العامل الخارجي ، لا العامل الداخلي ، الذي يعدّ حصيلة القراءة التاريخية ، أو الديموغرافية، كي ينجم عن مثل هذه السياسات – بأجمعها – ترك بؤر ، باتت تستفحل يوماً وراء آخر ، لاسيما إزاء محاولات التصهير في بوتقة هذه القومية السائدة ، رأس هذا الهرم أو ذاك .

وحين نحاول تقليص – مساحة الحوار – من خلال تناول أخذ هذه الرؤوس ، منطلقين بذلك من واقع الأكراد ممن توزّعوا بين خريطتي : العراق – سوريا – في هيئتيهما الحاليتين ، بعد اتفاقية سايكس بيكو 1916 م. ، نجد أن هذا الجزء من الشعب الكردي الذي يعيش في هذين البلدين ، وجد نفسه – تدريجياً – يغوص في مواجهة آلة مستشرسة ، تكاد تكون واحدة الملامح ، لاسيما في ما يخصّ مفردات كثيرة : إلغاء الهوية – محاولات التذويب في البوتقة القومية السائدة ، وان كنا نجد خصوصية كل جزء منهما ، بيد أن عقلية الاستعلاء – في أقل توصيف لها – في التعامل مع المواطن الكردي ، هي الأخرى ، معطى متماه مع مثل هذا السلوك في نهاية المطاف .

طبعاً ، لم أشأ ، أن أمضي بعيداً – خلال هذه الوقفة ، كي أسترسل في رسم حقيقة قتامة اللوحة ، والإمعان بالتالي في تصوير مأساوية الكردي منذ مطلع القرن الماضي ، وهو يدفع الضريبة – باهظة – إزاء ممارسات السلوك الاستعلائي ، الإلغائي ، منطلقاً من ضرورة دفع آليات الحوار إلى أمام ، مأخوذا بالروح الوطنية الحقيقية المطلوبة.

إن أية عودة إلى العلاقات الكردية العربية ، منذ مهد الفتوحات الإسلامية وإلى البرهة المعيشة ، لتؤكدوا – بجلاء – وجود إرث هائل من العلاقات الإيجابية التي يمكن تسجيلها

، وكنتاج طبيعي من فلسفة الرباط الذي كان يجمع مكونات الدولة الإسلامية – باستثناء لحظات النشاز البغيضة بحكم عصبية الانتماء المتمايز – كان بالتأكيد دافعاً رئيساً لتكاملية الأدوار ، في بناء هذه الحضارة التي باتت تتضعضع – تدريجياً – تحت ضربات آلة الرؤى القومية الأحادية التي بدأت مع "رادة الدعاوى القومية المتطرّفة و العفلقية، وما دعوا إليه من شعارات مبرقعة ، جعلت الكردي – في المقابل كما هو شان الأقليات المتعايشة إلى جانب العرب والكرد ، وفي العالم العربي – برمته – أن يدعو إلى خصوصيته ، ونفض الغبار عن ملامحه المغيّبة ، كابن شعب يعيش فوق أرضه ، بل هو أنموذج صارخ عن أكبر شعب في العالم يعيش دون حالة التأطير في إهاب دولته القومية ... !.

من هنا ، كنا في التالي إزاء – بؤرة توتر كما يقال – ذات خصوصية – كردية – أن جازت التسمية ، هي حصيلة عدم الفهم للحضور التاريخي للشريك الكردي على امتداد البقعة المكانية ، والالتفاف على ثقافة العقد – في صيغته الأولى – والذي انضوت بموجبه ملل وأعراق شتى تحت لواء هذه الثقافة التي يحسّ كل من مكونيها أنها لـه ، تماماً ، بعكس ما سيتم تجييرها على" أنسام" الهوى القومي المستقدم ، والذي تفككت بموجبه عرى الإخاء الأقوامي عموماً، والكردي العربي – على نحو متدرّج .. !

ولا يخفى على أحد ، انه على الرغم من وجود مثقفين عرب أحرار، مائزين – في العراق – وسوريا – يتفهمون – بامتياز – خصوصية الشريك الكردي ، ولا ينكرون عليه كامل تطلعاته وحقوقه في العيش كريماً ، أنّى كان ، بيد انه – في المقابل – نجد من يستمدّ ثقافته من ذاكرة قريبة ، ويلجأ ، كما يملى عليه إلى : التضليل ، والتزوير، وقلب الحقائق ، أو نسفها ، بل والتأليب على الكردي ، كما هو حال أقلام معروفة ، تتحمل وزر أية نقطة دم كردية ، أريقت جوراً ، ولعلّ حادثي 1 شباط في أربيل و 12 آذار خير أنموذجين في هذا الحال ...
أعتقد أن الحوار الكردي العربي الذي يبدأ منذ أولى لحظة دخل فيها الكردي حظيرة الدين الحنيف ، ومرّ في محطات عديدة ، رغم بروز المثبّطات ، إلا أن الكردي برز منذ تأسيس الدولة القطرية ، كأول ذائد عنها ، ويأتي ذلك – بالتأكيد – نتيجة أمرين اثنين :

- بلوغ سياسات التمييز والإلغاء بحقه أوجها .
- الإحساس منه بعمق العلاقة بين هذين الشعبين .

أن هذا الحوار يمكن أن يتحرّر من جملة العوامل المسيئة إليه ، بل والتي أودت به

عبر العقود الماضية ، ليحلّ عوضاً عنه الصوت الواحد، الذي لا يسمح إلا بتلقي أصدائه ، وترديده على حساب إلغاء الهوية ، ويكمن مثل هذا التحرر – بالطبع – في اللجوء إلى عقد عصري للتعايش في ضوء جملة موجباته ، وهو يدعو كل منضو تحت شروطه إلى خلق الظرف المناسب لتحقيقه ، وفيه بالتأكيد ثمة تنازل عن جملة قناعات " طارئة" ، أو" أصيلة" لدى كل طرف .

ومن الضروري – الإشارة – إلى أن وسائل الإعلام العربي ، ولاسيما الفضائيات التي كانت تستضيف عدداً من الوجوه المعادية لمثل هذا العقد، ينبغي أن تعود ، و تنطلق من أسس واضحة مهمة في تناول مفهوم الشراكة ، لتجاوز الإشكال الأكثر حساسية ، والكف عن سياسة التأليب، والاستعداء ، ضد الكردي كما لوحظ ذلك – بأسف – منذ 1991 م – ومحاولة بعض البائسين من الكتبة والإعلاميين تشويه صورة الكردي ، واعتباره- بعد 9 نيسان - سبباً لما تم ، دون الغوص في الدواعي الحقيقية لسقوط الدكتاتور ، ومرحلته ...

وتأسيساً على ما سبق – أن أية دعوى كردية – في أقصى أبعادها المشروعة(في ما إذا فسّرت خطأ على أنها استفزازية!) ، ليست إلا – ردّة فعل طبيعية إزاء ممارسات العقل القوموي المقابل ، والذي يدعو إلى الاستفراد ، وتجاهل ثقافة الآخر ... !

وبديهي ، أن الكردي – هو من ينبغي أن يقرّر حقه - وضمن الظروف الممكنة له في أية بقعة يتواجد فيها ، كمواطن أصيل ، في أقل تقدير، رغم ما يمارس بحقه من سياسات شتّى – بمقاييس كل بلد على حده – من تطهير عرقي ، كما في حلبجة – الأنفال – الهجرة المليونية ، أو ممارسة أشكال العنف ، لدرجة توجيه الرصاص الحي على المشاركين في التشييع السلمي لجنازات شهداء 12 آذار ، والتعذيب حتى القتل ، ودون محاسبة مرتكبي الجريمة الشنعاء في قامشلي ، هذا المواطن المحروم حتى من مجرد وجود صحيفة ناطقة باسمه ، أو مدرسة ، يتعلم فيها أبناؤه لغتهم الأم ، يضاف إلى ذلك تجاهل وجوده – نهائياً – في الحياة السياسية، وكأنه ضيف طارئ على المكان كما يروّج لذلك بعض الأدعياء .

وإذا علمنا – انه ورغم كل ما أشير إليه ، وسواه ، مما يرتكب بحق الكردي ، إلا أن الأحداث الدراماتيكية في العقود الأخيرة ، والتي شهدت مأزق الحل لدى القومية السائدة في مواجهة المشكلة الحقيقية ، فان جملة الأحداث المذكورة التي مرت على المنطقة ذكرت في الوقت نفسه ضرورة استحداث الأسلوب الناجع لحل هذه المشكلة ، ومن خلال الصيغة التي يستفتي عليها الكردي في كل بعد ، وان كان أكراد العراق – وجدوا في

الفيدرالية ضالتهم ، وذلك في لحظة جد حرجة كان يترقب المتابع لأحداث المنطقة غير ذلك ، بيد أن الأكراد السوريين ، ومن خلال برامج عمل الأحزاب السياسية يرون مطلبهم في نيل حقوقهم ضمن إهاب خريطة الوطن – سوريا – وهو بدوره يؤكد إحساسهم العميق بالروابط المتينة مع أخوة المصير ، في هذه اللحظة الحرجة التي تصرّ فيها الأمم في العالم على تشكيل روابط العلاقة الكبرى .

وإذا كان المثقف الكردي – قد انخرط طويلاً – في الذود عن القضايا الوطنية العامة ، وتبنى قضايا شريكه ، عربياً ، في أرقى وأبهى صورة، وتعرّض في السنوات الأخيرة – في المقابل – إلى الإحساس بخيبة أمل كبرى ، وخذلان مرير ، لاسيما عندما يلحظ بأم عينيه طوابير من الانتليجنسيا في العالم العربي تعمل جهاراً نهاراً ، ودون أي إحساس بالمسؤولية للإساءة إليه ، غير مكترثة بضريبة الدم التي بذلها الكردي عبر التاريخ وتعمدت مع دماء أخيه العربي عبر ملاحم تاريخية معروفة، بل ودون أي حرص على المصلحة الوطنية ، والقومية ، والإنسانية ، فان إعادة المثقف العربي للدور المنوط به في تجسير عوامل الإخاء ، ونبذ عقيلة الاستعلاء ، سيسهم في إثراء العلاقة بين هذين المكونين الوطنيين ، لاسيما حين تشكيل إطار مؤسسة – مرجعية – فاعلة ، تلعب دورها المتوخى في هذا الميدان ، تعقد مؤتمرات دورية ، وتدرس من خلال كادر متفهم ، متفرّغ ، ديمومة هذه العلاقة ، بغرض تعزيزها ، واقتلاع كل المثبطات العارضة ، وتكريس ذلك بكل المقومات المتطلبة من خلال اعتماد أعضاء أكفاء ، مجربين ، معروفين بالحرص في المجال الوطني ، واستصدار مطبوعات دورية : مجلة – سلسلة كتب ...الخ.....

أجل ، أن من شان مثل هذه المؤسسة – الجمعية – إعادة تفعيل العلاقات بين الشعبين العربي والكردي في هذين البلدين خدمة لتطلعات استراتيجية بخصوص مصلحتيهما معاً ، لاسيما حين يلاقي مثل هذا الإطار الدعم الرسمي ، دون ممارسة الوصاية عليها ، واعتبار ما تقدمه من دراسات ، وتوصيات ، وقرارات ، مكتوبة بداعي الحرص على المنطقة عموماً ، وسوريا والعراق خصوصاً ، كمهمة وطنية لا يجوز الإفراط بها البتة ، ولعلّ حاجة البدء بمثل هذه الفكرة تتطلب قرع الأجراس – حالاً – فهل نستجيب ... ؟!

ج - من أجل توثيق عرى التعايش بوئام بين الشعبين العربي والكردي

بشار أمين

للبحث في الوضع الكردي وعلاقاته الجوارية ، لا بد من ذكر و إقرار بالغبن التاريخي الذي لحق به عبر الأزمنة المتتالية كونه الشعب الأكبر في العالم الذي لم يزل رازحا تحت وطأة الأنظمة الجائرة ، محروما من حقوقه كشعب في بناء دولته القومية أو في تقرير مصيره بنفسه ، والذي استمر صامدا رغم ما لحق به من المحن والملمات ، وبقي متشـبثا بأرضه التاريخية (كردستان) وتعاقب عليها أباً عن جد، محافظا على وجوده وهويته كأحد أقدم شعوب المنطقة له من الآثار والأوابد التاريخية ما يثبت تفاعله مع بقية شعوب المنطقة وما يؤكد تمازجه الثقافي والتراثي ليشكل بالنتيجة تكاملاً حضارياً يضرب بجذوره أعماق التاريخ ، إلى أن اكتسب هذا الشعب مع أخيه الشعب العربي خصوصية اقتضت حياة مشتركة ، تجلت خيوط نسجها مع الفتح الإسلامي للمنطقة، مروراً بالتطورات اللاحقة وصولاً إلى مرحلة ازدهارها إبان عهد الدولتين (الخراسانية) و (الأيوبية) وبقي الشعبان متلازمين في الموقف والمصير فيما بعد وحتى عهود الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، ومراحل الاستعمار الغربي للمنطقة.

وقد لازم الشعب الكردي أخاه الشعب العربي وأخوته من أبناء الأقليات القومية المتعايشة في السراء والضراء وفي معارك الشرف دفاعا عن الوطن أو جلاء للأجنبي عن أرض البلاد سواء في العراق أوفي سوريا وفي معارك فلسطين والجولان وجنوب لبنان وغيرها، فكان جنباً إلى جنب يشاركه في الغرم ولم يتوان لحظة من السخاء بدمه ذودا عن حياض الوطن ودفاعا عن سيادته وقدسية ترابه، بمعنى انه لم يتخل قط عن أداء واجبه ودون اللجوء لأية ذرائع من شانها التنصل من المسؤولية أو التخلف عن المهام، لكنه ـ رغم ذلك ـ وخلال تعاقب الحكومات في البلدين بقي محروماً من أبسط الحقوق التي تليق بالإنسان (خصوصاً إنسان العصر) لا بل مارست هذه الأنظمة والحكومات أشكالاً مختلفة من صنوف الاضطهاد القومي، ولا يخفى ما طبقت بحقه من المشاريع العنصرية الظالمة والقوانين الاستثنائية الجائرة ، وحورب حتى في لقمة عيشه وتعرض للتشرد والتهجير والسجن والملاحقة والقتل ، لدرجة وصل بالنظام العراقي – وكما يعلم الجميع - إلى حد ممارسة الجينوسايد بحقه ، كل ذلك جعل الحالة الكردية يرثى لها من الاضطهاد والحرمان والمعاناة ، ذلك كان عربون تضحياته، وجزاء إخلاصه وتفانيه للتآخي والتعايش بأمن وسلام ..

لكننا اليوم ، لســـنا بصدد تقييم الأنظمة التي عانى منها الجميع ومازال ، بل نحن أمام مهام مــعرفية(توعوية) نضالية جديدة تحقق مواكبة المرحلة وتطوراتها المتلاحقة واستحقاقاتها ، وتشد أزر الشعبين، مستمدة قدرتها من حقائق التاريخ وواقع الجغرافيا الطبيعية والبشرية ومن ضرورات الحاضر وآفاق المستقبل ، وعليه فان أهم وأبرز المهام التي ينبغي التصدي لها هي القراءة العميقة لعملية التغيير الجارية في العالم ، وكذلك المراجعة النقدية الشاملة للعلاقات القائمة بين الشعبين وما ينبغي لها من نفض شامل يزيل أي لبس أو غموض ، ونهوض يتجاوز حالة التخلف والعقليات الشوفينية والعصبيات القومية بأشكالها على العكس من الأنظمة الاستبدادية ودورها في تأصيل الوعي المزيف الذي يحد من التجديد ويمنع التفاعل مع المتغيرات الدولية السائدة تلك وتداعياتها الإقليمية والمحلية المستوجبة ..

إن واقع التخلف المتسم بتداخل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المحدودة في تطورها ، وغياب العقل الجمعي الناتج عن تدني الوعي العام للغالبية ، بحكم مستوى التطور الناتج عن غلبة نمط علاقات الإنتاج الزراعي ، وكذلك دور الأنظمة الاستبدادية ذات نتاج إيديولوجيا الحزب الواحد والتي سادت لعقود طوال شكلا سويا" السبب الأساس في خلق شكل من إرث ثقافي خاص من نمط انفعالي ثأري أو من نمط يخدم مصالح العقليات السائدة على حساب بنى ومصالح السواد الأعظم من أبناء المجتمع ، مما جعل العديد من النخب الثقافية تبنى على منهجية هذا الإرث لأنها تتشرب من مناهله ، وتفقد بذلك جانبا هاما من دورها التنويري في تطوير المجتمع سياسيا واقتصاديا معا ، وتحد من مؤهلاتها الحوارية مع الآخر المخالف أو المعارض فتتعثر مسائل التفاهم ولو لحين ، لكن ما يبعث على التفاؤل هو ظهور الجانب الآخر الأكثر وعيا وشعورا بالمسؤولية والأكثر تفهما لجوهر المرحلة ومتطلباتها وآفاق تحولها ، وقد بدأ يأخذ امتداداته وفعالياته بحزم نحو بناء علاقات نضالية جديدة تتسم بالديمقراطية وتتفاعل مع المرحلة ومقتضيات التغيير على أساس الحوار الجاد والمتكافئ في إيمان منه بان ذلك هو السبيل الأهم نحو التفاهم وحل قضايا الخلاف وتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة ..

إن العلاقات الكردية العربية ينبغي لها أن تستمر وتتقدم لتأخذ أبعادها الاستراتيجية ، وهي في ذلك تقتضي مراجعة نقدية شاملة وتوفير مستلزمات ترسيخها وتطورها بما يحقق تلاحم الشعبين عبر الاحترام المتبادل والاعتراف المبدئي بحق الطرفين في تقرير المصير وعلى قاعدة الاتحاد الاختياري الحر لهما ، ولعل أبرز هذه المستلزمات تتلخص في :

- الفهم المشترك للتغيرات الجارية في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر لاشتراكي وسقوط جدار برلين وصولا إلى أحداث 11 أيلول 2001، وتدارك هذه

التغيرات على أنها حقيقة تاريخية ينبغي التفاعل معها لأنها العودة إلى مسار التطور التاريخي لتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات والدول وليست حالة استثنائية طارئة.

- توحيد الموقف من العلاقات الدولية المتجهة نحو بناء مشروع كوني تنجزه الدول المتطورة وخصوصا الصناعية الثمانية والاتحاد الأوربي من خلال توافقاتها على قضايا أساسية أبرزها: (محاربة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية والمنظمات والمجموعات الإرهابية ومساندة قضايا الحرية والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومسألة حقوق الإنسان ومسائل وقضايا التنمية الاقتصادية للنهوض بالمجتمعات المتخلفة..الخ).

- التأكيد على أن التغيير الديمقراطي لبعض أنظمة العالم ومن بينها منطقتنا هو الخيار الوحيد وان السبيل إلى تحقيقه يمر عبر مؤازرة المجتمع في اختيار الأسلوب السلمي الأنسب ، بما يضمن العدل والمساواة بين الجميع دون تمييز ولأي سبب كان .

- الإيمان بالحوار الجاد والمتكافئ سبيلا أساسيا في حل المشكلات والمعضلات وانجاز عملية المصالحة الوطنية العامة في البلدين (عراق وسوريا) والتفاهم على مجمل أسس الحياة السياسية الديمقراطية الجديدة .

- توفير عوامل الثقة المتبادلة بين الشعبين العربي والكردي ، ويتوقف ذلك على الجانبين معا : حيث الجانب الكردي معني بمناصرة الشعب العربي في قضاياه السياسية ومساندته في تحرير أراضيه المحتلة بما فيه حق الشعب العربي الفلسطيني في بناء دولته الوطنية المستقلة . و الجانب العربي - كقومية سائدة - ينبغي له الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وترجمة هذا الاعتراف بتمكينه ممارسة هذا الحق من خلال النظام الفيدرالي في العراق، وضمان شكل متطور من أشكال الإدارة الذاتية له في سوريا بعد رفع الإجراءات والقوانين الجائرة وتبعاتها بحقه ، والاعتراف للشعب الكردي في البلدين بالشراكة الكاملة مع أخيه الشعب العربي في الوطن والتقاسم العادل للثروة والموارد الاقتصادية ..الخ ، ومؤازرة هذا الشعب في التصدي للدسائس والأحابيل التي تحاك بحقه من خلال الأنظمة الإقليمية وخصوصا تلك التي تقتسم لكردستان وللشعب الكردي، وبذلك يمكن تنقية الأجواء العربية الكردية ، وإزالة كل معوقات بناء وترسيخ أسس العلاقات الاستراتيجية التي تتجاوز القيود الصدئة ، وتؤسس لحياة ديمقراطية جديدة ، تسودها الحريات الأساسية ، وينال فيها كل ذي حق حقه ، ليكون المنطلق نحو بناء مجتمع متماسك حصين ينعم فيه الجميع بالخير والوئام

.

د - مداخلة عبيد خضير جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الحفل الكريم .. السلام عليكم

يشرفني أن أساهم كمواطن من الفرات الأوسط في الديوانية في هذا الملتقى والحوار الوطني الكوردي العربي الغرض منه حسبما أراه و اذا وافقني السادة الأفاضل منظموا هذا المؤتمر هو تفعيل المفاهيم والمبادئ والقيم التي تضمن الوحدة الوطنية العراقية وترسخها بالأخوة العربية الكوردية ودون معزل عن الاخوة والتلاحم مع القوميات وطوائف الأديان المتعددة.

وان جاهزية الائتلاف الوطني لإقامة دولة ديمقراطية تعددية فيدرالية في الناحية النفسية والأخلاقية لدى شرائح المجتمع العراقي الواعية بكافة أطيافه والتي تخوض معارك الكفاح ضد الطغاة أصحاب العقلية الشوفينية الرجعية والاستبدادية وغير المتفهمين لحقيقة وواقع المجتمع العراقي يجب أن تستمر هذه الجاهزية في نهجين :- أولاً في حمله توعية وتعبئة ثقافية جماهيرية في كل أنحاء العراق للمفاهيم المطروحة في الساحة الوطنية وبالخصوص الدولة الاتحادية ومصطلحها (الفيدرالية) حيث قدم لها قانون إدارة الدولة الانتقالي وعلى ضوء ما قرره دستور إقليم كردستان وقرار البرلمان الكوردستاني بتبني اختيار الفيدرالية وبوادر الأصوات التي ظهرت في الجنوب في هذا الاتجاه وتصريحات المسؤولين في الحكومة المؤقتة وقادة المنظومات السياسية ولشرح مضامين هذا المبدأ حتى تستقر في ضمير الشعب على أنها قيم إنسانية وسياسية عصرية متقدمة في آلية إدارة الدولة العراقية ذات الأطياف المتعددة شانها شان الأمم المتقدمة المشابهة والتي ستتحدد معالمها

(الدولة العراقية) الدستورية في نهاية عام 2005 ، ويساهم في هذه الحملة التوعوية كل الحركات السياسية المهتمة بالموضوع ومنظومات المجتمع المدني والمثقفون الملتزمون بحقوق شعوبهم ورجال الصحافة والأعلام . إذ تنطلق من هذه المفاهيم والمبادئ ، الحرية الملتزمة والمفيدة بحريات وحقوق المواطنين الآخرين ، ودولة القانون والمؤسسات والأقاليم التي تتعامل بالقانون وتحترمه مع أشخاصها ومواطنيها . وثانياً :- السعي الحثيث من قبل النخب السياسية الوطنية والمهتمين بالشأن العام للتحاور وتدارس الأفكار التي

تدور في أذهانهم حقيقة وبنيات وطنية مخلصة وكلمة شرفية بشان موضوع الفيدرالية وهي المحور المركزي للمبادئ الأساسية التي ستقوم الدولة عليها للوصول إلى برنامج سياسي وطني موحد حتى يصاغ في قواعد دستورية تعبر عن فلسفة المجتمع وعن ضميره وعن قيمه الإنسانية و الأخلاقية .

وان هذا المؤتمر في إقليم كردستان العراق له معانيه ودلالاته ينسجم ويعزز مصداقية اختيار الفيدرالية وهو الخطوة الأولى إنشاء الله في هذا الاتجاه وبارك الله جهود المخلصين لوطنكم العراق والسلام عليكم

المحامي عبيد خضير جبر
في محافظة الديوانية

هـ - إحداثيات أولية في جدل العلاقة العربية الكوردية.

مشعل التمو

اكتسبت شعوب هذه المنطقة نقاط ارتكاز مهمة من ماضيها وتعدد حضاراتها وشعوبها ، وهذه الارتكازات تعرضت على الدوام إلى شتى محاولات الشطب والتخريب ، ففي كل مرحلة زمنية أو منعطف كانت الركائز تقف حجر عثرة أمام مختلف الرؤى، أو المذاهب الداعية إلى التمفرد في المنطقة ، سواء عبر استئصال المختلف قوميا ، أو عبر صهره وإنكار وجوده، وعدم اعتباره جزء من تاريخ وحضارة المنطقة. وبديهي هنا أن التاريخ كان إلى حد ما ، تاريخ وئام واتفاق ، والفرقة بدأت منذ اخذ المد القومجي أبعاده وبدأت تأثيراته . وأقول القومجي وليس القومي . والقومجية هم أولئك الذين يمتلكون فقه الإلغاء، والساعين إلى تأصيل الإقصاء ، بالاستناد إلى أوهام قوموية أو ذاتوية . ولعل الأستاذ عبد اللطيف شرارة عرفهم خير تعريف حين قال:

((تتميز هذه الفئة من الناس ، بميزات أخلاقية واضحة ، يمكن ترتيبها على النحو التالي:

- الكذب ، واظهر ما في كذبهم إنهم يكذبون على أنفسهم ، فيعطونها صفات يتخيلونها تخيلا ، من الإنسانية والرأفة والحدب على الضعيف ، والتحلي بصفات الشجاعة والعظمة والمجد ، وهم ينطوون على أخس المزايا الحيوانية.
- العبودية ، وعبوديتهم تصرخ في انصياعهم للقوة العمياء ، ودعوتهم للأخذ بها ، واعتمادهم عليها في المظاهر والأقوال.
- التبجح بالمآثر والمفاخر القديمة ، التي تشير إلى خور في الحاضر وتنكب عن طريق العدالة.
- قصر النظر عن الإحاطة بالمستقبل ، وعن تدبر النتائج الصحيحة لأعمال ثابتة وواضحة))

المصدر: مجلة الأحد، العدد 206، تاريخ 12/2/ 1956.

وبديهي أيضاً أن رؤى الاستئصال أوجدت ثقافة سياسية عقائدية، لها منظومتها الفكرية التي يتم التعامل بها بوصفها حقائق لا تقبل الجدل . وهي بهذه الحالة تخدم استراتيجيات سلطوية، تعتمد إيديولوجيات أصولية متنوعة ، وبالتالي تتجسد في الواقع المشاهد والملموس مشاريع كلانية وهويات صامتة تنفي وتدين الآخر.

أن حقيقة أية حالة لا تظهر إلا عندما تنفتح وتتعامل مع الحالة الأخرى، الموجودة بجوارها، أو المتعايشة معها . فالموقف العربي أو الكوردي من بعضهما البعض , يتجلى في معطيات الواقع الموجودة . إذ مهما يكن التاريخ ناصعا ، فالموجود هو المحسوس . وهو الذي ينظم العلاقة بين الطرفين . وبالتالي : هو نتاج ثقافة سياسية استقرت في الذهنية الجمعية، والتي تنعكس كممارسة يومية ، لها شروطها وركائز بنائها . ولا يخفى على احد الرؤية النافية للإنسانية، والمؤسسة لثقافة الإدانة وإقصاء الكوردي ،على أرضية جعله عدو افتراضي يستعاض به عن العدو الأزلي الذي كانت السلطات الاستبدادية المختلفة تستخدمه كضابط إيقاع لديمومة الاستبداد . وهذا العدو بات راهنا غير ذي جدوى. فكان لا بد من البحث عن عدو افتراضي آخر، وهذه المرة كان الأكراد أفضل الموجود بحكم بحثهم عن إنسانيتهم الضائعة، وحقوقهم التي يحاول الفكر القومجي قضمها، أو الالتفاف عليها ، وبالتالي كان من السهل في الآونة الأخيرة إعادة إنتاج ثقافة النفي والإدانة والتجريم، التي يمكن تلمسها في الخطاب السياسي أو الثقافي للكثير من الأطر العربية، وحتى لدى قطاع واسع من جماعات المثقفين أيضاً.

إن محاولة العودة إلى الوراء، والعيش في الماضي ، ظاهرة تسود مجتمعاتنا راهنا . وهي كمسار يمتلك جانبه التخييلي الطاغي ، الذي يعيق مسيرة الحاضر ، بل ويدمره، سواء كان إنسانا أو شعبا أو دولة أو حضارة . والتدمير يشمل هنا ميزة التفكير العقلاني وخاصياته المفترض ضرورتها في بناء أسس وركائز أي تعايش أو تشابك في المجتمع الواحد ، وبالتالي تنهار المسئولية تجاه الآخر المختلف ، مما يُخرج المجتمع ككل من حيز الوجود الإنساني ، بحكم أن الوجود الإنساني يكتسب معناه الجوهري وماهية حراكه ونشاطه من خلال المسئولية عن الآخر.
إن مجتمعاتنا تتميز بخاصية التعدد القومي والديني . وواضح حجم فشل الاستبداد في إنهاء هذا التعدد، رغم استخدامه مختلف أساليب الصهر القومي . بمعنى هناك واقع راهن ، له تاريخه فهل نمتلك القدرة على بناء مستقبله ؟ والمستقبل يتحدد بدرجة فهم الآخر ومتطلباته واحترام رؤيته وحقه في الحياة والحرية.

اعتقد بأن ثمة تساؤل جوهري يطرح نفسه : هل هناك نية لدى الكثير من الأطر والفعاليات القومجية لفهم الراهن ؟ ومن ثم محاولة تأسيس عقد اجتماعي توافقي بين العرب والكورد ؟ يمتلك ثقافته السياسية المبنية على التسامح وحسن الجوار والتشارك في الوطن وفي الحق والواجب ؟ ووجود نية التعايش يفترض إيجاد البعض من نقاط الارتكاز لبناء علاقة جديدة ؟ وتتجلى الركائز من وجهة نظري في التالي:

- الإقرار بالحقائق. حقائق التاريخ المشترك . حقائق الحاضر والجغرافيا السياسية التي أوجدته ، حقائق أحقية الشعوب قي العيش بكرامة ، حقائق المستقبل . فإذا كان التاريخ مشتركا ، فهل هناك من مستقبل غير مشترك ؟ وإذا كان الجواب بلا , فلم لا نتشارك سواسية في بناءه ؟
- الاعتراف بالآخر المختلف قوميا ودينيا ، والإقرار بحقه في ممارسة اختلافه بالطريقة التي يختارها دون وصاية من احد.
- الارتباط الحقيقي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، من حيث المطلب والممارسة ، فلا يعقل أن تطلب الديمقراطية للذات وتمنع عن الآخر ، وبالتالي لا مصداقية لديمقراطي يمنعها أو يبرر منعها للمتمايز قوميا.
- الشفافية في الطرح والممارسة . بمعنى اعتماد المصارحة الفعلية والبوح بمكنونات النفوس والتعاقد الحضاري على مشروعية الوجود تاريخا ومستقبلا ، وتصحيحا لما أوجده الاستبداد حاضرا.
- إنهاء ازدواجية الخطاب السياسي والثقافي ، وهي ازدواجية ملاحظة في الجانبين العربي والكوردي ، واعتماد الوضوح في الطرح السياسي ، وبالتالي إيجاد ثقافة سياسية تتميز بمصداقيتها وواقعيتها ، وموضوعية نشرها ، كقاعدة مؤسسة للتشارك في الوطن الواحد.
- اعتماد الحوار الديمقراطي بديلا لهتافات الأهداف الخالدة ، النافية لحرية الذات والآخر ، ناهيك عن أن هذه الهتافات الشعاراتية هي التي شكلت أرضية العنف المتوالد في مجتمعاتنا ،إذ لا بديل عن الحوار ، لأن التعصب يولد تعصبا اشد , والعنف يولد عنفا واحتقانا اكبر، وبالتالي يبقى الحوار هو المؤدي للحرية وبناء دول حق وقانون نقيضا لدولة الاستبداد والعنف التي أوجدنها مراحل تاريخية كان فيها الشعار معيارا للتقدمية ، وانتهاك حرية الإنسان وطمس وجوده معيارا لنجاح مجلس قيادة الثورة.
- التخلص من فوبيا الخوف من الآخر، وإيجاد أرضية للثقة المتبادلة ,والثقة التي اعني تحتاج إلى أدوات معرفية لها فقهها الحضاري، المدني، المبني على المساواة والاعتراف بحق الآخر، وتمكينه من التمتع بحقوقه القومية والديمقراطية.
- الاعتراف بالجماعات الوطنية على أنواعها، كحقيقة تاريخية، لها الحق في الحرية والحياة، وهذا الاعتراف يشكل من وجهة نظري اعتراف بالوطنية، إذ لا وطنية بدون جماعاتها المكونة لها.

- اعتقد بأننا جميعا مطالبون في البحث عن صيغة توافقية، أو تعريف مشترك لمفهوم الجماعة الوطنية ، وبالتالي إيجاد آليات حضارية تؤسس للتعايش الاختياري ، يستند على قواعد جديدة في التفكير السياسي ، ولعل الدكتور خلدون النقيب أفصح ايجابيا عن هذا الطرح بقوله : ((أن الوقت قد حان لإيجاد بدائل لينة لقاعدة الإدارتين والاستقلال الناجز وذلك بـ:

- إقامة مساحات ومناطق وظيفية تسمح بحرية الانتقال.
- إقامة الأوطان التاريخية كالاعتراف الدولي بانتماء الأقليات إلى الوطن التاريخي عبر الحدود.
- إعطاء صفة الأمة لجماعات وطنية من دون أن يكون لها دولة.
- التمييز بين الهوية الوطنية والحقوق الوطنية ، فحق الانتماء إلى هوية وطنية هو حق مشروع.
- اتحاد الشعوب مع بقاء حدود الدول.

إن المشهد القائم في سوريا والعراق ، يعكس خللا في العلاقة وسوء فهم وتفسير ، بل يصل في كثير من الأحيان إلى فعل سياسي بعيد عن المواطنية وإنسانية الإنسان ، إذ أن إنكار الوجود الإنساني ينسف الوطن بجماعاته وأطيافه المكونة لتاريخه وحاضره ومستقبله ، فالقمع ومحاولات الصهر والتذويب وتغيير الديموغرافيا , كلها سياسات ناسفة للتعايش ، وهذه السياسات ليست فقط سلطوية ، وإنما يؤمن بها الكثير من مدعي النضال من اجل الديمقراطية ، وبالتالي هناك وعي قوموي يسود ، مبني على أوهام وتخيلات متنوعة ولكنها وصلت إلى مرحلة يقينية مطلقة ، والوصول إلى مرحلة اليقينية المطلقة تفقد صاحبها القدرة على الخروج من دائرة الاستبداد ومحدداته ، وأي عقيدة مغلقة ليس فقط ترفض وتدين ما يغايرها وإنما تفتقر هي ذاتها إلى أدراك نفسها وحدودها ومصلحتها ، بمعنى السائد في التعامل – ما عدا بعض الومضات هنا وهناك – هو كل ما لا يمكن تأسيسه على العقل ؟ ناهيك عن عقدة الهوية التي باتت تعبر عن نفسها بأشكال عنفية مطلقة ، نافية عن الهوية النقدية تاريخيتها وثقافتها وعناصرها الإنسانية والعقلانية.

إن الهوية عرفت على الدوام بمنطقها الرمزي والتاريخي ، وراهنا الهوية الإنسانية لم تعد وليدة التصورات والضرورات الاجتماعية التي أوجدتها ، بل أصبحت الآن عنوانا متغير تبعا لذات الفرد وافتراضية تواجده في المجتمع ، فما نحتاجه راهنا هو هوية مركبة

، وطنية ، لها أبعادها ومضامينها المتعددة والمعبرة عن تاريخية وجود الجماعات الوطنية ومستقبل تعايشها وتآخيها الاختياري.

اعتقد بأنه إذا كان ثمة تعايش وأخوة حقيقية بين الكورد والعرب ، فهي أمامنا وليست وراءنا ، تعتمد أساسا على الحوار والوعي بالحرية ، والتعامل مع بعضنا بعضا على أساس المشاركة الحقيقية في الوجود والمصير والحقوق والواجبات ، وبالتالي فان قضية العلاقة العربية الكوردية باتت بالنسبة لبلداننا المتعددة القوميات ، قضية لا تقبل التأجيل أو التسويف ، وإنما راهنية ، وإخراجها للواقع المعاش كحالة مدنية , حضارية ، يؤسس لفعل سياسي وطني يصون مستقبل شعوبنا وبلداننا.

و – البـدء بالحـــوار

إبراهيم محمود

لا أعتقد أن مفردة (الحوار) عصية على فهم أي كان ، مهما كانت حصيلة معارفه ضئيلة ، وربما كانت من بين أكثر المفردات اليومية والكتابية استعمالاً ، وتداولا إن لم تكن أكثرها فعلا ، حتى طي النصوص العملية الخاصة بمؤلف وحيد ، كونه يجري حواراً ضمنياً مع نفسه أو أفكاره ووقائع متصورة .

لكن ما يبدو واضحاً أن المفردة تستلزم أدواتها وأمثلتها وأرضيتها الكاملة لتؤكد مصداقية ما تبدأ به وتنزع إليه ، في إطار التسامح المرتبط حصراً بتوافر المجتمع المدني بمؤسساته المدشنة ، والمحمية قانونياً فقط . والذي يهم هنا ، هو الحوار المتعلق بين شخص وآخر أو بين أشخاص كثر ، كما هو حال الحوارات الجارية في ندوات ولقاءات كهذه. وحتى أجنب نفسي : تهمة أستذية معينة أو ادعاء تعالمي ما ، اسمحوا لي أن أسأل وأتساءل بداية أليس الحوار قائماً على الحيرة ، طالما أنه يدع كل طرف إزاء الآخر باحثاً عن السبل الكفيلة بإظهاره في صورة مثلى؟ إنها حيرة معرفية واعتبارية معاً ، فلا حوار أصلا لمن ينكر وجود عقد اجتماعي تواصلي نفسي تكافؤي من جهة القدرات الشخصية ، والمكانية ، فأن نتحاور ، هو أن يدرك كل منا أن لدى الآخر، ما يفيده به باعتباره نقصه الذي يتبصره عبره ، أو يحرضه على المناقشة ، والتغيير فيه ما أمكن نحو . الأفضل، أن يقلقه ليثيره، ويوسع ويعمق حدوده القيمية دون خوف معين استميحكم العذر ، إذا كان فيما حتى الآن تحديداً شرطياً لما يجب العمل به هنا أو في أي مكان: مبتداه الحوار ، ومنتهاه المزيد من الحوار ، مادام كل منا بين الحوارين يستشعر حراك كائن إنساني مختلف يتنامى بين جنبيه ، ويتجسد في الوسط المرئي حوارياً . غير أن بي وسواساً فكرياً يخص الحوار هذا بمتطلباته الزمانية التي تستحضر التاريخ ، تسميتها باختصار .

أولاً، أتوقف عند المعنيين بالحوار ! ترى من نكون ؟ مثقفين ، كتاباً ذوي توجهات فكرانية أو عقائدية عامة وخاصة مختلفة ؟ إن هذا جلي من خلال تنوع، المدعوين والآن الملتقى هذا ، يشي بذلك بداهة.

ثانياً ، ماذا نحمل ؟ افكاراً مشاريع فكرية ، تصورات ، مخططات تجمع بين النظري والعملي ، وما فيها من إشكاليات ، تمس مصادرها ومرجعياتها الاجتماعية والسياسية ؟

ثالثاً، وهذا هو الأهم ، كما أرى ! ماذا نمثل في مجموعنا ؟ من فوضنا لنتكلم ،باسمهم ؟ أهي الحومات، الأنظمة ، المؤسسات وما تكونه عملياً ؟ أي حكومة مؤسسة ، شخصانية

تتمثل في أي منا ، لنحسن تمثيلها ، ونمضي على مآلاتها ؟ أي ظهير لنا نرتد إليه ونحن ندخل في المعتبر حواراً ؟ الدوائر التي تحيط بالحوار هنا متداخلة ومتعددة " لا أعتقد أن أيا منا لا يحمل مجتمعا معينا في ذهنه ، كما كان " بلزاك الفرنسي يقول ، ولكنه كتب روايات تصادت لاحقا في ضوء ، معاشه ، أما نحن فهل نستطيع وضع أفكار يؤخذ بها مستقبلا، هذا المستقبل الذي خططت له حكومات وأنظمة وجيوش فاعلة ، ومتوثبة حتى الآن قريباً وبعيداً . لا بل نحن ننشد حواراً بشان المستقبل إنما ، دون الانفصال عما نعيشه قطعياً ؟ ومتى كان المثقف ، أو من يدرج في خانته معنياً ، تماماً بما يقول ، بما أنه يتحدث عمن يمثلهم بصورة ما ؟ متى كان مأخوذاً ، بدقة بما تتفتق عنه قريحته ؟ ليس الآن ، وإنما في مجمل مراحل التاريخ الذي ننتمي إليه . بطرق مختلفة يبدو السياسي أكثر قدرة على الكلام ، لا لأنه يتقن الكلام، وإنما لأنه ، يعتبر ويعتقد نفسه أكثر أهلية لذلك ، وفق وسط حسابي اجتماعي ليس إلا ويتبدى المثقف بالتالي مأخوذاً بالشبهات ، أكثر مما يؤخذ بأفكاره التي تعني المجتمع والسياسي ضمناً، وهذا ما يضفي على المحاور طابعاً إشكالياً تماماً لاختلاف المواقع .

ويبدو الحوار أكثر إشكالياً كمفهوم ، عندما يكون الموضوع له طابع تاريخي ، مؤسساتي بينما الجغرافيا تتمزق فينا وتمزقنا وتلوننا تاريخياً (هكذا أقول بلغة الجمع) ، فأي حوار جائز هنا في ظل الحدود المرسومة سياسياً وأمنياً ؟ أهو حوار دعوة إلى اعتراف متبادل ؟ لكن اعتراف من بمن ، ومن قبل من إزاء من عندما نتحدث عن السلطة بكل دلالاتها كتمثيل عملي ؟ العربي بالكردي ، بينما تتجلى مفردة (كردستان) في واعية العربي غالباً ، من المحظورات ، وخصوصاً في مجتمعه القطري التشكل وأقل من ذلك ، بينما عبارة (الوطن العربي) المستخدمة ثابتة مثبتة ، عند أكثرية من غمرتهم القطرية بسلطتها ؟ أهو إذا اعتراف تسويفي ، أم إرضائي مؤقت ، وبوصفه تسامحاً لا يملك القدرة الدنيا في حق تمثيله ، كونه يتجاوزه واقعاً ، تجاوباً مع أفكار تشكل المدماك النظري لهذا الكاتب العربي أو السياسي العربي المعني أو ذاك ؟ ليس التحديد الجهاتي هنا تحويراً للجغرافيا باسم التاريخ ، الذي يحيل شعباً ، بكامله إلى جهة جغرافية هي ذاتها لا تمثله ، إنما تتبع من يدعي تمثيله والكاتب المعني هنا يتحدث باسمه ، حتى وإن صارح بذكر سلبياته واقعاً . أم هو اعتراف الكردي بالعربي ؟ بكونه المعرف به وفق ما تقدم (الأغلبي ، كما هي العادة المتبعة حتى الآن كثيراً) إزاء الأقلوي ، وما لهذا المفهوم من تقزيم للشخصية الكردية من تقزيم تاريخي ، وتفتيت جغرافي ، ترى ماذا يملك المحاور العربي هنا ليعطي بوصفه أهلا للتفويض ، إن أمكن ذلك بينما على مبعدة منه السياسي الرسمي جاهز للتفويض ، طالما الحوار يتناول النظر ، إلى ثنائية العلاقات ، وما يشد طر فيهما إلى بعضهما بعضاً. ودا لا صدا، وطواعية جغرافية موسومة لا كراهية تاريخ ملغوم ؟ وبالمقابل ماذا يملك

المحاور الكردي بدوره ليعطي ، وما إذا كان لديه ما يمكن أن يعطيه أكثر مما أعطاه ، بعد أن أصبح ومنذ عهود طويلة ، وفي وقتنا الراهن أكثر : المعرف بغيره لا بذاته لغة ومؤسسات ! وحدوداً وقانوناً وهوية لقد كنت في معظم مؤلفاتي ودراساتي العربية ، وانا كردي في الأصل (دون منافحة عبثية)، أعيش حالة حوار ليس مع الآخر (العربي) في التاريخ ، وإنما مع كل الذين جاورتهم وجاوروني ، حتى وإن لم أسمهم : عرباً وغير عرب طبعاً ، دون نسيان ما أنا عليه وفيه ، ليس بوصفي الكردي ، وإنما المقيم في جغرافيا مدهشة بتنوعها ، الإثني والمحصور في تاريخ أرعبني ، وأنا رحالة فيه ، بمنطلقاته وحركاته الاجتماعية والاعتبارية ، حاولت أن أكون أكثر من الكردي كباحث ، أكثر من العربي مأخوذ بفتنة التاريخ المتحرك بين مائين ، ومتجاهل غالباً لتلاطم وعتو أمواجه ، ودون ان أعرف بنفسي كردياً كنوع من الصلف القوموي ، وغالباً ما كان حواري مع التاريخ في ، عمومه ، يتم بالجغرافيا لقد عشت حوارات التاريخ العربي الإسلامي بمللـه ونحله بفرقه (73) منذ بدايات الإسلام ، بتحوير الجغرافيا تاريخياً ، واعتقد ، هل أقول جازماً ، أن لا يد للكرد فيها البتة، وبدا لي أن الذين عبروا عن شكوكهم فيما كنت أقوم به ، ولا أزال إنما أرادوني ويريدونني محاوراً تاريخياً ووفق السائد غالباً ، أكثر من ذلك تجلت تهمة (الخارجي) تطالني على هذا الأساس : خارج، التراث خارج التاريخ ، خارج الثقافة المعتبرة ... الخ ، إن كل ذلك يعيدنا إلى مقصودنا من الحوار الذي نريده، ومن نكون هؤلاء ، فالتكافؤ الحواري يستوجب القوة ، المفعلة تلك التي تتوزع اثنيا، حيث يشعر كل منا أن لدى الآخر ما يبحث عنه ، ليقوى به أكثراً اعتباراً ، وليس لنفيه وبوصفه نقيضه ، والسلطة بوصفها إمكان القوة العملية التي تموقع الجميع وليس ببيدقتهم براغماتيكيا لصالح حامل لها مقحم على التاريخ بالذات ، وإلحاق للجغرافياً بتاريخ يتمثله شخصياً ، وعبر المتحدثين باسمه من الكتبة وسواهم لا أنفي هنا ، وداخل هذا المكان المرصود من الخارج المباشر، وهذا مراقب من خارج أبعد منه بدوره ، إنما يمتلك الكثير من أدوات السلطة النافذة هنا ، في رقعة أرض محظورة باسمها (كردستان) ، وهي تؤكد خطورة الحوار وأهميته في آن ، وما يمكن أن يتم من تحوير جغرافي لصالح حوار تاريخي موجه خارجاً ، ونحن في اطيافنا المختلفة ، كردياً – كردياً ، عربياً – عربياً ، عربياً – كردياً ، كردياً – عربياً ، وسواهما مأخوذين بحوار لا يخفي طابعاً مباراتياً : نلعب بالأفكار ، ونرمي إلى تسجيل نقاط (أهداف) بالأفكار أو بطروحات معينة ، لكن لا خارج من (الملعب) الحواري ، هذا لا انتقال إلى أعلى، فالكأس للجميع ، إن رمنا حواراً ،رغم وجود تحويرات كثيرة معاشة ، حيث نحاول أن نجسد في أنفسنا وعبر أفكارنا: الجمهور واللاعبين والحكام والأرضية . يبقى الأمل المهم والممكن ، هو أن نتبارى على الأقل (بمتعة روحية) ، وإن وجدت مفارقات ، فليس ما يجعل الحوارً مثل مفارقاته التي

تمارس فيه تعقيماً وتطعيماً أفضل ، وهي تضعنا هنيهات خارج التاريخ المتدامي ، ويكون صدى الجغرافيا في تنوعها أمثولتنا ، أكثر من مدى التاريخ وأحبولته ، بأمثلته التي تضيق على المكان ، وأعتقد أن المكان الذي نحن فيه الآن ، يسمى جغرافيا ويغني التاريخ بدوره أتساءل نهاية : هل مارست حقاً في الحوار ، أم تحويراً له؟ قبل أن" أترك الجواب أو التعليق لمن يهمه أو يعنيه ذلك ، استرجع ما كان يقوله " روسو : وهو ليس بوسع المرء التمتع بذاته بعيداً عن الآخرين فكيف الحال ونحن نتحاور جغرافيا بلغاتنا وأسمائنا وهوياتنا المختلفة واقعاً ، رغم كل مناورات التاريخ هنا وهناك ؟ .

ز - جدلية الأنا والأخر

(العرب والأكراد نموذجاً)
حواس محمود

تثبت الوقائع والممارسات الميدانية السياسية خطأ التطرف في التمسك بالحبل القومي إلى حد إلغاء الآخر المتعايش مع الأنا، التي قد تتضخم إلى حالة مرضية، تنذر بأفدح الخسائر وأبلغ الأخطار. وفي العالم العربي نجد سياسيين ومفكرين وباحثين، وقسم من الجماهير، ونتيجة للوعي السياسي الخاطئ، نجدهم يتمسكون بالقومية، ويتشددون في ذلك إلى درجة أنهم ينكرون أي وجود آخر لأي شعب أو قومية أو أقلية أخرى ، بالرغم من وجودها الفعلي. وينظرون إلى وجودها بالريبة والشك، ويتهمونها بالتآمر مع الاستعمار ضد الوحدة القومية، بالرغم من أم ذلك غير صحيح. ويمكننا أن نضرب مثلا على ذلك موقف هؤلاء من الكرد، والمسألة الكردية. الكثيرون أساؤوا فهم المسألة الكردية، وارتكبوا أخطاء جسيمة على صعيد نشر أفكار ومقولات خاطئة، مبدئياً، ونظرياً، وعملياً، من قبيل: (الأكراد انفصاليون ، عملاء الإمبريالية ، عملاء للسوفييت ، عملاء للصهاينة، يريدون تمزيق الأمة العربية) بينما الواقع غير ذلك تماماً . الكرد إن تم أنصافهم/ لبنة أساسية لبناء عالم عربي ديمقراطي يعترف بالشعوب المتمايزة عن الشعب العربي والمتعايشة معه يؤمن بالأخوة العربية الكردية ، ان الالتباس الحاصل التباس تشكل بفعل التراكم التاريخي لوعي مغلوط سقطت أقنعته بعد أن مورس بحق الشعب الكردي أبشع الجرائم والانتهاكات وبعد أن تشرد الشعب وتعرض للمجازر (حلبجة عام 1988 والأنفال وغيرهما) وعانى من الاضطهاد ما لم يعانيه أي شعب آخر في منطقة الشرق الأوسط ، إن إلغاء الآخر هو نفي للانا لآن الأنا لن تقوم إلا بالاعتراف بالآخر ولأن الآخر في إشكاليته يدخل في صميم إشكالية الأنا الديمقراطية لان الديمقراطية إن تحققت للانا فهي ستتحقق للآخر وعندها يصبح التمايز أغناء وإثراء للشعوب المتعايشة ولا يعد عاملا للحقد والخصومات و التقاتل

لان تحريض عوامل التمايز وتبيانها كأنها حالات لا يمكن التعايش معها تؤدي إلى الانتحار القومي للأنا القومية ولعل اسطع مثال على ما نقول ما شهده العراق من حروب داخلية وخارجية وما تعرض له الشعب العراقي على مذبحة الإلغاء القويم للشعب الكردي وما يشهده العراق الآن من العمليات الإرهابية التي هي النتاج الطبيعي لحالة الدكتاتورية وهذا الإرهاب عبارة عن تحالف البقايا الصدامية مع السلفيين المتشددين المتطرفين مع عصابات اللصوص و المرتزقة و المجرمين الذين يتذرعون بوجود الاحتلال الأمريكي الذي هو تحصيل حاصل لنتاج الدكتاتورية وإلغاء الآخر وكذلك ما يشهد السودان الآن من حروب داخلية وإبادة جماعية لدار فور وقبلها جنوب السودان وغداً الله اعلم كل هذا بسبب الحكم الشمولي الدكتاتوري الذي لا يعترف بالآخر ضمن الإطار العام الذي يمكن أن يستوعب كافة الإثنيات والأقليات القومية المتعايشة في الوطن الأم..

ان حوارنا اليوم يأتي كضرورة موضوعية ويتوافق مع منطق الأمور وطبيعة الأشياء بحكم العلاقة التاريخية المدعمة بالدم و الدموع و العذابات للشعبين العربي والكردي ،عبر مسيرة حافلة بالبطولات و الانتصارات والتحديات الكبرى. إن المقولات و الادعاءات الشوفينية لبعض المتعصبين العرب قد فقدت أرضيتها التي كانت تستند إليها وهي أرضية التعصب القومي. من قومية تجاه أخرى إن الانفتاح على الداخل يعتبر مفتاحاً للتعامل مع الخارج ،إن الحوار مع الأقليات القومية، إن اعتبرنا الكورد أقلية (إحصائيا – عددياً) أمر ضروري، و يعتبر حاجة أساسية حضارياً في ظل ظروف وتحولات عالمية متسارعة الإيقاع، فنحن قد دخلنا القرن الحادي والعشرين ولازالت قضايا هامة تنتظر الحل هذه القضايا التي بقيت مرمية ومهملة في أدراج النسيان والتجاهل و الشوفينية، وكيف يمكن لأمة أن تنهض و تقاوم عدوها، أو تعقد السلم مع عدوها، وهي لازالت مفككة من الداخل. لماذا يصر العرب على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ويحرمون الكورد من مثل هذا الحق، علما أن الكورد لم يطالبوا حتى اللحظة بانفصال جغرافيتهم عن جسم الوطن العربي ، ان الحوار الكردي العربي رد موضوعي حاسم على أولئك الذين يحلو لهم تزوير وقائع التاريخ وأرقام وخطوط الجغرافيا والذين وصلت بهم العصبية القومية إلى حد إنكار حدوث مجزرة حلبجة التي راح ضحيتها (5) آلاف شهيد من (طفل ، شيخ ، أمرآة ، وشاب) خلال دقائق بالغازات السامة والأسلحة الكيميائية والجرثومية المحرمة دوليا والى إنكار الانتفاضة التي قام بها الشعب العراقي بعد تحرير الكويت عام 1991 ، ولو أن هؤلاء منوا أنفسهم عناء الاستماع إن كانوا لم يستمعوا (وفي كلا الحالتين مصيبة كما يقولون) لإذاعات دولهم وتلفزيوناتها، لما وصل بهم الافتراء السياسي إلى حد تجاهل وقائع صارخة لا ينكرها جاهل. فهل هؤلاء جهلة ؟! أقول هؤلاء ليسوا جهلة، ولكن التعصب أجهلهم، وأعمى بصيرتهم إلى حد إنكار مثل تلك الحقائق. وهل يمكن حجب

الشمس بغربال كما يقولون .

وختاماً : يمكن القول بأن الحوار العربي الكردي مساهمة جادة على أرضية التلاحم الكفاحي بين الشعبين الكردي والعربي وتجديد لهذا التلاحم الذي سطره التاريخ ودعوة لإعادة النظر في قضية هامة وحيوية وحساسة ، وقضية تم تجاهلها عبر عشرات السنين والفرصة الآن سانحة لقيام الطرف العربي شعوباً وحكومات ومثقفين للاعتراف بتجاهل القضية الكردية والاعتذار عن هذا التجاهل الذي لحق الضرر بالمسائل العربية قبل القضية الكردية لأنه لا يمكن النظر إلى القضية الكردية كقضية معزولة عن المسائل العربية وفق جدلية الأنا والأخر في عالم معاصر لا يرحم المتقاعسين والنائمين و الشوفينيين والدكتاتوريين وكل من يعادي تطلعات الشعوب بالحرية والتقدم والازدهار .

ح - نوع العلاقة المستقبلية بين الكرد والعرب
يؤسس للعقد السياسي الاجتماعي الجديد بين الشعبين

مصطفى جمعة

اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي للحوار الكردي – العربي
أيها الحضور الكريم

تحياتنا الحارة لكم جميعا مع الأمل بان يخرج هذا الملتقى الحواري بفهم مشترك لمستقبل العلاقة الكردية العربية كشعبين لهما مصالح وطموحات ترتبط بالمستقبل انطلاقا من الحاضر الذي نعيشه ونتلمسه ، حتى يصار إلى تأسيس عقد اجتماعي سياسي جديد ، بنيانه التعايش الأخوي والاعتراف بالآخر وبحقوقه .

تتميز كردستان تاريخيا بموقعها الجيوبوليتيكي ، وكانت على الدوام محط أنظار وأطماع الدول الكبرى ، وتعرضت إلى التقسيم الأول عام 1514 إثر معركة جالديران بين القوتين العظميين في حينها ، الدولة العثمانية والدولة الصفوية الفارسية ، مثلما تعرضت إلى المؤامرات والد سائس لاحقا ، من جانب الدول الاستعمارية التي رأت في منطقة الشرق الأوسط امتدادا حيويا لمصالحها وأطماعها . وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي ، ولاحتضانها أهم الموارد الطبيعية ، ولظروفها الخاصة وبعد اتفاقية سايكس – بيكو ، ولارتباط مصالح معظم دول " عصبة الأمم " بكيانات الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى في المنطقة ، جرى تقسيم كردستان إلى أربعة أجزاء ، أي أن التقسيم الثاني طال الجزء العثماني ، وألحق قسم منه بالدولة السورية.

لقد كانت كردستان ، ووضع الشعب الكردي ، في صلب اهتمامات القوى الدولية آنذاك ، وورد ذلك في مؤتمر الصلح في فرساي عام 1919 ، كما ناقش مؤتمر " سيفر " عام 1930 هذا الأمر ، وأقر حق الكرد القومي فيه ، في المواد 62 و 63 و 64 إلا أن تبدل الأوضاع والمواقف والمصالح فيما بعد ، بانهيار الدولة العثمانية ، وتسلم الوطنيين الأتراك لمقاليد الحكم ، قد أضرت أيما ضرر بالقضية الكردية وبالطموح الكردي نحو التحرر ، وحق تقرير المصير .

ومنذ ذلك الوقت وشعبنا يكافح من أجل حريته وحقوقه القومية ، ودفع ثمنا باهظا من أجل

أن يثبت ذاته ووجوده ، ولكن الظروف السياسية الدولية ، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا ، وانقسام العالم على المعسكرين : الاشتراكي والرأسمالي ، والصراع الدائر بينهما ، وبسبب وقوع كردستان في دائرة الصراع هذا ، تعطلت إمكانيات الحل السياسي للقضية الكردية ، مرة أخرى ، وتحولت إلى ورقة مساومات في مشاريع وخطط القوى المعنية ليس إلا .

ويمكن اعتبار أن القضية الكردية وضعت أمام الحل السياسي من جديد ، واكتسبت بعدا دوليا ، بدءا من انهيار المنظومة الاشتراكية ، في بداية العقد المنصرم من القرن الماضي ، حيث أن الآفاق قد فتحت أمام التغييرات الكبرى ، على الصعيد العالمي ، وبدا أن نظاما دوليا جديدا ، يأخذ طريقه إلى التشكل . وتبعا لمستوى التحولات والتطورات التي تحصل منذئذ ، واستفادة من التوجهات السياسية الدولية التي ترمي إلى توفير أرضية النمو الديموقراطي ، والتطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي ، والتأكيد على حقوق الإنسان ، وحل المسائل القومية بالطرق السياسية السلمية، فان إمكانيات الحل السياسي للقضية الكردية أصبحت متاحة أيضاً ، ولكن بالارتباط بوجود قوة كردية مناضلة ، ومعبرة عن طموحات الشعب الكردي .

لقد ناضلت الحركة الكردية ومنذ تأسيس أول حزب كردي ضمن روتين وسياق سياسي لم يتبدل كثيرا طوال هذا التاريخ ، ونعتقد أن الظروف قد تهيأت الآن للانطلاق بروحية جديدة تنم عن الإصرار والتمسك بحقوق شعبنا ، وبناء آلية عمل مناسبة ، تخدم التوجهات النضالية لحركة موحدة ، وقرار كردي موحد ، وتاليا إيجاد خطاب سياسي كردي متناسب مع متغيرات الساحة السياسية في المنطقة ، وتطرح القضية الكردية بأفق جديد ومحاكاة الوضع الداخلي من تميزها وخصوصيتها .

ولذلك فان الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية ، وجزئه الملحق بسوريا ، شعب أصيل في وجوده ، وهو ليس بطارئ ، ولا بمهاجر استولى على أراضي الغير ، بل هو جزء من شعب كبير في المنطقة ، تعرض إلى التجزئة والاضطهاد القومي . والأنظمة المقتسمة لكردستان ، ومنذ فترة الإلحاق القسري وحتى الآن ، لم تقدم على أية خطوة إيجابية تجاه القضية الكردية ، ولم تبادر إلى أي حل سياسي ، بل مارست أسلوب القهر القومي ، وفي أفضل الأحيان إلى إدارة الأزمة الكردية ، ولم تمتلك في يوم من الأيام إرادة الحل . ولهذا فان الشعب الكردي المجزأ ، والذي عانى الكثير من جور وظلم السلطات ، يحق له المطالبة – كما كان دائما - بحقوقه وخصوصيته ، ولكن هذه المرة في ظل ظروف أفضل ، ومرحلة سياسية مؤاتية ، ووضع كردي انسب بكثير ، وبوجود حركة

كردية ، تمتلك مشروعها السياسي النضالي ، في مواجهة شوفينية وعناد الأنظمة الغاصبة ، التي استطاعت أن تقاوم وتعاند حتى الآن رياح التغيير ، والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولذلك فان نضال شعبنا من أجل حريته ، وإثبات وجوده ، وامتلاك مستقبله ومصيره ، يمر بالضرورة ، عبر الارتباط المصيري بين التيارات والحركات الكردية في الأجزاء المختلفة ، ولكن مع مراعاة خصوصية كل جزء ، وحساسية وضعه ، وساحة عمله السياسية . ولهذا نعتقد أن نضالنا ومنحى عملنا السياسي ، سيأخذ في هذه المرحلة اتجاهات عديدة :

- نحو ترتيب البيت الكردي وإيجاد المرجعية الكردية التي تحاكي الحالة السياسية في البلد والمنطقة .

- نحو القوى والأحزاب السياسية السورية والشخصيات المتنورة والمثقفة جميعها ، لإيجاد العلاقة التكاملية التكافئية الأخوية بين ممثلي الكتلتين القوميتين العربية والكردية ، كطرفين لهما مصلحة مشتركة في التغيير الديموقراطي ، والإصلاح السياسي .

- باتجاه النظام السياسي في البلد ، وضرورة أن يستشف مخاطر المرحلة الراهنة ، ويفسح المجال أمام هذه القوى السياسية لتأخذ دورها المشارك في القرار السياسي ، حيث أن الجميع معنيون بمستقبل البلد ، وبوحدته وصيانته وازدهاره .

يتوسط الشعب الكردي ، ثلاث شعوب أخرى هي العربية والتركية والفارسية ، وترتبط هذه الشعوب مع بعضها بعلاقات تاريخية ، وثقافية وحضارية واجتماعية ، ولها مصالح اقتصادية أيضاً، تعكس سلامة العلاقة البشرية بين الناس والشعوب إذا لم تفسدها التوجهات العنصرية للأنظمة الحاكمة. وحيث أن هذه الشعوب، هي العنصر الأساس في منطقة الشرق الأوسط ، وتشغل مساحة شاسعة فيها ، وحيث تحتضن المنطقة في باطنها ، أكبر مخزون نفطي في العالم ، إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى فإنها بقيت في حالة أزمة دائمة، تحمل إرهاصات الحالة الاجتماعية ، والقومية والإثنية طوال العقود المنصرمة بسبب تدخلات القوى الاستعمارية في الماضي ، من جهة ، وبسبب تعقيدات الحالة السياسية ، وعدم حل المسائل القومية حتى الوقت الراهن ، من جهة أخرى . أي أن السلام المنشود للمنطقة في المسافة الزمنية الراهنة، يتطلب قبل أي شيء آخر الإقدام على

حل القضيتين القوميتين الأساسيتين : الكردية والفلسطينية ، حلا ديموقراطيا سلميا ، يؤكد على العيش المشترك بين شعوبها ، ولكي يمكن اعتبار أن المنطقة تسير نحو الاستقرار والسلام المنشودين ، فان الفهم المشترك للهواجس التي تشغل بال شعوب المنطقة ، وخاصة الشعب الكردي ، لأنه عانى الكثير من الظلم والإجحاف و القسرية ، هو المدخل الأول نحو إيجاد الحلول المناسبة لكل المشاكل العالقة حتى الآن ، إذ لم تكن القوى السياسية العربية على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقها في المرحلة التاريخية المنصرمة ، أو أن أكثريتها كانت أيضاً من طبيعة أنظمتها الشوفينية ، ولا زال الكثير منها تحمل نفس توجهات الماضي البغيض.

لقد تم تجاهل وتناسي الكرد على الدوام من الجانب العربي، رسميا كان أم شعبيا ويعود السبب في ذلك إلى الثقافة السائدة بين السواد الأعظم من الاخوة العرب كون الكرد مسلمون ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى ، ولانشغال العربي بقضاياه ومشاكله مما لم يفسح أمامه المجال للاهتمام بالآخرين ، ولسبب وجيه آخر هو الفكر القومي الشوفيني الذي أسس لثقافة عنصرية ساد المجتمعات العربية طوال عقود من الزمن ، أظهر العربي متعاليا ، مستأثرا ومتسلطا على كل ما بداخل هذه الأوطان ، وغير معترف بالخصوصيات القومية أو الأثنية الأخرى ، وتعزز لديه هذا الميل مع تأسيس الدول القومية في أكثر من بلد عربي ، وتحول كل همه إلى فرض نظرته وثقافته ورؤيته على الآخرين ، وعمل على إقصائه واستبعاده من الشراكة العادلة في مؤسسات الدولة وفي قراراتها المصيرية ، مما أبقى على حالة مأزومة ومستفحلة أضرت بالمستقبل الباهر والتطور المطلوب لهذه الدول ، هذا من جانب ، أما من الجانب الآخر فان الحركة الكردية وعلى مدى تاريخها منذ عشرات السنين ، قد أخفقت هي أيضاً في التأثير على معادلات الوضع الداخلي في البلاد ، وجعل القضية الكردية قضية راهنة تتطلب حلا ديموقراطيا حضاريا ، وكذلك إيجاد شكل العلاقة المناسبة مع القوى والأحزاب العربية التي لم تكن لتستوعب الحالة الكردية والمسألة الكردية كحقيقة قائمة لا يمكن تجاوزها بإدارة الظهر لها ولمترتباتها والتي جاءت أحداث الثاني عشر من آذار في القامشلي وما تلاها وامتداداتها دليلا على وجود أزمة وقضية كان على الجميع تداركها بفهم وتقبل الوجود الكردي التاريخي والحقوق القومية الكردية .

لا زلنا نعاني في سورية من سياسيات شوفينية تنكر الحقوق الكردية المشروعة ، كما يعاني الكرد من الظلم والإجحاف ، وتطبق بحقه سياسات الإقصاء وإبقائهم هامشيين ، كما أن المناطق الكردية تعرضت إلى عملية تعريب شاملة ، مسحت المناطق الكردية من أقصى شمالها الشرقي إلى أقصى شمالها الغربي . يجري ذلك في إطار نهج سياسي

سلطوي ، يستمر منذ عقود ، على الرغم من أن الكرد عنصر نشط وفعال وحيوي في كافة مجالات الحياة اليومية ، ويساهمون بنكران ذات، في بناء الوطن ورفعة شانه ، ويدافعون عن ترابه واستقلاله ، ويخدمون في الجيش لصيانة وحدته . وبعد أحداث الثاني عشر من آذار المنصرم جرى اعتقال الآلاف من أبناء شعبنا ، ولا زال المئات معتقلون في السجون والمعتقلات ، دون معرفة مصيرهم . أن موقف السلطات سلبي للغاية تجاه القضية الكردية في سوريا ، فهو لا يتعدى الاعتراف بكون الكرد "عرب سوريون " لا أكثر ولا أقل ، ومن هذه النظرة العنصرية يجري التعامل مع الوجود الكردي ومع المواطنين الكرد حتى الآن ، رغم أن رئيس الجمهورية قد أقر بوجود القومية الكردية كجزء أساسي من النسيج الوطني السوري وجزء من تاريخ سوريا . إننا نرى أن الدولة معنية الآن أكثر من أي وقت مضى بالوقوف على كافة المشاكل والمسائل العالقة ، ومن ضمنها المسألة الكردية ، وإيجاد الحلول المناسبة لها درءا للأخطار المستقبلية ، وتعزيزا للوحدة الوطنية التي هي السياج الأضمن للتقدم والتطور والتحضر ، وهي مطالبة ومدعوة إلى اتخاذ الخطوات العملية التالية تجاه الحالة الكردية حتى يشعر الكردي فعلا بأنه جزء من النسيج السوري ومن تاريخه :

1- الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة .

2- إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية التي طبقت في المناطق الكردية ، بهدف رفع الغبن والظلم اللذين لحقا بأبناء شعبنا طوال العقود الماضية ، ومن ضمنها الإحصاء الاستثنائي الجائر، الذي يعاني ثلاثمائة ألف كردي من تبعاته ومترتباته ، ويجب إلغاء نتائج هذا الإحصاء ، وليس إعادة الجنسية إلى البعض فقط وحرمان الباقين ، من خلال مقولة أنهم جاؤوا من تركيا.

3- وقف سياسات التعريب وإزالة آثاره بإعادة الأسماء الكردية إلى القرى والبلدات والمدن الكردية ، فنحن كرد سوريون ولسنا عربا ، ولنا خصوصياتنا القومية المميزة ، ويجب إفساح المجال أمام أبناء شعبنا الدراسة والتعلم بلغته الكردية .

لا نقصد في هذه المداخلة ومن هذا المنبر اللوم والعتاب بقدر ما نريد التأكيد على المصير المشترك ، والشراكة العادلة ، والتآخي العربي الكردي ، كشعبين تساوى أحياناً في الظلم والقهر ، من جانب الأنظمة ، ولكن العربي بقي يحمل هويته السياسية ، ويدرس بلغته ، أما الكردي فتعرض إلى الإبادة والاضطهاد ، والتعريب والأنفال والتهجير وكافة صنوف القهر والتمزيق . أي أن العلاقة بين الكردي والعربي في ظل

ثقافة الإقصاء والنفي التي رسختها الأنظمة ، في عقول وأذهان البسطاء ، كانت في حالة الاحتدام والتنافر بين الطرفين ، مما أوجد التباعد والتربص ، بدل تضييق الهوة وردمها ، والآن فان إحدى أولويات الفهم المشترك لهذا التاريخ السيئ أن تبادر القوى السياسية العربية والشخصيات الواعية والمثقفة إلى إعلان تضامنها ودعمها لمطالب الشعب الكردي ، كشعب صديق ومتآخي يرتبط بصلات تاريخية وجغرافية وحضارية وحتى مصيرية أحياناً بأخيه الشعب العربي ، في اتحاد اختياري وشراكة عادلة ، أساسها المصالح المشتركة والطموحات المشتركة ، والغيرة على بعضنا لا من بعضنا .

أن انصع دليل الآن على صحة العلاقة الأخوية والاتحاد الاختياري والمصالح المشتركة بين الشعبين الكردي والعربي ، يتجلى اليوم في هذه العلاقة الفريدة والمميزة بين عرب العراق وكرده ، وفي قبول الطرفين لبعضه البعض وتأييد تطلعاتهما في غد مشرق ، وبناء العلاقات الجديدة على أساس الفدرالية والحقوق المشروعة ، وما كان ذلك ليتحقق لولا سقوط النظام الدكتاتوري الذي كان عاملا مباشرا في ضرب التآخي وتأليب العربي على الكردي . لقد تصرفت القيادة السياسية الكردية في كردستان العراق بحكمة وعقلانية ، وكانت على الدوام تؤكد على الاتحاد وعلى المصير المشترك ، بين شعوب العراق وأقلياته القومية والإثنية ، والدعوة إلى عراق فدرالي تعددي ديموقراطي ، يعيش في ظله كل مواطنيه بحرية وسلام . ومع ذلك ودرءا لأي خطر مستقبلي ، وحتى يسود الوئام والتلاؤم بين الجميع ، نرى أن من حق الكرد في العراق التأكيد على قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، حتى يصار إلى النص في الدستور العتيد ، بهدف حفظ الحقوق ، وحتى لا يصار اللغط حول هذه الحقوق مستقبلا ، وكذلك بالنسبة إلى عمليات التعريب التي أجراها النظام السابق المقبور ، ووضع المرحلين الكرد ، ومسألة كركوك ، والمناطق الكردية التي ألحقها نظام صدام حسين بالمناطق العربية .

ط – الأكراد بين حق تقرير المصير.. وحق المواطنة

أصلان عبد الكريم

قد لا يكون هناك ما هو أجمل من الاعتذار من موقع العزم واحترام القيم ووضع الحق في موضعه .

لقد شجعني هذا القول ما سمعته تواً من أراء بهذا الاتجاه ، وبخاصة لأنها جاءت من بعض المثقفين العرب ، وآمل أن يتنامى هذا التيار في المستقبل وأن يجئ ذلك لليوم الذي يعتذر فيه العرب للكرد عن الاضطهاد القومي الذي مارسته الأنظمة العربية .

إذا كان اللقاء غاية بحد ذاته ، فقد تحقق المقصود ، أما إذا كان الهدف هو الحوار والمشاركة كما هو موثق فإن من المشكوك فيه أن يكون قد تحقق لأننا في الحال الأخيرة يجب أن نبتعد قدر الإمكان عن المجاملات والعموميات ولغة الإحتفاءات الإنشائية واللقاءات الموسمية المتباعدة ، والأطر الاحتفالية. كما يجب أن نقترب قدر الإمكان من المسائل الشائكة، متسلحين بالقدر الضروري من الموضوعية، والجرأة، وروح المسؤولية، وأن نعمل على ابتداع الأشكال والوسائل المناسبة لحوار يستحق اسمه ، لا ، بل يجب أن يكون هناك ورشة حوار دائمة .

وفي إطار ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالكلام المعسول، فالمنطقة ككل، والعلاقة بين العرب والكرد ، بل القضية الكردية بشكل عام، تمر الآن في منعطف تاريخي خطير ، والانقسام وسوء الفهم والمخاوف المتبادلة في ذروتها. ويبدو أن الكثير من الجمر يتقد خلال الرماد، وأن ما يكفي من الألغام التي تعترض طريق العلاقة العربية ـ الكردية يكاد ينفجر من الاحتدام حتى قبل أن يطأها أحد .

إن من أهم ما يجب الاعتراف به أنه إذا كانت لكل قضية قومية خصوصيتها، فإن القضية الكردية لا تستغرق في حقوق المواطنة الكاملة ، بل تتجاوز ذلك بداهة إلى حق تقرير المصير للشعب الكردي، مثلهم في ذلك مثل سائر القوميات الأخرى، بغض النظر عن

الخلاف أو الاتفاق حول التجسيد العملي لهذا الحق .

ينبغي إذن التحلي بأكبر قدر من المسؤولية والجرأة والموضوعية والوضوح، بحيث نستطيع القول : من حيث المبدأ نعم لوحدة كردستان التاريخية أرضاً وشعباً، ومن حيث الواقع العالمي والإقليمي والمحلي ، والإمكان السياسي يمكن ، بل يجب، دعم كل الأشكال الوسيطة لحق تقرير المصير شريطة أن يستجيب للحد الأدنى من المضمون الفعلي لهذا الحق .

ي - رؤية عربية للقضية القومية

حسيبة عبدا لرحمن

إن للتاريخ منطقه وحركته الخاصة بعيداً عما يقال ويؤد لج عن حرق المراحل وغيرها ، حيث يفرض التاريخ صيرورته وقوانينه على الشعوب والدول المختلفة ، فكما فرض حركته في مشاريع النهوض والتوحيد القومي التي سبق وأنجزت في معظم القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر ، فأن قوانينه اخترقت المنطقة العربية تحت عنوان النهوض القومي العربي الذي جاء متأخرا وبلغ أوجه في نهاية الخمسينيات – الوحدة المصرية السورية – وبداية الستينيات ، إذ ارتبط إلى حد كبير مع مفهوم حركة التحرر لكنه بدأ بالانحسار والتعثر في بداية السبعينيات ليصل إلى ما وصل إليه الآن من ارتكاس للمشروع القومي العربي التوحيدي والذي ترافق مع نهوض المشروع القومي الكردي وهذه من المفارقات عقدت وتعقد العلاقات – الكردية العربية – وتوسمها بميسم الحذر والتخوف من المشروع القومي الكردي الذي بدأ نهوضه ونكسته ونهوضه من جديد في العراق ليتسع ويشمل تركيا الثقل السكاني الكردي الذي دفع الوعي القومي الكردي دفعة قوية لكن وضع كردستان العراق الحالي هو الذي حول الحلم الطائر في السماء إلى مجسد مادي، الأمر الذي أعطى إمكانية وفسحة جديدة للأمل في تحقيق انتصارات على الأرض وبأضعف الأيمان تحسين وضع الكرد في الدول الأخرى – تركيا ، إيران ، سوريا.

إن وجهة النظر التي تعتبر القضية الكردية قضية قومية تمثل وجهة نظر الأقلية من النخب العربية – النخب السياسية والثقافية العربية فالأغلبية العربية تطلع إلى القضية الكردية من زاوية الحذر والخطر وطالما ولجنا الرؤية العربية لابد من استكمال عرض الرؤى العربية المتعددة والمختلفة : أولها الرؤية الشوفينية العربية التي عززتها السلطات القومية الشوفينية التي لا تعترف أصلاً بوجود الأكراد إلا في حالة واحدة وهي " اعتبارهم جلب " من الدول الأخرى وبمعنى آخر أنهم ضيوف تطاولوا على المضيف ولهذا لا يعترفون بأي حق لهم في أوطانهم ، ورؤية ثانية تقر بضرورة الاعتراف بمواطنتهم وإعطائهم حقوقهم من تجنيس وغيره ووجهة نظر أخرى تضيف لهم الحق الثقافي، ومجموعة ضئيلة تعترف لهم بحق تقرير المصير سواء بالانفصال أو البقاء ضمن أوطانهم الحالية مع اخذ كافة حقوقهم كمواطنين من قومية أخرى – هذه الرؤية تتسق مع اعتبار نضالات الشعوب الكردية جزءاً من النضال التحرري في المنطقة سواء جمهورية مهاباد 1946 في إيران أو النضال في كردستان العراق أو تركيا- وكل رؤية تنطلق من منظومات معرفية

وإن كان النهوض القومي العربي كان عبر تجسيدات سياسية حزبية ، فإن نوبات النهوض القومي الكردي لم تختلف كثيراً عن النهوض القومي العربي إذ تم تشكيل أحزاب سياسية لها طابع قومي كردي ، الأمر الذي دفع السلطات السياسية إلى ممارسة المزيد من القمع والاضطهاد المزدوج ، القومي تحت عناوين كثيرة منها "التعريب أو التتريك" " والتفريس " والقمع السياسي المتعلق بالحريات العامة والمشترك مع مواطني هذه البلدان والذي يشكل الأكراد جزءاً منهم ولكن خلاصهم بدا في الوطن الرومانسي الذي يخلصهم من العذابات الواقعة عليهم ويحقق حلم الوطن " الجنة الموعودة " في العدل والمساواة مما دفع البعض إلى تبني القضايا القومية فقط الذي يؤدي إلى شرذمة القوى التي لها برنامجاً ديمقراطياً أسه المواطنة الحديثة والعقد الاجتماعي الذي يفسح المجال إلى تحقيق مواطنة الأكراد بما يعنيه الحصول على حقوقهم الكاملة.

لابد من التنويه أن ما يدور الآن من تساؤلات ارتيابية عربية حول القضية الكردية هي ابنة شرعية لهذه المرحلة التي طرحت قضية مهمة على المواطن العربي الذي لا يعرف عنها إلا القليل بسبب سياسات السلطات التجهيلية من جهة وبسبب عدم تبلور تيار قومي كردي فعال والذي يرجع إلى الخوف الذي سيطر على المنطقة ، قضية بدأت تطرح نفسها بقوة وبدل أن تقوم السلطات بالحل ولو بالحد الأدنى للمشكلة فإنها تعيد طرح القضية على أنها مشكلة ما بين القومية العربية والكردية وتشحن الرأي العام العربي بحيث تخلق مناخاً من العداوة والكراهية نأمل ألا تنجح بتحقيقه كي لا يأخذ بعداً صراعياً يضر بالقوميتين معاً ويندفع باتجاهات الكراهية والحقد والحروب بينهما وما يعني ذلك من دمار وقتل و و الخ كل ذلك يخضع لتطورات الأحداث في المنطقة من جهة ومن جهة ثانية إلى دور العامل الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي وتفاعلاته .

ومع الأسف الشديد فإن ممارسات السلطات السياسية في المنطقة العنجهية و الشوفينية اتجاه الأقليات القومية – الكردية بشكل رئيسي – وعدم اعترافها بأي حق لهم دفع بالكثير إلى المغالاة القومية كرد فعل والذي دفع و يدفع قسماً من العرب الذين يقرون بحقوق الأكراد إلى التعصب والوقوف ضد المطالب العادلة للأكراد وهذا ما علينا الوقوف في وجهه من خلال شرح وجهة النظر الكردية المعتدلة وشرعية مطالبهم وهذا يتطلب جهود الكرد و العرب معاً ومن خلال نضالهم المشترك من أجل الديمقراطية المتضمنة الحريات السياسية ، والمواطنة وسواها من القضايا المتفق عليها واعتقد أن تحقيق هذه المطالب

سيؤدي إلى قبول العيش ضمن هذه الأوطان وبعقد اجتماعي جديد .

ك - نحو عقد اجتماعي وتعايش مشترك ..

روني علي

لا شك أن تاريخ منطقتنا ملئ بتراكمات الممارسات القمعية والهمجية، المستندة على النموذج الشمولي، الاستبدادي، التسلطي، والتي أفرزت ثقافة يمكن أن نسميها في سياقها الموضوعي، بثقافة الإقصاء والصهر والإذابة، ثقافة التباهي بالذات (الأنا، القبيلة، العرق) وتقزيم الآخر وتشويهه، بل نفيه في أغلب الأحيان . ولا شك أيضاً بان هذه الثقافة – ثقافة الدم - قد زرعت في اللا شعور المجتمعي بذورها، وأنتجت فكراً استئصالينا ووعياً مشوهاً مشدوداً في كثير منه إلى الماضي، في إطار قولبته على انه انجازات وانتصارات وحضارة، وعلى ضوئه يقرأ الحاضر ويتفاعل معه، ويحاول أن يمد بجذوره وخيوطه إلى المستقبل، دون الوقوف على المآسي والمجازر التي ارتكبت – على مر التاريخ - بحق أبناء المنطقة، وذلك في سياق المهادنة مع تلك النزعة التي أفرزتها، إضافة إلى تلك الثقافة، سياسات الحكام الذين أتقنوا فن اللعب على مشاعر البسطاء من أبناء الأمة التي ينتمون إليها، وخلق توازنات فئوية، من خلال تغذية المنابع القومية والروحية والمذهبية والطائفية، تسهيلاً لتمرير مخططاتهم و تسويغ أعمالهم، مستندين في ذلك، بالإضافة إلى آلة القمع والقهر، على بعض النخب المثقفة وكتاب البلاط، لاستمالتهم إلى جانب سياساتهم بوسائل مختلفة، للانخراط في عملية تعميم تلك المشاريع والمخططات، والقيام بدور الواجهة لتجميل صورة الاستبداد، من خلال دغدغة مشاعر العامة، وذلك بالضرب على أوتارها الحساسة، والتي أدت في العديد من المحطات التاريخية إلى نسف مرتكزات الاستقرار المجتمعي، والتعاضد بين الشعوب والأفراد، وبالتالي إثارة النعرات وخلق حالات الفرقة التي تتسم بطابعه الشوفيني العنصري، الذي يولد مقابلاً له من ردود أفعال وتشنجات ذات أبعاد قومية ضيقة. وكانت هذه العوامل من الأسباب الرئيسية في الانتكاسات التي لحقت بالأرض والإنسان، بالفكر والمنطق، بسبب الخلل الذي كان يصيب من جراء ذلك في طرفي المعادلة – الأرض والإنسان – وعدم التكامل فيما بينهما، لأن إضعاف الإنسان و تقزيمه وتشتيت طاقاته يحول دون قيامه بواجبات الدفاع عن الأرض، أن لم نقل عدم التشبث به وهروبه من استحقاقاته.

بعبارة أخرى يمكننا القول، أن الاستمرار على ذات الثقافة وإفرازاتها وإرهاصاتها، ودون الوقف عليها وإعادة النظر في نتائجها لاستخلاص العبر والدروس، ستقود المنطقة بشعوبها وتلاوينها المختلفة إلى شفير الهاوية .

ولعل من المفيد لنا جميعاً كشعوب وأفراد متباينة في هويتها وثقافاتها، وشكل تعاملها وتعاطيها مع المتغيرات – وان كان في حدوده الدنيا– أن نعي حقيقة المصالح التي تشد من أزرنا، والقواسم التي تجمع آمالنا وأحلامنا، بدل الهروب من استحقاقات المرحلة والمستقبل، والركون إلى الأمجاد وأوهام التاريخ . لأن ما هو آت – حسب اعتقادي– يحمل لنا رسالة الهلاك، إذا ما ارتكزنا على ذات المفاهيم التي تآكلت بحكم التطور وتصارع القوى والتغيير في الموازين .

فالتنوع الثقافي والحضاري، واختلاف البنى والمكونات القومية والعرقية التي تتشكل منها منطقتنا، وخاصة في الدول التي تقتسم كردستان، وتوزع هذه المكونات وتداخلها في هذه الدول، ووحدة التاريخ والمصالح فيما بينهما، والإرادة نحو تحقيق الذات الإنسانية، التي دنست بأكثر من شكل ولون، وتحت يافطات مختلفة، ولخدمة أكثر من مشروع فئوي وطائفي وإقصائي، يشكل موزابيكاً جميلاً وعامل قوة ومناعة في وجه مجمل المؤثرات الخارجية والداخلية، التي تهدف النيل من إرادة أبنائنا، إذا ما أجيد التعامل معها وتمتينها وتسخيرها وتوظيفها، لخدمة تطور شعوبنا وازدهار بلداننا. فالسمة المستقبلية للثقافة العالمية، تتجسد في الإنسان أولاً وأخيراً، وتنطلق منه وتعود إليه، بما هو كائن، يطمح لتحقيق نوازع العقل المعرفي في صراعه وتحديه مع ظواهر الطبيعة وعوامل الشر، حاملاً في أولويات رسالته المعرفية، خدمة الذات الإنسانية، نابذاً لثقافة العرق وتجلياته وممارساته، محاولاً وأد شرور ما اقترفته وتقترفه العقول المريضة، وذلك من خلال محاربة بؤر الإرهاب الذي يستهدف الإنسان في إنسانيته، ومواجهة تحديات الفكر الشمولي . وان كان هناك بعض الخلل في توظيف الهدف، فذلك يعود بأسبابه إلى بقايا النزعات المريضة في الوعي المجتمعي ورواسب الفكر الشمولي، إضافة إلى تصارع الأنظمة ومراكز القوة لفرض سيطرة مصالحها الحيوية على الآخرين .

ومن هنا حري بنا نحن أبناء هذه المنطقة، أن لا نجسد خصوصياتنا الضيقة في إطار عموميات قضايانا المشتركة، آخذين بعين الاعتبار أن القضية الكردية بآفاقها وسبل معالجتها، تشكل نقطة الارتكاز والضمانة لتحقيق أمن واستقرار المنطقة، كون توزع الشعب الكردي والشعوب المتعايشة معه على رقعة جغرافية واحدة، وتداخلها فيما بينها، تفرض حلولاً مشتركاً انطلاقاً من تشاركية المستقبل والمصير، وهذا لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال تفهم الشعوب وقواه الحية لهذه الحقيقة، وعبر حوار مجتمعي ديمقراطي، يأخذ في أبعاده جدلية العلاقة بين الأنا والأخر، ليتحقق من خلاله عقد اجتماعي يتفهم

المكونات المتعايشة . فالمسؤولية – مسؤولية البحث عن آفاق أكثر سلمية وأكثر ديمقراطية – موزعة بين الجميع، وان كانت نسبة تحملها تتغير من طرف لآخر، بحكم أن البعض يشكل القومية السائدة ويمتلك مصادر السلطة والقوة، والبعض الآخر – ومنه الشعب الكردي - ما زال يعاني من صنوف الاضطهاد ومهدد في هويته وكيانه . لأن الأنظمة التي تتحكم بمصير شعوبنا قد فشلت في حلولها لقضايانا الوطنية، القسرية منها أو الترقيعية، بل ساهمت إلى حد كبير بسياساتها وممارساتها وحلولها الأمنية، على نسف أواصر التعايش والآمال المشتركة، وبذرت بذور الفرقة، والنعرات الطائفية والقومية، فلا بد أن تخرج الشعوب من كماشة مخططاتها وتحاور بعضها الآخر بمختلف مشاربها وانتماءاتها، لتتمكن من بناء ركائز المستقبل على قاعدة الاعتراف والاحترام المتبادل فيما بينها. هذا على صعيد المكون المجتمعي العام في منطقتنا .

أما بخصوص العلاقات الكردية العربية، يمكننا القول، بان ما يحدث الآن من بعض حالات الاحتراب والتناحر والاصطفافات اللا موضوعية واللا منطقية، والهجوم المنظم على الحالة الكردية، والذي ينجر إليه بعض النخب العربية المثقفة، وقواها السياسية، سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة، وخاصةً في سوريا والعراق، وبالأخص بعد حرب الخليج وانهيار النظام العراقي، هو امتداد، بالإضافة لتلك العوامل الآنفة الذكر، لسياسات الأنظمة ومنابع المدارس الشمولية، ورد فعل على سقوط المنظومات الفكرية القوموية أمام حركة التاريخ والتطور لا أكثر . لأن العقل والمنطق يقولان، انه لا يمكن لمن يدعي مناصرة الحقوق وتحقيق الديمقراطية وقضايا العدل، أن يقف على النقيض منهما إذا ما تعلق الأمر بالشأن الكردي . وإذا كانت قائمة المهاجمين على الحالة الكردية في الأوساط العربية لم تكن تتعدى أصابع اليدين في السنين السابقة، وكانوا من المحسوبين على الأنظمة، ويتم التعامل معهم كردياً، على أنهم جزء متمم للسياسة الشوفينية الرسمية، وأبواق لتصدير أزمات الديمقراطية والحريات العامة، فان ما يحدث الآن ينبئ بمستقبل محفوف بالمخاطر، وقد يؤدي بفكرة التعايش بين الشعبين إلى مصير أسود.

فعملية التحميل القسري للجانب الكردي بما جرى في العراق، والوقوف إلى جانب ممارسات السلطة في التعامل مع تداعيات أحداث الثاني عشر من آذار التي وقعت في القامشلي وملحقاتها، والتي افتعلت كنتيجة لتوازنات السلطة، وبمخطط فئوي سياسي، راح ضحيتها العشرات من أبناء شعبنا الكردي بين شهيد وجريح ومعتقل، ودخول بعض الرموز المحسوبة على الخط الوطني الديمقراطي، ومن هم في قائمة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمناضلين في سبيل قضايا الديمقراطية، إضافة إلى غالبية القوى الوطنية، وشن

الهجوم على الوجود الكردي واتهامه بالاستقواء، والمساس باستقرار الوطن وتخريب الأملاك العامة، على الرغم من تصريحات السلطة وعلى لسان السيد رئيس الجمهورية بعكس ذلك، - والتي نتفهم جيداً مغزاها ودلالتها - يبرهن على أن عملية التحليل السياسي لا تنبع من الحقائق بقدر ما هي نابعة من تلك المنابع التي لا ترى الأمور إلا من زاويتها الضيقة، وخدمة لفلسفتها الشمولية . ولا نغالي أن قلنا بان مثل هذا التوجه والرؤى والأفق ساهم ويساهم إلى حد كبير في زعزعة أمن واستقرار المنطقة، ويخدم بدرجة أكبر ما يحصل الآن في العراق، من تهديد مستقبله وهدم البنية التحتية فيه، وخلق حالة من الذعر بين أبنائه ، ابتداءً من مجازر عيد الأضحى التي وقعت في أربيل، مروراً بما حصل في الاحتفالات الدينية للأخوة الشيعة، وانتهاء بما يحصل الآن في كل يوم . لأن عملية خلط الأوراق بين الممارسات الإرهابية التي تستهدف الإنسان في وجوده، تحت شعارات زائفة، والمقاومة التي تهدف إلى تحرير الذات الإنسانية من صنوف الظلم والاضطهاد، ونضال الشعب الكردي في سبيل العيش بكرامة، تولد ثقافة مجتمعية، وترسخ ذهنية سياسية، أقل ما يمكن أن يقال عنها، إنها تشكل النقيض لفكرة التحرر من رواسب التخلف، وتعرقل تطور المجتمع بدرجة كبيرة.

ففكرة الوطن والمواطنة، ومفهوم الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، التي يتشبث بها الكثيرون، ويحاولون الدخول من خلالها لتمرير إفرازات ثقافة لم تعد تواكب مفاهيم العصر، قد شابها الكثير من الخلل والعيوب، بحكم ممارسات حكام وأنظمة المنطقة تجاه شعوبها، وارتباط مصالحها بمصالح الدول ذات القوة الاقتصادية، وفرضها – تلك الدول – لشروطها التي تمس – سواء بشكله المباشر أو غير المباشر – بمفهوم السيادة الوطنية نفسها، وقد أدخل عليها الكثير من التطور بحكم تطور الشعوب نفسها، والارتقاء الذي يحصل في العلاقات الدولية، والعلاقة بين الأفراد من مختلف القوميات والدول، بغض النظر عن القرب أو البعد الجغرافي، ناهيك عن الثورة التقنية، وخاصةً في مجال الاتصالات، وعولمة الثقافة، والتي جعلت من كرتنا الأرضية فسحة للتواصل بين مجمل الثقافات . أضف إلى ذلك، بلورة النزعة الفردية ترافقاً مع ما يحصل، والهاجس الذي يلف الإنسان كفرد، الخروج من القمقم الجغرافي الضيق، إلى عالم أوسع وأرحب .

لذلك لا بد من الإقرار بان الوطن الذي ننشده، هو الذي يقر بمواطنية المواطن، ويهيئ له المناخ لأن يتفاعل بكرامته مع مكونه الاجتماعي والسياسي، وهذا لا يمكن له أن يتحقق، دون الرضوخ إلى شروط التغيير ومتطلبات الديمقراطية، بدل توزيع التهم جزافاً في هذا الاتجاه أو ذاك، وتحميل هذا الجانب أو ذاك الطرف وزر أخطاء لم يتسببوا في ارتكابها،

وذلك بغية نسفه وإقصائه من دائرة الفعل والمشاركة الوطنية، وتقزيم الوطن بحجم مقاسات معينة، ليكون فسحة لذوي أفكار ومنابع محددة . فاشتداد حدة الهجمة المنظمة، في الآونة الأخيرة، على الحالة الكردية، واتهامه – قسراً – بنسجه للعلاقات مع جهات تعاديه الثقافة العربية، وتنبذها غالبية شرائحها، يصب في ذاك الاتجاه لا أكثر، خاصةً وان الوصف يصب في خانة العلاقات التي تهدد الكيان العربي القومي الجغرافي، دون الوقوف على حجم العلاقات العربية نفسها مع تلك الجهات، أو العودة إلى التاريخ والروابط التي تجمع شعوب المنطقة، وخاصةً الشعبين الكردي والعربي، والتي جلها مبنية على التعاضد والتكاتف، ومعجونة بالدم والمصير المشترك، والذي لم يلق منه الشعب الكردي سوى المجازر والويلات والدمار .

فالكثيرون من الذين ينسجون القصص من وحي خيالهم، عن علاقات الكرد بإسرائيل، أو تعاونهم مع قوات الحلفاء لاحتلال العراق، لا يقفون أبداً على التناقض الذي يلف أفكارهم وتصوراتهم، لأنهم – هم أنفسهم – كانوا وما زالوا يعتبرون الحالة الكردية خنجراً في خاصرة الأمة العربية، وعلى هذا الأساس كانوا يهللون لممارسات الطاغية صدام، إذا ما تعلق بالشعب الكردي، فكيف يطالبونه بالدفاع عن أسوار نظامه. والكثيرون منهم كانوا وما زالوا يمجدون – سواء في العلن أو في الخفاء – أي مشروع سلطوي يستهدف الذات الكردية، فكيف لهم مطالبة الكردي في أن يضحي من أجل الدفاع عن تلك المشاريع . والذين يرسخون في ذهنية الشارع العربي عداء الكردي للمشروع القومي العربي، باتهامه المساهمة باستدراج قوات التحالف واحتلال العراق، يحاولون إيهام أنفسهم، وغض الطرف عن طرق العبور التي سلكتها هذه القوات . فكم صوتاً عربياً عبر عن رفضه لممارسات الأنظمة بحق الإنسان الكردي، وعن استنكاره للأنفال ومجزرة حلبجة الشهيدة، التي ستبقى وصمة عار على جبين مرتكبيها، ونقطة سوداء في تاريخ العلاقات العربية الكردية، ودعا إلى تخصيص، ولو ساحة واحدة، في إحدى المدن العربية لإقامة نصب تذكاري لشهداء الخردل والسيانيد ..؟. مقارنة مع المسيرات التي نظمت تضامناً مع صدام حسين في شوارع العواصم العربية، تندد بالحصار على نظامه ..؟ وكم رأياً عربياً طالب بإنصاف الكرد، وحقه في الوجود الدستوري، والتعبير عن ذاته المميز في إطار الوطن الواحد، الذي يحترم حضارته المبنية على نتاج الجميع.. ؟ ، وكم هم الذين وقفوا إلى جانب قضية الأكراد المجردين من الجنسية، التي تتنافى مع أبسط حق من حقوق الإنسان، وكذلك الذين وجدوا أنفسهم في العراء بين ليلة وضحاها، نتيجة تطبيق مشروع الحزام العربي ..؟. وحتى لا نغالي في تصوراتنا نقول، بان القلة القليلة التي وجدت فيما أصاب الكردي من مجازر ومآسي، جرائم إنسانية، هي نفسها مقهورة ومقموعة من قبل الثقافة العربية

السائدة، شعبياً ورسمياً .

نعتقد أن المشهد السياسي والثقافي في واقعنا ينوء تحت وطأة العبء التاريخي، بل هناك من يزيده حملاً نتيجة قراءاته اللا مسؤولة، ومواقفه المسايرة لسياسات الحكام، دون أن يدرك انه بذلك يدفع بالآخر إلى خيارات قد لا تكون في مصلحة الجميع .

من هنا، ودرءاً لمخاطر المستقبل التي ستهدد مصيرنا بالاستناد إلى هكذا نموذج من التفكير، نناشد الرأي العام العربي وقواها الحية، وكذلك الجانب الكردي، عدم الانجرار إلى هكذا تفكير، وهدم كل ما تم انجازه تاريخياً بين الشعبين، بل ينبغي الدخول في حوارات مجتمعية، على أساس من التكافؤ والاعتراف بحقيقة الآخر، ورؤية الواقع كما هو، من أجل بناء مستقبل أوطاننا، والحفاظ على مصالح شعوبنا المشتركة، وتجنيب أجيالنا اللاحقة من شرور العقول المريضة والمخططات الهدامة .

ل – الأكراد والمتأسلمين والعروبيين
(ترجمة عن اللغة الكردية)

د. مدحت محمد سليمان

أيها الإخوة والأخوات :

أتكلم الآن كأحد المواطنين الذين عانوا من حملة التعريب، ومن ثم سُـلِـبَتْ منا أرضنا. وأتكلم كذلك على ضوء كلام السيد(ئازا حسيب قرداغى) المحترم ....

في أحد الأيام – عندما كنت في أوربا - دخلت في نقاش مع رجل عربي، بحضور 50 طالب أوروبي، وذلك عندما قال لي العربي:

- بما أنك مسلم اذا فأنت عربي.

ومع الاعتذار لكم،أيها الإخوة والأخوات ، فإنني قلت له في حينه :

- ما دام الأمر كذلك، أرجو إ ذا لا تعتبرني، بطريقتك هذه، مسلماً.

فردَّ علي :

- ليس مهماً أن تكون مسلماً، ولكن مادمت تتكلم باللغة العربية فأنت عربي. !!!!

رددتُ عليه :

- لو لم تكن اللغة العربية لغة إجبارية ومفروضة علينا، لما كان بإمكان احد منا – نحن الأكراد- قراءة القران.

وأردفتُ :

- نحن قوم مارستم الظلم بحقنا، ومع ذلك فنحن نمد لكم يد الصداقة، ومن المفروض أن يكون الأمر بالعكس: أي أن تمدوا أنتم يد الصداقة نحونا. الألمان - بعد الحرب العالمية الثانية - شكلوا وأسسوا جمعيات الصداقة مع كل من البولونيين ، والجيكوسلوفاك ، والدانمركيين. ومدوا لهم يد الصداقة، بالرغم منكل المظالم التي حلَّت بهم. وها نحن نمد لكم يد الصداقة ولكنكم ترفضون.

وشرحت له وللحاضرين :

- إن الظلم الذي حلَّ بشعبنا تضعونه دوماً على عاتق الحكومة والنظام، ولكن في سنة 1963 عندما شنَّ الحرس القومي هجومه علينا، فإن الذين سرقوا بيوتنا ونهبوها واحرقوها كانوا أفراداً من العشائر العربية، ولم يكونوا (النظام) العربي. وكان شيوخ العشائر في الحويجة يفخرون بذلك.

أيها الإخوة والأخوات :

لهذه الأسباب أنا أتكلم معكم باللغة الكردية، وأفخر بهذه اللغة، لان اللغة الكردية، إلى جانب اللغة العربية، قد أصبحت لغة رسمية في البلاد. وأعتقد بأن من الواجب عليكم أيضا أن تتعلموا هذه اللغة.

إذا ما بقي كردي واحد تمَّ تعريبه قسراً في كوردستان فإن من الصعب أن تكون صداقة بيننا.

نطلب منكم أن تقبلوا صداقتنا ولكن بدون تعريبنا، وكذلك بدون الاستيلاء على أرضنا.

د. مدحت محمد سليمان

د. محمد عزيز زازا

شكراً للأخ الدكتور عبد الحسين شعبان على طروحاته ، وعلى مواقفه التي كانت إلى جانب الشعب الكردي دوماً . قديماً وحديثاً، وهذا ما ينبغي الإشادة به. إلا أن لدي تحفّظاً على تخوفه من أن يلجأ الأكراد (أو بعض الأكراد) إلى تصوير العروبة كشيء مذموم ، و مرذول . فهذا التخوّف هو مبالغ فيه ، ولا داعي له ، وكان من الأفضل عدم الخوض فيه. إن هذا التخوف يبدوا لي كصدىً لمواقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية العربية (أحزاباً و حكومات) التي دأبت على التحريض ضد الأكراد، وما تزال .

أنا أعرف بأن موقف د. شعبان ليس هكذا . فلماذا ، ولمن هي هذه النصيحة إذن؟

على حدّ علمي لا توجد أحزاب كردية ، ولا قوى اجتماعية أو سياسية كردية ، ذات وزن على الساحة الكردستانية ، صوَّرت العروبة على أنها شيء مذموم . بالعكس : نادى الأكراد ، ولا يزالون ينادون بالأخوّة الكردية - العربية . وكلمة الأخ الرئيس مسعود البارزاني صبيحة هذا اليوم اختصرت الموقف الإيجابي للشعب الكردي برمَّته تجاه العروبة، وتجاه الأخوة الكردية - العربية عندما قال :

(...الشعب الكردي لم يحمل السلاح ضد الشعب العربي . الشعب الكردي حمل السلاح دفاعاً عن نفسه، واستجاب لكل مبادرة سلام، من أي نظام جاء إلى بغداد وحكم العراق. حتى في عام 91، عندما كان شعبنا ينزف دماً بعد عمليات الأنفال، والكيماوي، ذهبنا إلى بغداد.. وفي تصوري كان ذهابنا اكبر تضحية قدَّمتـُها لشعب كردستان، وللشعب العراقي برمته. عندما صافحت الأيادي التي قتلت أقربائي و أبناء أمتي دون وجه حق. ذهبنا من اجل مصلحة العراق، من اجل مصلحة هذا البلد.)

إن ردّات الفعل السلبية من قبل بعض فئات الشعب الكردي تجاه بعض الأحزاب القومية العربية، أو تجاه القوى الاجتماعية العربية الشوفينية، هي ردّات فعل وقتية، لها أسبابها الموضوعية، ولها مبرراتها كذلك . فحروب الإبادة الشاملة بالأسلحة الكيماوية، وسياسات التهجير والتعريب، وحملات الأنفال ، والمقابر الجماعية عبر عقود طويلة من الزمن، قد تركت آثاراً وجروحا قد تندمل، ولكن لا يمكن للشعب الكردي نسيانها، أو نسيان ذلك الصمت المطبق الذي لاذت به غالبية - إن لم نقل كل - وسائل الإعلام العربية، والنخب العربية، ومؤسسات المجتمع المدني العربية،الرسمية منها والمعارضة، طيلة سنوات الإبادة والتعريب والتهجير. هذا الصمت المقصود، الذي وصل – لدى بعض الأحزاب

التقدمية في سوريا ومصر – إلى الحد الذي أنكر حصول هذه الممارسات أصلاً. إن كل هذا لا يمكن نسيانه مطلقاً، ولا يمكن نسيان الأسباب والمبررات التي سيقت أو نظَّرت لهذه السياسات الشوفينية والعنصرية المطبقة ضد الشعب الكردي . ولكنها في كل الأحوال لم تؤد – ولن تؤد - إلى أن تقف القوى السياسية والاجتماعية الكردية، الفاعلة في عموم كردستان، إلى الوقوف موقفاً سلبيا من العرب أو القومية العربية. أو من القضايا المشروعة للأمة العربية. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى.

ولكن بالمقابل :

نحن نرى بأنّ هناك العديد من القوىً والأحزاب ، والمؤسسات ، والفضائيات ، ووسائل لإعلام العربية (عربية حقاً ، وليس محسوبة على العرب لغة فقط) – كما أشار الزميل إبراهيم اليوسف قبل قليل - هي التي تقوم بإذكاء نار الفتنة، وتنشر الفكر الشوفيني العربي ، وترعى النظرة الفوقية والاستعلاء العنصري ضد الشعب الكردي **(سواء كأحزاب قومية عربية ، أم أحزاب إسلامية ، أم قوي عربية منظمة تقود أحزاباً وحكومات عربية رسمية موجودة في السلطة ..) .**

وأضيفُ :

لا بل هناك العديد من الأئمة والمشايخ ورجال الدين العرب ممن يؤمون المصلين في صلاة
الجمعة ويخطبون فيهم، و يفتون محرضين الناس على قتل الأكراد (الكفرة عملاء إسرائيل والأمريكان!!؟؟) و ذبحهم، ويدعوا في فتواه إلى عدم التفريق بين المدنيين من الأكراد أو غير المدنيين منهم، كما جاء حرفيا في خطبة إمام جامع (الرسالة) في الموصل ً قبل أسبوعين. بل أن الإمام المذكور وَعَدَ في خطبته تلك، بأن كل من يقتل كردياً ستُقدَّمُ له مكافأة مقدارها مائة دولار. فمن أية جهة (أو دولة) تُصرف هذه الأموال يا تُرى؟ وإلام تهدف ؟

وهاهو عبد الباري عطوان في جريدته (القدس العربي) يكتب - بخبث - عن مأساة دارفور متباكياً عليها، مسمَّيا إياها بكردستان السودان !!.

* * *

سؤال أوجهه إلى النـُخـَب العربية المثقفة من خلالكم:

ماذا عن الأمازيغ ، والطوارق ، والشاوية ، والأقباط ، ومسيحيو المشرق من سريان

ومارونيين وآشوريين و كلدان . وماذا عن الأقليات المذهبية والدينية التي تشكل النسيج الغني لبلدان الشرق الأوسط (كالصابئة، والإزيديين، والعلويين ...الخ) ؟؟؟

أظن بأن النـُخـَب العربية مقصرة جداً. في حقِّ نفسها وشعوبها العربية، أولاً، وفي حق كل الشعوب والأقليات القومية الأخرى، والمذاهب والأديان والطوائف الأخرى، العريقة والقديمة قدم التاريخ في الشرق الأوسط . وعلى عاتق هذه النـُخـَب يقع أولاً وأخيرا تصحيح مواقفها، وإعادة قراءة حقائق التاريخ والجغرافيا في مجتمعاتها العربية، بروح علمية وعلمانية محايدة، وموضوعية، وصارمة.

النخب الثقافية العربية بحاجة إلى وقفة ومراجعة حقيقية مع النفس.أما نحن الأكراد فسنبقي دوماً – كما كنا دوماً – نحرص على الأخوة الكردية العربية. فلنا معاً تاريخ مشترك، وجغرافيا مشتركة، ومصالح مشتركة، وقد علَّمتنا التجارب المريرة والدموية كيفية الحرص عليها ، وعلـَّمتنا كذلك حدود درجة رعايتها. لا أقل، ولا أكثر.

د. محمد عزيز زازا

5- رسائل و برقيات

أ – رئيس جمهورية العراق

تلقت اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكردي – العربي رسالة من مكتب السيد رئيس الجمهورية غازي عجيل الياور. هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكردي – العربي

بناء على توجيهات سيادة الشيخ غازي عجيل الياور، اسمحوا لي أن أقدم لكم اعتذار سيادته عن حضور ملتقاكم التاريخي بسبب وجوده في مهمة رسمية خارج العراق.

ويسرني أن انقل تمنيات سيادته لمؤتمركم المحترم بالنجاح، وانه لعلى ثقة تامة بان جهودكم النبيلة ستساهم في تعزيز علاقات الاخوة التاريخية بين شعبنا الكردي والعربي وانه يدعو الله عز وجل أن يبارك جهودكم وكافة المخلصين عن طريق بناء عراق حر اتحادي ينعم فيه كل أطياف العراقيين بالسلام والاستقرار وإعادة البناء.

أرجو نقل احترام سيادته للسيد مسعود البارزاني المحترم راعي الملتقى.

وتقبلوا فائق التقدير.

مازن طالب الخضيري
مكتب رئيس الجمهورية
2004/9/

الاخوة والأصدقاء في جمعية الصداقة الكردية – العربية
الاخوة والأصدقاء في الملتقى الثقافي الكردي – العربي

تحية طيبة وبعد،

بخالص الشكر والتقدير تسلمت دعوتكم الكريمة للمشاركة في الملتقى الثقافي الكردي-العربي المزمع عقده في مدينة أربيل – كردستان العراق إنني وإذا أعبر لكم عن امتناني العميق وشكري الجزيل على هذه الدعوة ، أتقدم منكم بالاعتذار عن عدم إمكانية تلبيتها لأسباب عديدة تعرفونها جيداً .

أن شعبنا الفلسطيني الصامد ، الرازح تحت وطأة الاحتلال ويعاني أشد المعاناة من سياسات العدوان الإسرائيلي المتمثلة في القتل ، الاستيطان ، الجدار الفاصل ، تدمير المنازل ، الحواجز العسكرية ، قلع الأشجار ، الخنق الاقتصادي والقهر الإنساني ، يثمن عاليا مواقفكم الأخوية ودعمكم ومناصرتكم المستمرة لقضيته ومطالبه العادلة في تحقيق الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

أتمنى لملتقاكم التوفيق والنجاح وتحقيق أهدافه في تعزيز روابط الاخوة والصداقة والتعاون بين الشعبين ، راجيا الله عز وجل أن، يمن على العراق وشعبه الشقيق بالحرية والسيادة ووحدة وسلامة أراضيه لينعم بالأمن والاستقرار والازدهار .

وفقكم الله وكلل مساعيكم بالنجاح

أخوكم
محمود عباس "أبو مازن "

ج – برقية جمعية الصداقة الفلسطينية - الكردية

حضرة الأخ صلاح بدر الدين المحترم.
حضرات الاخوة أعضاء الملتقى الثقافي الكردي - العربي المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله

من فلسطين المحتلة ... من وقفية صلاح الدين ... ابعث إليكم باسمي واسم جميع زملائي أعضاء جمعية الصداقة الفلسطينية الكردية، بأحر تحياتنا وأصدق تمنياتنا لكم ولمؤتمركم بالتوفيق والنجاح.

كنا نرغب في مشاركتكم أعمال مؤتمركم الهام هذا ، إلا أن الظروف التي تعرفونها جيداً، وانشغال بعض الأخوة في هذه الفترة بالذات، تحول ما بيننا وبين حضور المؤتمر. ولعلكم تدركون مدى عمق الروابط التاريخية والكفاحية التي تربط بين شعبينا الشقيقين، والتي نرى فيها الاساس والمحدد للعلاقات العربية الكردية في المنطقة.

كلنا أمل في أن تكون بيننا علاقات عمل منتظمة، ونتطلع في هذا السياق الى وضع خطة مشتركة لتطوير هذه العلاقات وتفعيلها في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك تبادل الوفود والزيارات بين الشخصيات والهيئات الاجتماعية من الشعبين. نشير هنا إلى أننا نرغب في التنسيق معكم لإرسال وفد عن جمعيتنا لزيارتكم بعد الاتفاق معكم على موعد الزيارة.

في الختام، نود التعبير عن تضامننا مع الشعب الكردي الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والديمقراطية في عراق ديمقراطي متحرر موحد ومزدهر.

أخوكم
د. نافع الحسن
رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية الكردية

د - برقية الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي
الأستاذ نصير كامل الجادرجي

الملتقى الثقافي الكوردي – العربي / أربيل

اشكر لكم دعوتكم الكريمة لي لحضور اجتماعاتكم في مدينتكم التاريخية العريقة ولكن وجودي خارج العراق للعلاج حال دون مشاركتي معكم / بجهودكم الخيرة والمثمرة في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية والصداقة العربية الكوردية . أتمنى أن تنتهي اجتماعاتكم بتوصيات تعزز مسيرة شعبنا العراقي بعربه وكورده وخياراته الوطنية في تحقيق الديمقراطية وتعزيز النظام الفدرالي البرلماني التعددي .

والسلام عليكم

نصير كامل الجاد رجي
الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي

هـ - برقية محمد غانم

الاخوة في الملتقى العربي الكردي

السلام عليكم ورحمة الله
أتقدم لكم بأحر الأمنيات والتمنيات بنجاح مؤتمركم المنعقد في مدينة هولير في كردستان العراق.
ونظراً لظروفي الخاصة والضغوط التي نحن بها من وقع الإرهاب الشوفيني الفاشي للبعث وعفالقته أرجو التكرم بقبول اعتذاري عن حضور المؤتمر الذي أتمنى من كل قلبي أن يكون حواراً صادقاً بعيداً عن المجاملة والنفاق واللغة الدبلوماسية ، وأرجو أن لا يكون نسخة عن الحوار بين الشمال والجنوب أو الحوار الإسلامي المسيحي أو الحوار السني الشيعي ، حيث الكل مختلف ولا يجمعهم أي شيء سوى ، الكذب على المنابر راجياً من

الحوار العربي الكردي أن يصل إلى قناعة كاملة ومن موقع الاختلاف .. الحضاري أن هناك عرباً وأكرادا وأتراكا وفرسا وبكل أسف ابتلى الشعب الكردي بجيران سيئين على الأغلب في هذا الحاضر المعاش.
أتمنى لكم ولمؤتمركم الموقر التوفيق وللشعب الكردي الأمن والسلام وحق تقرير المصير والازدهار إلى جانب إخوته في الإنسانية أبناء قومي العرب عاشت الاخوة العربية الكردية نعم لحق تقرير المصير للشعب الكردي نعم للحرية والسلم والديمقراطية .

وفقكم الله

أخوكم
محمد غانم

و - برقية د. أحمد الطيبي

السيدات والسادة أعضاء اللجنة التحضيرية

أشكركم على دعوتكم الكريمة وكان بودي المشاركة ولكنني اصطدمت بقرار حكومي إسرائيلي يمنع مواطنيها من زيارة العراق لأسباب أمنية أتمنى لكم الموفقية وشكراً .

القدس – 14-9-2004

العضو العربي في الكنيست
د. احمد الطيبي

ز - برقية نزار نيوف

الأستاذ العزيز صلاح بدرا لدين - أربيل

بعد تحية
أكتب لك الآن لأعرب عن عميق أسفي إزاء عدم تكمني من حضور المؤتمر ، وأشعر بالأسى لفوات هكذا فرصة. وقبل هذا ، أكتب لك لأتقدم بالشكر الجزيل لكم ولجميع من تمثل على وسام الصداقة الذي شرفتموني به ، وأرجو أن أكون جديراً به وبمحبة وصداقة الشعب الذي كرمني به.
أرجو أن يتاح لي لقاؤكم في أقرب فرصة.

مع خالص الحب والتحية والتقدي

نزار نيوف
باريس 2004/9/27

ح - برقية الأمير حسن بن طلال

الاخوة المحترمين

تحية طيبة ، وبعد
إشارة إلى الدعوة المرسلة من قبلكم لحضور " الملتقى الثقافي الكردي – العربي " ارجوا قبول اعتذارنا عن عدم المشاركة . راجين لكم النجاح فيما تسعون إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

مجلس الحسن
الأمير حسن بن طل

ط - برقية عبدا لرحمن الراشد

الاخوة الأساتذة في اللجنة التحضيرية

جمعية الصداقة الكردية – العربية
أربيل

تحية طيبة
سعدت بدعوتكم الكريمة لحضور " الملتقى الثقافي الكردي – العربي " وكان بودي حضور هذه المناسبة الثقافية القيمة لولا وجود ارتباطات سابقة حيث سأكون خلالها خارج المنطقة . في الوقت نفسه يهمني أن التقيكم في زيارة مقبلة ، متمنيا لكم دوام التوفيق ، ومكررا اعتذاري لعدم تمكني من المشاركة .

عبد الرحمن الراشد – دبي

ي - برقية د. كاظم حبيب

برلين في 7/9/ 2004

الأخوات والإخوة الأفاضل رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية للقاء الصداقة الكردية – العربية/ كردستان – أربيل

تحية طيبة وبعد .
تسلمت ببالغ الشكر والاعتزاز دعوتكم الكريمة للمشاركة في اللقاء المزمع عقده في أربيل (هه ولير) لتمتين الصداقة الكردية – العربية ، التي تشكل حجر الزاوية في النجاحات التي يمكن تحقيقها لمستقبل العراق الديمقراطي الفيدرالي الحر ولسعادة الشعبين والقوميات الأخرى.
وقد بذلت في السابق جهداً لعقد مثل هذا اللقاء، ويسعدني أن يتحقق اليوم على أرض فيدرالية كردستان العراق، أتمنى له النجاح وتحقيق المهمات الملقاة على عاتقه.
يؤسفني جداً عدم المشاركة في هذا اللقاء بسبب التزامات سابقة مع منظمات ألمانية غير حكومية لإلقاء محاضرات حول الوضع في العراق وفي كردستان العراق ، إذ وصلتني الدعوة في وقت متأخر وليس في الإمكان تغيير المواعيد ، من المؤسف إني لم أتسلم الدعوة التي ذكرتم بأنكم قد أرسلتموها في شهر آب/ أغسطس 2004 . ويبدو أنها قد فقدت في خضم البريد الإلكتروني الذي يحمل معه الكثير من الفيروسات .
لكم شكري وتقديري ثانية وتمنياتي للقاء بالنجاح الباهر وتعزيز الاخوة والصداقة العربية – الكردية ومع بقية القوميات في العراق . أتمنى لفيدرالية كردستان التقدم والازدهار في

إطار عراق مدني ديمقراطي حر .
تحياتي القلبية الحارة لكم ولجميع الأخوات والإخوة المشاركين في اللقاء.
مع خالص التقدير والمودة

د. كاظم حبيب
برلين

ك - برقية حسين العودات

السادة اللجنة التحضيرية للملتقى الكردي – العربي

تحية طيبة وبعد :

تلقيت بسرور دعوتكم لي للمشاركة في الملتقى المزمع عقده في مدينة أربيل.
أعبر عن سعادتي بعقد مثل هذه الملتقيات التي من شانها تعزيز الحوار والتفهم والتفاهم والشراكة بين الشعبين العربي والكردي في مختلف المجالات ، خاصة في ضوء الظروف الجديدة الإقليمية والدولية، وصولاً إلى تعايش مبني على الاعتراف المتبادل بالحقوق وشراكة كاملة متكافئة .
لعله من نافل القول التأكيد على عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين العربي والكردي ، وعلى ماضيهما المشترك ومصالحهما المشتركة ومستقبلهما المشترك ، رغم ما تعرضا له من مظالم عديدة خلال التاريخين الحديث والمعاصر من قبل قوى استعمارية وأنظمة مستبدة وطبقات مستغلة ، وقد حان الوقت لكل من الشعبين لبناء ثقافته وتأكيد خصوصيته وتقرير مصيره ، وبعيداً عن ردود الفعل والاستفزاز والثأر، ومن خلال حوار بناء ومواجهة مسؤولة لظروف الواقع وآمال المستقبل.
إنني لسوء حظي لا أستطيع السفر بالسيارة ولو لمسافة قصيرة لأسباب صحية ، فأرجو قبول اعتذاري عن المشاركة ، مع تمنياتي لملتقاكم بالنجاح .

دمشق 2004/9/8

حسين العودات
كاتب وصحفي من سورية

ل - برقية رابطة المرأة العراقية

برقية تهنئة

الاخوة في جمعية الصداقة – الكردية العربية المحترمين الاخوة المشاركين في الملتقى الثقافي الكردي– العربي المحترمين نحن في رابطة المرأة العراقية نحيي ملتقى العرب والكرد للتحاور ومعرفة آراء وأفكار وهموم طرف من الأطراف ، ونتمنى لهذا الملتقى النجاح والخروج ببرنامج عملي يعزز الاخوة العربية – الكردية .

لقد ساهمت رابطة المرأة العراقية منذ تأسيسها في عام 1952 في تعزيز التقارب والتلاحم بين الشعبين العربي والكردي . وكانت مؤمنه منذ تأسيسها في إحقاق الحقوق المطلوبة للشعب الكردي بما في ذلك حق تقرير المصير.

مرة أخرى نحييكم أيها الاخوة ونتمنى لكم وللقائكم النجاح والتوفيق .

رابطة المرأة العراق
بغداد

م - برقية من المؤرخين الديمقراطيين العراقيين

المؤرخون الديمقراطيون العراقيون يباركون انعقاد الملتقى الثقافي الكوردي – العربي وكلهم أمل وتطلع كتابة تاريخ نضال الشعبين العربي والكردي ماضياً وحاضراً بعيداً عن التدليس والتزوير والنفاق ... تاريخ ناصع وغد مشرق زاهر . اكرر تبريكاتي لأخواتي وزملائي المؤرخين الديمقراطيين بالنجاح والتوفيق .

عن المؤرخين الديمقراطيين العراقيين
الدكتور حميد مجيد هدو / بغداد
2004/9/18

ن - برقية التجمع الوطني التركماني
إلى جمعية الصداقة الكردية العربية

بمناسبة انعقاد مؤتمركم الموقر تقبلوا منا كل التمنيات المخلصة لنجاح مؤتمركم هذا لتعزيز وترسيخ أواصر العلاقات التاريخية بينكم وبين سائر شعوب المنطقة وخاصة في كردستان الحبيبة والعراق وبهذه المناسبة العطرة نجدد عهدنا نحن التركمان الوطنيون أن نكون سنداً وعوناً لمؤتمركم لتحقيق عراق ديمقراطي برلماني تعددي قوي ومجتمع يسوده العدل والمساواة والتسامح.

ودمتم للإخاء

المجلس الرئاسي
للتجمع الوطني التركماني
2004/9/16

س - برقية عبد العالي الحميداوي
إلى اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكردي – العربي

تحية الاحترام والتقدير . وبعد
نتقدم إليكم باسم اتحاد أبناء الفراتين ، عشائر الفرات الأوسط خاصة بأزكى آيات التهاني لانعقاد الملتقى الأخوي في عاصمة إقليم كردستان العراق ، أربيل .
إننا نعتقد أن هذا الملتقى إضافة حقيقية صادقة لتعزيز أواصر العلاقة بين الشعبين الشقيقين ولروح الاخوة الصادقة آملين. أن يتمخض عن النتائج المرجوة لخدمة العراق والحرية ، العراق الحر الديمقراطي الاتحادي الأمن المزدهر .

والسلام عليكم

الشيخ
عبد العالي الحميداوي
أمين عام اتحاد أبناء الفراتين
2004/9/17

ش - برقية د. عباس شبلاق
الاخوة الأعزاء منظمي المؤتمر

تحية طيبة وتقدير
أشكركم على الدعوة التي وجهتم للمشاركة في مؤتمركم الهام وحسن التوقيت . أن ظروفا خاصة تحول مع الأسف دون أن أكون معكم وان أحقق حلم قديم بزيارة كردستان العراق الحبيب .
أتمنى لمؤتمركم النجاح في تحقيق أهدافه في التقريب بين شعوب المنطقة في إطار من الحرية والسلام وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون في وطن يصون حقوق الجميع ويحفظ هوية وحقوق أقلياته دون تمييز.

د. عباس شبلاق
جامعة أوكسفورد – بريطانيا
2004/8/15

ص - برقية د. برهان غليون
الاخوة الأعزاء في الملتقى الثقافي الكردي

يؤسفني أن لا استطيع ، بسبب التزاماتي الجامعية في بداية العام الدراسي ، تلبية دعوتكم الكريمة والمشاركة في ملتقاكم شديد الأهمية . لكم خالص تحياتي والدعم والتأييد.

مع خالص المودة

د. برهان غليون

تنـويـــه :

من باب الوفاء والتقدير تتقدم اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكردي العربي بالشكر الجزيل لكل من :

- د. سوسن عساف لدعمها واسنادها للجنة التحضيرية بخصوص الدعوات، وقد اعتذرت عن حضور لأسباب قاهرة.

- د. سعد ناجي جواد الذي ساهم بالرغم من الظروف الاجتماعية الصعبة التي مر بها في فترة انعقاد الملتقى بكل جهوده في العمل من أجل انجاحه وكان قد أبلغ اعتذاره عن الحضور في رسالة خاصة.

- الاستاذ عبدالوهاب القصاب مدير مركز الزمان للدراسات الذي قدم دعمه للجنة التحضيرية واعتذر عن الحضور في رسالة خاصة.

تلقت اللجنة التحضيرية للملتقى الثقافي الكردي العربي الرسالة التالية عبر البريد الالكتروني من الفرع الثالث –مةلبةندى سآ- :

بعد التحية

نحن من المركز الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني (في أربيل) نبلغكم بأننا سوف نشارك في المؤتمر مع الشكر والتقدير.

2004/8/28
المركز الثالث هولير للاتحاد الوطني الكردستاني

كما تلقت اللجنة التحضيرية رسالة اخرى من المركز الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني هذا نصها:

تم تسليم دعوات التالية أسماؤهم:

1- كاك دكتور برهم. 2- كاك نوشيروان. 3- د. فؤاد معصوم.
4- د. كمال خوشناو. 5- شيركو بيكه س. 6- بختيار أمين (وزير حقوق الانسان). 7- د. عزالدين مصطفى رسول. 8- مكرم طالباني. 9- أكرم محمد نجيب. 10- عطا قرداغي. 11- د. كمال فؤاد. 12- د. محمود عثمان.

ملاحظة :
سلمنا دعوة السيد مام جلال وكذلك دعوة السيد كوسرت رسول الى الأخ عثمان خزنة الذي سلمهما بدوره.

2004/8/23
عثمان أحمد علي

6 - البيان الختامي

البيـان الختـامي للملتقـى الثقافي الكردي - العربي

في الفترة مابين 17- 2004/9/20 انعقد الملتقى الثقافي الكوردي العربي في مدينة أربيل عاصمة إقليم كوردستان بدعوة من جمعية الصداقة الكوردية – العربية تحت شعار (اتحاد اختياري وشراكة عادلة) . حضر الملتقى أكثر من 500 شخصية سياسية و فكرية وثقافية من العراق و عدد من البلدان العربية . ودارت خلال الملتقى مناقشات مستفيضة بروح حوارية وقدمت مجموعة من المداخلات والدراسات القيمة التي أغنت الملتقى وعمقت الإدراك بضرورة استمرار عملية الحوار الايجابي بين النخب الفكرية والثقافية والسياسية للأمتين العربية والكردية وتحويلها إلى تقاليد راسخة وغير موسمية .

وأبرزت وقائع الملتقى الحاجة إلى إيلاء القضايا الاستراتيجية والعملية والميدانية على حد سواء اهتماما إضافيا بغية الإسهام الحقيقي في إزالة العقبات التي تعترض بناء جسور متينة بين الكورد والعرب ، وكذلك إرساء الأسس الصحيحة والحضارية لمجتمع مدني متصالح مع ذاته ومع العالم بعد عقود من الاضطراب والاغتراب والتعثر الذي شاب العلاقات بين العرب والكورد . واستخلص الملتقى أهمية إعادة بناء الكيانات السياسية عبر آليات ومؤسسات حضارية ديمقراطية قادرة على استيعاب التحديات التي تفرضها مرحلة الانتقال إلى النظام البرلماني التعددي ، وفيما يخص العراق أكد الملتقون تبني و دعم الخيار الديمقراطي الفدرالي.

وأولى الملتقى انتباها خاصا إلى ضرورة تجسيد آليات عملية مناسبة لحل الإشكاليات التي تواجهها شعوب المنطقة وتتوقف عند العناوين الأساسية والتحولات والوضع السياسي الراهن في العراق ولاسيما العملية السياسية الجارية وضرورة استنفار كل الطاقات للمساهمة الفعالة فيها وثمن المزايا الايجابية التاريخية والحضارية التي جاء بها قانون إدارة الدولة في العراق الذي وضع العلاقات بين العرب والكورد على الطريق الصحيح ، وأفسح المجال لإعادة هيكلة الدولة العراقية بعد أكثر من ثمانين عاما من المركزية ، ونبذ العنف والإقصاء والقمع من العلاقات بين مكونات الشعب العراقي من العرب والكورد والتركمان والآشوريين والكلدان وبقية الفئات .

ودعا المؤتمرون المثقفين العرب والكورد لتهيئة الرأي العام لضرورة تكثيف المساعي لإشاعة أجواء الاحترام المتبادل وتوسيع قاعدة الحوار وتعميم ثقافة تلتزم بحقوق الإنسان تنسجم مع المواثيق الدولية والمرجعيات الإنسانية والروحية العظيمة التي كانت المنطقة مهدا لها ، ونبذ ثقافة الخوف .

ويؤكد الملتقى ضرورة تحويل مستويات التفاعل والحوار حالة معرفية فكرية مفعمة بالثقة المتبادلة لا تقتصر على الجانب السياسي ، وإشاعة الحوار أفقيا في المجتمع لأن النجاح في هذه المهمة يعني ازدهار العراق ودول المنطقة في سياق التنمية الإنسانية والبشرية والاقتصادية ، ويعزز دورها في الاستقرار الإقليمي والدولي .

وأبدى الملتقى تفهمه للوضع الكردي في دول الجوار داعيا إياه إلى معالجته بروح التسامح والديمقراطية لأن الحل العسكري والأمني اثبت فشله الذريع لاجتراح الحل للمعضلة الكردية. واستقبل الملتقى الكلمة الافتتاحية القيمة التي ألقاها راعي الملتقى الأستاذ مسعود البارزاني بتقدير كبير لما فيها من روح ايجابية بناءة وصريحة جسد خلالها مواطن القوة والوهن في العلاقة العربية الكردية داعيا للمصالحة والمشاركة الايجابية بين الشعبين العربي والكوردي على أساس تضمين الدستور الدائم لمبادئ أساسية لقانون إدارة الدولة العراقية ومعالجة الآثار السلبية لسياسة التعريب والتغييرات الديموغرافية التي أحدثها النظام السابق في إقليم كردستان العراق ولاسيما في محافظة كركوك بهدف تخريب العلاقات بين مكونات الشعب العراقي ، واعتبر البارزاني قانون إدارة الدولة العراقية نقطة انعطاف كبرى في مجال إصلاح هيكلية العلاقات بين العرب والكورد وإعادتها إلى المسار الصحيح .

اللجنة التحضيرية

هولير 2004/9/19 **للملتقى الثقافي الكردي العربي**

بـلاغ صـادر عـن اللجنـة الـتحضيريـة
للمـلتقى الثقـافي الكـردي العـربـي
حول منح أوسمة الصداقة

باختتام أعمال الملتقى الذي دام ثلاثة أيام أقامت اللجنة التحضيرية وحسب ماهو مقرر في البرنامج حفلا فنياً ساهراً للسادة الضيوف وفي بدايته تم توزيع أوسمة الصداقة على عدد من المثقفين والمناضلين العرب من العراق وسورية الذين قاموا بدور بارز في تعزيز الصداقة بين الشعبين العربي والكردي ومساهمتهم في تحقيق التقارب بين نخب الشعبين وإبدائهم مواقف تضامنية مع قضايا الشعب الكردي العادلة .

وفي ما يلي أسماء السيدات والسادة من الأصدقاء العرب الذين نالوا أوسمة الصداقة :

من العراق :

1- حميد مجيد موسى 2- د. عبدا لحسين شعبان 3- د. منذر الفضل 4- عدنان حسين 5- تامر الدليمي 6- د. بلقيس محمد جواد 7- د. عامر فياض 8- المحامي عبيد خضير جبر
9- د. أزهار عبد الكريم
10 – د. احمد العبيدي .

من سورية :

11- أصلان عبد الكريم 12- جهاد نصره 13- محمد غانم 14- أكرم البني 15- حسيبه عبدا لرحمن 16- أنور البني 17- جورج كتن
18- نضال درويش 19- نزار نيوف 20 – عصام دمشقية .

اللجنة التحضيرية
للملتقى الثقافي الكردي العربي

هولير 2004/9/20

8- متابعات وأصداء

أ - نحو" الملتقى الثقافي الكردي – العربي"

بقلم : صلاح بدرا لدين
" الصوت الآخر "

من المزمع أن تشهد العاصمة هولير في أواخر أيلول/ سبتمبر القادم حدثاً سياسياً – ثقافياً هاماً بالتئام عقد" الملتقى الثقافي الكردي- العربي" من النخب الثقافية وممثلي التيارات السياسية والفكرية العربية والكردية في العراق وسورية بوجه خاص وسائر البلدان العربية والأوروبية ومناطق الشتات، وتأتي الدعوة من – جمعية الصداقة الكردية – العربية – في هولير لهذا المنتدى الحواري وبدعم وإسناد القيادة السياسية الكردستانية في وقت يتسم بالدقة تمر فيه منطقتنا بظروف استثنائية للغاية وتواكب فيه شعوبنا مسيرة نيل استحقاقاتها بعد حدوث الزلزال العراقي الذي تساقط من جرائه أعتى الدكتاتوريات في المنطقة وفي العالم وفتح آفاقا جديدة واسعة أمام الشعب العراقي ليعيد بناء العراق الديمقراطي الفدرالي ويرسخ اتحاد قوميتيه الرئيستين على أساس اختياري طوعي وليقدم للمنطقة نموذجاً في الوطنية الصادقة والديمقراطية الحقيقية والتعايش بين الشعوب والقوميات والسلام الأهلي والمساواة في توزيع السلطة والثروة بين مكونات العراق وسلوك طريق سليم بناء في التنمية والتطوير الاقتصادي ووضع قاعدة سليمة في التعامل مع الجوار على أساس القانون الدولي والمصالح المشتركة والتكامل بعيداً عن الحروب والمنازعات ونوازع العدوان.

لاشك أن هذه المبادرة الخلاقة في الدعوة لمواصلة الحوار الكردي- العربي وفي ظروفها الذاتية والموضوعية المواتية وتوفر مستلزمات انعقاده في كردستان ما هي إلا إحدى ثمرات ونتائج تحرير العراق من الدكتاتورية وسيادة لغة التحاور والتفاهم والوئام بدلا من تصفيه المقابل وتجاهل الآخر وأجواء الاحتراب والعداء، وهي بدون شك استمرارية لنهج النخب السياسية والثقافية في كردستان العراق التي لم تأل جهداً في يوم من الأيام من اجل نصرة لغة الحوار وخطاب التسامح والتعايش السلمي مع الصديق العربي وحل القضية الكردية عبر الحوار والتفاهم والتوافق وعلى قاعدة راسخة سليمة.
من الجهة الأخرى وأمام تصاعد المد التدميري الإرهابي الأعمى في العراق وفي ساحات أخرى من الشرق الأوسط ومناطق من العالم والمتميز بالوحشية والتعصب القومي والديني والمذهبي وأمام دعوات وممارسات الإثارة والانتقام التي تقف من ورائها قوى ظلامية وتنظر لها تيارات فكرية ومجموعات سياسية هدفها تعميق الهوة بين القوميات والشعوب والأديان وتسعير الاقتتال عبر العمليات الإجرامية بكافة الوسائل والطرق

وتحت مختلف الذرائع والشعارات تأتي هذه المبادرة الكردية للحوار بين نخب كتلتين بشريتين متجاورتين أصيلتين في هذه المنطقة بمثابة التحدي التاريخي لما يجري من حولنا، والمحاولة الجادة في التصدي لإرادة الشر والسلوك العنصري والإرهاب الأصولي والدعوة الصادقة في مناقشة قضايانا المشتركة والتأسيس لبنود شراكة عادلة وبرنامج للاتحاد الاختياري وبالأخير وضع الاستراتيجية الصلبة للصداقة بين الكتلتين الكردية والعربية في الشرق الأوسط .

* * *

لم تنقطع سبل التواصل والتعايش بين الكرد والعرب منذ قرون فبحكم الجيرة الجغرافية بين كردستان وجزيرة العرب ارتسم تاريخ مشترك في حياة أبناء المنطقتين على الصعد الثقافية و المعاشية والروحية وحسب الروايات التاريخية سبق تواصلهم الإسلام بمئات السنين وبدأ فعلياً خلال حكم الفراعنة في مصر وإمبراطورية – ميديا- التي بسطت سيطرتها على كردستان. ولاشك أن الفتوحات الإسلامية في القرن السابع قد أدت إلى مزيد من التلاقي والتفاعل والتعارف عن كثب بعد وصول طلائع – الفاتحين – العرب إلى ديار الكرد منطلقين من الجزيرة العربية صوب الشمال. وكان لمساهمة النخب الكردية في نشر الدعوة من علماء وفقهاء وأئمة ورجال دين الوقع المؤثر في تعزيز التواصل الإنساني والتعرف عن كثب على أحوال وتقاليد وحضارة البعض ولم يمر وقت طويل حتى تحول الكرد إلى تعلم اللغة العربية بغية قراءة – القران- والحديث النبوي وانتشرت الطرق الصوفية و التكايا المنبثقة عن الدين الجديد في طول كردستان وعرضها، وتوجه البعض من الفقهاء الكرد إلى مكة والمدينة، والقدس والشام والقاهرة واليمن.
شكل العصر الأيوبي محطة بارزة في العلاقات الكردية – العربية وقام صلاح الدين الذي انطلق جدوده من – دوين- أربيل في كردستان العراق مع جيش من المقاتلين بإعادة كتابة تاريخ الشرق من جديد وتغيير صورة شعوبها التي بانت وكأنها تقبل الضيم وتعجز عن الدفاع عن النفس والقيم والحقوق، ونجح في مواجهة الهجمة – الصليبية – والتصدي للغزاة الطامعين، وتحرير بيت المقدس من الاحتلال العسكري الأوروبي الذي فرضه نبلاء وأمراء وإقطاعيو العائلات المالكة في ألمانيا وفرنسا وايطاليا، لم يكن سر صلاح الدين يكمن في شجاعته وتفاني جنوده فقط بل كان في سعة معرفته بالأحوال السياسية المحيطة وبإستراتيجية المواجهة الحضارية وطرق التعامل مع الخصم، فقد قاد حملة الدفاع عن الأرض والمقدسات العربية والإسلامية وهو كردي وواجه. جحافل – الصليبيين- وهم من قوميات عديدة ويتكلمون لغات مختلفة، وحرر بيت المقدس وهو موئل مقدس للديانات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية واستطاع في خضم هذا

البحر من تزاحم الأقوام والديانات والمذاهب و الإثنيات أن ينتصر ويوحد الصفوف ويميز دينيا بين المعتدي – الأجنبي- والمقيم – الوطني- ويتسامح في الوقت المناسب مع أعدائه ويضمن الحرية للمعتقدات وإقامة الطقوس وممارسة الزيارات للاماكن المقدسة عند مختلف الديانات، وبذاك ضرب مثالا مازال يستشهد به لدى مثقفي الغرب حول التعايش بين القوميات والتعددية واحترام الآخر والذي يرتبط باسم صلاح الدين كنهج متكامل أحوج ما نكون إليه بعد أكثر من ثمانية قرون.

وقد واصل الكرد في مختلف أجزاء كردستان التي توزعت بين تركيا وإيران والعراق وسورية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية عيشهم المشترك مع عرب العراق وسورية وساهموا بكل قواهم في معارك التحرير والاستقلال وقدموا الغالي والرخيص من اجل التقدم والبناء وانخرطوا في الحركات الوطنية والمعارضة الديمقراطية في سبيل التغيير والإصلاح وحل القضية القومية الكردية بأسلوب الحوار السلمي ولم يمارسوا في جميع ثوراتهم وانتفاضاتهم من اجل حقوقهم المشروعة سوى الدفاع عن النفس أمام الهجمات العنصرية وحروب الإبادة وعمليات التطهير العرقي والاستئصال والأسلحة الكيمياوية والتهجير والاقتلاع، ولم يمارسوا طوال تاريخهم أي عمل إرهابي تجاه الآخرين بدوافع عنصرية أو دينية أو مذهبية وظلوا متمسكين وخلال أكثر من نصف قرن بالحل الوطني الديمقراطي لقضيتهم ولكن دون جدوى التوصل إلى الحل المنشود .

* * *

باقترابنا من موعد انعقاد الملتقى الثقافي الكردي العربي من جانب النخب الثقافية والسياسية والاجتماعية لدى الشعبين في هولير عاصمة إقليم كردستان الذي يعتبر الحدث الأبرز في عملية التواصل الثقافي والإنساني منذ تحرير العراق وعلى صعيد المنطقة برمتها لابد لنا من استقراء الماضي قليلا والعودة إلى استطلاع صفحات تاريخ الحركة التحررية القومية الكردستانية منذ نهاية القرن الماضي وحتى الآن بشان نهجها حيال العلاقات الكردية – العربية وخطابها السياسي بشان القضايا المشتركة وأسس التعامل والكفيلة بتعزيز التلاحم بين الشعبين والتعايش السلمي على قاعدة الاعتراف المتبادل واحترام الآخر وتحديد الحقوق والواجبات على أسس واضحة سليمة. وهكذا سنجد إصرارا متواصلاً من جانب النخبة السياسية الكردية في سلوك نهج الحوار السلمي حيث وضعت الحركة القومية برنامجا لها التزمت بها منذ نشوئها تقضي بحل القضية الكردية في البلدان الموزعة بها والمقسمة لكردستان عبر الحل الوطني الديمقراطي العام وقد واصلت الحركة الكردية الالتزام بهذا النهج طيلة سنوات القرن العشرين وفي تجارب

عديدة وفي أكثر من مكان تجاوبت النخبة السياسية والثقافية الكردية مع مساعي تأجيل البت بقضاياها الخاصة إلى حين انجاز مسائل عامة اعتبرت مصيرية تتعلق بشؤون الأوطان ومواجهة الخارج والوحدة الوطنية وذلك حسب مبدأ – الخاص يتبع العام – وكم لاقت الحركة الكردية طوال تاريخها من صنوف الاستغلال والتضحية من اجل الغير خاصة في ظل أنظمة القمع والاستبداد الشوفينية التي طال ما تاجرت بالمبادئ الوطنية والقومية وما تلبث أن تقلب ظهر المجن وتحول الكرد إلى ضحايا لمبادئ الديمقراطية والاشتراكية والعدالة بل إلى طرف مدان متهم بالعمالة " للامبريالية " " والصهيونية ". كما ذكرنا التزم الجانب الكردي بمبادئ الصداقة مع العرب فبعد عودة البارزاني الخالد من منفاه في الاتحاد السوفيتي السابق أبى إلا أن يلتقي بالزعيم العربي جمال عبد الناصر قبل الوصول إلى العراق وأبدى له الموقف الكردي المستند إلى الصداقة والتآخي القومي تجاه الشعب العربي. ومنذ أن حط الرجال في بغداد وقف وهو في موقع القائد التاريخي المعبر للحركة القومية الكردية دون منازع إلى جانب تعزيز العراق الجمهوري وترسيخ الديمقراطية وتصليب عود الوحدة الوطنية وحل المسألة الكردية سلمياً وعبر الحوار وعلى قاعدة التآخي القومي بين الكرد والعرب ، كما عمل على رأس الحركة الكردية في سبيل التمهيد لشراكة عادلة في بناء العراق الجمهوري الحديث . وقد حول حركة الشعب الكردي التحررية إلى رافعة وقوة أساسية في مواجهة الدكتاتورية والبحث عن عراق يعيش فيه الكرد والعرب شركاء وأصدقاء.

وبفضل ذلك النهج الواضح ساهم الكرد بقوة في عملية تحرير العراق وإنهاء الدكتاتورية والتي تعود بالخير لصالح حاضر ومستقبل شعب العراق بكل شعوبه وقومياته وأطيافه وتؤسس لتوفير الأجواء لحوار حقيقي صادق حر صريح بين الكرد والعرب (والتي لم تكن متوفرة تحت ظل الدكتاتورية) للوصول إلى اتفاق ووفاق وتوافق على أساس (الاتحاد الاختياري والشراكة العادلة) هذه المقولة التي تحولت إلى شعار استراتيجي وإلى مفتاح لابد منه لإرساء السلام والتفاهم والعيش المشترك وهو يشكل أيضاً شعار الملتقى الثقافي المنشود الذي لم يكن لينعقد لولا عملية التحرير وإنهاء حكم الفرد وتحقيق الديمقراطية .

* * *

مرة أخرى تدخل هولير عاصمة إقليم كردستان العراق التاريخ من أوسع أبوابه وتسطر من جديد ملحمة أخرى تضيف إلى تاريخها الحضاري القديم المتوج بالبطولات وآيات

الصمود أمام جحافل الشر. منذ آلاف السنين و هولير تقاوم وتدافع وتصمد بصبر وأناة وتبقى مثل قلعتها شامخة في الحرب والسلام في الحضارة والإبداع في التسامح والوئام .

كتب على هولير أن تكون موئلاً للأحرار ومنطلقاً للعظماء وإشعاعا لنشر الفكر النير وثقافة التسامح واحترام الآخر ، ومنبعاً لرجال عاهدوا على رد الضيم ونصرة المظلوم وردع الظالم المستبد.

تاريخ هولير ومنذ آلاف السنين مليء بالملاحم والأحداث العظام وقلعتها شاهدة أبدية على ذلك . تجاوب شعب هولير الشجاع منذ أكثر من ثمانمائة عام مع نداء صلاح الدين وهب بمقاتليه الشجعان لنصرة ابنه البار ونيل شرف الانتصار في معركة حطين ، وتحرير بيت المقدس من المعتدين .

قدمت هولير مثل سائر المدن والبلدات والقصبات الكردستانية ضريبة استقلال العراق من الكولونيالية وقبل ذلك مواجهة السلطة العثمانية الطاغية وساهمت في كل المراحل في الحركة الديمقراطية وقدمت آلاف الشهداء على مذبح الحرية والتقدم.

أنجبت هولير مناضلين شجعانا وكانت بشعبها وسكانها ومواطنيها الحصن الحصين للثورات والانتفاضات الكردية واحتضنت بكل وفاء الزعيم الخالد مصطفى البارزاني وقادة ثورة أيلول وكانت وقوداً وداعماً وسنداً دائماً وابداً للحركة التحررية الكردية في أوقات السلم والقتال ولم تندي المدينة جبينها يوماً من الأيام أمام الطغاة والفاشيين وتبوأت عن جدارة مكانة مرموقة في وجدان الكرد والقوميات الأخرى وأصبحت أول عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي بعد اتفاقية آذار لعام /1970 ، وتحولت إلى عاصمة الإدارتين الكردستاني الفدرالي بعد انتفاضه عام 1991 ولأول مرة تشهد العاصمة برلمانا كردستانياً ديموقراطياً بعد انتخابات حرة عام 1992 وانبثاق حكومة ائتلافية من مختلف القوى السياسية التي أثبتت وجودها عبر صناديق الاقتراع .

كانت هولير وخلال عقد كامل موئلا لحركة المعارضة العراقية وساحة للقاءات والاجتماعات والنقاشات والتحضيرات من اجل التمهيد لعملية تحرير العراق ومر فيها أو سكنها أو عايشها الأغلبية الساحقة من رموز الحركة الديمقراطية العراقية الذين يتبوأون الآن مقاليد السلطة والحكومة في بغداد فلهولير فضل على الجميع يقدره الأوفياء .
بعد تحرير العراق وسقوط الدكتاتورية وبخلاف ما حصل في بغداد والمدن العراقية الأخرى من تجاوزات واقتتال وعمليات انتقام واغتيالات وجرائم إرهابية و نعرات عنصرية ودينية ومذهبية فقد ظلت هولير وفية لمبادئها وتاريخها واستمرت مدينة لتآخي

مختلف القوميات والأديان والطوائف محافظة على تقاليدها الحضارية في التعايش والوئام بين الجميع.

تحولت هولير إلى منارة هادية في نهج التسامح والمصالحة الوطنية ومنها انطلق نداء الرئيس مسعود البارزاني ودعوته إلى نسيان الماضي بكل مآسيه والاحتكام إلى القانون والأخلاق والمبادئ في فض الخلافات السابقة ومن هولير أعلنت القيادة السياسية الكردستانية عن التزامها بمبادئ العدل والتوافق والاتفاق والحوار مع الصديق العربي والقوميات الأخرى على أساس اختياري واتحاد طوعي وشراكة عادلة ، وفي هولير صدر مشروع الحركة القومية الكردية حول دستور العراق الفدرالي ودستور كردستان ، وفي هولير وخلال عام واحد انعقد عدة مؤتمرات حول الحوار الكردي العربي والتسامح والوحدة والمصالحة الوطنية وفي هولير ظهرت جمعية الصداقة الكردية العربية ، وفيها انعقد مهرجان تضامني مع الشعب الفلسطيني والرئيس ياسر عرفات واليوم تتابع هولير ملحمتها الحوارية السلمية الرائعة وتتوجها بانعقاد الملتقى الثقافي الكردي العربي، أفلا تستحق هولير بعد كل ذلك أن تكون عاصمة للصداقة ؟

قراءة أوليه في أهداف ونتائج
" الملتقى الثقافي الكردي العربي "

بقلم: صلاح بدرا لدين
"الصوت الآخر" "السياسة الكويتية"

اختتم " الملتقى الثقافي الكردي العربي " أعماله في هولير عاصمة إقليم كردستان بعد أن أنجز جميع بنود برنامجه في أوقاتها المحدودة، وبذلك يكون الملتقى قد حقق أهدافه الرئيسية منها والتفصيلية والثانوية بنجاح باهر أما النتائج والمستجدات المتوقعة أن تظهر فلاشك أنها تحتاج إلى متسع من الوقت حتى يأخذ ذلك الفعل البشري وتلك الإرادة المشتركة مداهما في الحيزين المنظور والمتوسط والأبعد .

وفي محاولة سريعة لقراءة هذا الحدث لابد من تحديد المداخل التالية :

الأول : ليس أمراً سهلاً ولا اعتيادياً تحقيق لقاء حواري بين نخب شعبين بهذا الكم وهذه النوعية المميزة في الشروط والظروف العراقية والمحيطة المتسمة بتنامي وتيرة الصراعات والمواجهات ذات الطابع العنصري والديني والمذهبي بداء من الجزائر مروراً – بدارفور – السودان واليمن وفلسطين ولبنان والشيشان وأفغانستان وانتهاء – بفلوجات – العراق ، فمجرد التفكير بحد ذاته بهذا الملتقى والإفصاح عنه عبر الدعوات والاتصالات كان كافياً لأن يصاب العديد من الأصدقاء العرب والكرد بالذهول في العراق وخارج العراق ويردد عبارات الاستفهام حول لماذا الآن ؟ ولماذا في كردستان ؟

الثاني: الحدث كان كردياً عربياً بامتياز من حيث الحضور والمشاركة ونقطة الانطلاق فيه من حيث الهدف والبرنامج والنتائج هي التسليم بان هذا الحدث الكردي العربي يشمل الأمتين في الشرق الأوسط يتخطى الحدود والأجزاء والبلدان والكيانات وهو ليس عراقياً فحسب وليس سورياً فحسب (كساحتين رئيسيتين للتعايش الكردي العربي) بل انه أوسع وأعمق يعني الكرد والعرب في كل مكان بمستقبل علاقاتهم وقضايا تعايشهم وأسس اتحادهم ومضمون شراكتهم ، ولا يغير من هذه الحقائق الفهم الخاطئ للحدث من جانب البعض من العرب والكرد إما لقصور في قراءة اللحظة السياسية الراهنة وتطورات المسألة القومية الكردية بما هي قضية التحرر وحق تقرير المصير والاتحاد الاختياري أو

لأسباب أخرى تتعلق بالنزعة الشوفينية لدى البعض في الجانب العربي والنزعة الكوسموبوليتية – المحلية لدى البعض من المثقفين الكرد الذين لا يرون ابعد من انوفهم .

الثالث : من حيث الواقع الموضوعي وقع الحدث في المكان المناسب في هولير لكونها عاصمة الشرعيتين الثورية والديمقراطية البرلمانية ، وبدأ واختتم برعاية الأخ الرئيس مسعود بارزاني رمزا لشرعية القومية والذي عبر بوضوح في كلمته الافتتاحية التاريخية وحواراته مع الأصدقاء العرب عن رؤية ومواقف الطرف الكردي في العراق وخارج العراق . لذلك يمكن القول بان لموقع الحدث دلالة مزدوجة ، فإقامة الحوار بين النخب الكردية والعربية على ارض العراق دلالة رمزية للأصدقاء العرب لكون التجربة العراقية في إسقاط النظام الدكتاتوري والتحول نحو الديمقراطية نموذجاً لآمال وطموحات الحركة الوطنية العربية والقوى الديمقراطية في مختلف البلدان العربية وهو تعبر أيضاً عن دعم التجربة العراقية ورفض العمليات الإرهابية الجارية باسم القومية والدين ، أما انعقاد الملتقى في كردستان فله دلالة كردية وعربية في الوقت ذاته وهي التمسك بالتجربة الفدرالية الديمقراطية لحل المسألة الكردية على قاعدة الاتحاد الاختياري كتجسيد لمبدأ حق تقرير المصير بعد فشل المحاولات السابقة والحلول العسكرية منذ حوالي قرن من الزمان .

الرابع: شكل الحدث اختباراً حقيقياً لنبض الشارعين العربي والكردي وثبت بما لا يقبل الشك أن إرادة الحوار والتواصل ما زالت بألف خير ، وان ما حصل يفند كل تخر صات وزعيق وأباطيل - فرسان – الخطاب الشوفيني الحاقد المنطلق من معظم الفضائيات العربية ذلك الخطاب الذي يجمع على مضمونه في هذه المرحلة مجاميع يائسة من أصول (قومجية دينية يسارية) فشلت وسقطت وانهزمت وهي تعيش ساعاتها الأخيرة على حساب دماء الأبرياء وقتل البشر وتخوين الآخر.

من علائم هذا الحدث العظيم توجه النخب العربية من العراق وخارج العراق نحو كردستان وباتجاه – دوين – موطن الأيوبيين وصوب مزار الخالدين لإلقاء التحية على رمز الكرد وربان الصداقة الكردية العربية الخالد مصطفى بارزاني ومد يد الحوار والتفاهم والصداقة وعن قيام النخب الكردية بفتح قلوبها وصدورها واحتضان أصدقائها ورد التحية بأحسن منها، أما بخصوص من لم يتمكن من الحضور لأسباب تتعلق بإجراءات دول الجوار وبظروفهم الخاصة فقد تواصلوا مع الحدث عبر الرسائل والاتصالات والمتابعة الإعلامية وهم بذلك كانوا جزءً من الحدث مقدمات ونتائج .

الخامس: من خلال أوراق العمل الخمسة وعشرات المداخلات والمساهمات يمكن ملاحظة تطور نوعي جاد في فكر النخبتين العربية والكردية بخصوص سبل معالجة القضية الكردية وأسس وشروط العلاقات بين الشعبين حيث كادت الطروحات أن تخلو من العموميات والمجاملات والعبارات الطنانة لتميل أكثر نحو تخطي المعالجات الكلاسيكية العامة للمسألة الكردية على شاكلة – حقوق المواطنة – و- الاخوة – كمصطلحات خالية من أي محتوى باتجاه التشخيص الموضوعي والمبدئي في إطار حق تقرير المصير ، ورؤية الكرد كشعب مميز له هويته وخصوصيته ولغته وتاريخه وموطنه .

السادس : من الملفت للنظر والجدير بالتقدير كون الأغلبية (السورية والعراقية) من النخبة المثقفة العربية المشاركة في الحدث تعود بأصولها الفكرية والسياسية والثقافية إلى نهج الحركة الشيوعية العربية والتي شكلت أقوى الأصوات الداعية إلى التغيير والتخلص من المواقف العامة تجاه الكرد وقبول حق تقرير المصير وتعزيز العلاقات العربية الكردية وتقييم التحولات العراقية بصورة ايجابية وتثمين التجربة الفدرالية الديمقراطية في كردستان ، والتعامل مع مسألة العامل الخارجي بموضوعية ومن منطلق الحرص على مصالح شعوب المنطقة وحركتها الديمقراطية المناضلة من اجل التغيير والإصلاح ، هذا إلى جانب تيار عربي ليبرالي حديث المنشأ ساهم أيضاً بجدية في هذا الحدث .

اذا كان الملتقى قد حقق الجزء الأكبر من أهدافه فان الأيام القادمة كفيلة بتبيان ما اذا كان المشاركون سيؤدون واجباتهم في انجاز الخطوات المستقبلية ومتابعة نتائج الحدث وتحقيق التوصيات خاصة في مجال تعميم تجربة جمعيتي الصداقة الكردية العربية والصداقة الفلسطينية الكردية في أكثر من ساحة والتواصل عبر التنسيق المنظم الهادف والقيام سوية بانجاز المهام الوطنية والديمقراطية على طريق تعزيز علاقات الصداقة والاعتراف المتبادل بالوجود والحقوق والتوصل إلى الحلول عبر الحوار السلمي والتضامن النضالي لتحقيق الإصلاح والتغيير .

" الملتقى الثقافي الكردي العربي "
حوار ما بعد إيديولوجيا البعث

بقلم : صلاح بدر الدين

كل من تابع مجريات الحوار وسير المناقشات بين نخب الشعبين في تلك الأيام – الهوليرية – الثلاث و المداخلات التي تمت بشقيها الهادئ والانفعالي التي شهدها الملتقى الكردي العربي، بمقدوره تشخيص الاتجاهات العامة التي حددها المشاركون واستكشاف بداية نمو منحى فكري وسياسي قد يتطور إلى عنوان رئيس للمراحل القادمة في الرؤية العربية للكرد والقضية الكردية .

لقد تجاهلت البورجوازية الوطنية العربية التي استلمت السلطة بعد زوال الكولونيالية والاستعمار الكرد وجودا في بعض الأحيان وحقوقا في أكثر الأحيان في الساحتين الرئيسيتين (العراق وسورية) وبالرغم من بعض الانتهاكات هنا وهناك إلا أن ذلك التجاهل الخاطئ والفاضح وغير الأخلاقي لم يرق إلى درجة إعلان حروب الإبادة على الشعب الكردي ، وظل موقفها – التجاهلي – جزءً من لا ديمقراطيتها و استبدادها ليس تجاه الكرد فحسب بل حتى بما يتعلق بقضايا الشعب العربي في البلدين رغم ما ناله الكرد من إجراءات استثنائية وقرارات جائرة خاصة بشأن الحقوق الأساسية والأرض وحق المواطنة والتعليم وغيرها.

من الواضح أن البورجوازية الوطنية وبعد استلامها السلطة تحولت من موقعها – النضالي التحرري – السابق إلى آلة قمعية في مواجهة الجماهير الشعبية والطبقات الاجتماعية الوطنية والقوى الديمقراطية وعجزت عن الوفاء بوعودها وعهودها ونكصت بشعاراتها المرفوعة خلال مرحلة التحرر الوطني ومقارعة المستعمر ، وفيما يتعلق بالكرد وحركتهم القومية التي شكلت منذ البدايات جزءً فاعلاً في الكفاح الوطني ضد الكولونيالية واتخذت موقفاً تضامنيا داعماً بل أساسيا على طريق الاستقلال الوطني والديمقراطية والتنمية فقد – خانتها – العهود الوطنية وناصبتها العداء وافتقرت إلى أي برنامج وطني ديمقراطي يتضمن حلول سلمية للقضية الكردية واتخذت سلوك – إدارة الوضع الكردي – عبر المؤسسات و الأجهزة العسكرية والأمنية وتكتيك كسب الوقت وحبك المخططات لتنفيذ إجراءات التطهير العرقي والتعريب في المناطق الكردية التي غلب عليها طابع الأساليب السلمية والسرية والتآمرية حتى تتجنب الإحراجات الإقليمية والدولية وتحد من حدوث نهوض قومي ويقظة سياسية في المناطق الكردية . وبذلك فقد فشلت البورجوازية الوطنية وأنظمتها في وضع البرنامج القومي الديمقراطي السليم في تنظيم إدارة الدولة والمجتمع

وانجاز المهام القومية وفي الوقت ذاته لم تضع برنامجاً متكاملاً معلنا في السعي لإبادة الكرد بدوافع إيدلوجية شوفينية التي ارتبطت باسم حزب البعث فيما بعد عندما استلم السلطة في (العراق وسورية) منذ بداية الستينات ، فقد كانت قيادة هذا الحزب على استعداد منذ الأيام الأولى لسلطتها الاستبدادية لأن تتخذ الموقف الشوفيني العنصري وتنفذ الخطوات والإجراءات على الأرض بخصوص التخلص من العنصر الكردي عبر مختلف الوسائل بما فيها الأسلحة الكيميائية والفتاكة والتهجير والتشريد والحرمان من حقوق المواطنة وخاصة حق الجنسية والتملك والتعلم ومن ثم تنفيذ مخططات التعريب والحزام العربي وتغيير التركيب الديموغرافي للمناطق الكردية. وقد كان الهدف من هذه الإجراءات إعادة النضال القومي إلى الوراء وتقليص برنامج حركة التحرر القومي الكردية ومهامها في التحرر وحق تقرير المصير إلى خانة المطالبة بحقوق المواطنة وحق العيش والسكن بأمان وانشغال النشطاء الكرد بأمور جانبيه لنسيان الأهداف الرئيسية . ومن هنا واكبنا ظهور جملة من المصطلحات والشعارات التي كانت في حكم الجزئيات والمسائل الجانبية لتتحول إلى قضايا استراتيجية وأهداف أساسية ، حيث بدأنا نسمع من مثقفي السلطات الحاكمة وأحزابها وجبهاتها وبعض الأحزاب العربية خارج السلطة خطابا قومجياً شوفينياً بامتياز ومغلفا ببعض العبارات الفارغة من المحتوى والتي كانت من إفرازات الإيديولوجية البعثية تجاه الشعوب والقوميات غير العربية وخاصة الكرد . ومن أهم تلك المصطلحات والمنطلقات النظرية – المقبورة - :

"الكرد من الإثنيات المتواجدة في الوطن العربي" "الأكراد أقلية قومية مهاجرة لا تسكن أرضيها " "حل الموضوع الكردي عبر منح حق المواطنة" "الأكراد إخوة لنا ولا فرق بين الكردي والعربي" "يعود الأكراد إلى أصول عربية " " كل من سكن الوطن العربي فهو عربي وهذا ينطبق على الأكراد " " لا يجوز السماح لخلق إسرائيل ثانية " " الأولوية للمعركة ضد العدو الامبريالي الصهيوني ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة "

.

لقد كنا نسمع هذه المقولات ليل نهار وعبر وسائل الإعلام الرسمية كما كنا نسمعها بكل أسف خلال اللقاءات والمؤتمرات التي تجمعنا مع المثقفين العرب .

لاشك أن إيديولوجيا البعث القومية الشوفينية تجاه الكرد قد تلقت ضربة موجعة تكاد تكون قاضية منذ سقوط نظامه في بغداد وترنح توأمه في الجانب الآخر من الحدود وسيكون لهذا السقوط نتائج سعيدة أهمها تراجع الشعارات والمصطلحات والنظريات التي كانت سائدة

في السابق ، وقد لمسنا ذلك في الملتقى الثقافي الكردي العربي حيث بدأ معظم بل الأغلبية الساحقة من أصدقائنا من المثقفين العرب بالتحدث بخطاب وطني قومي ديمقراطي جديد لا صلة له بثقافة حزب البعث الشوفينية تجاه الكرد ، وهو من دون شك يمثل الموقف العربي الحقيقي ويصب في مصلحة الشعب العربي قبل الكردي بصراحته وتشخيصه الصائب وشجاعته ورؤيته السليمة للواقع . وخلوه من المجاملات والعبارات الطنانة ، وانطلاقه من واقع وجود الكرد وكردستان ومشروعيه الحقوق في تقرير المصير ، والاتحاد الاختياري والشراكة العادلة والتمسك بالحوار والسلام والتفاهم، ومن هنا من حقنا إبداء المزيد من التفاؤل بمستقبل العلاقات الكردية العربية وخاصة ما بعد إيديولوجيا البعث الاستئصالية الشوفينية.

ب – خـواطـــر

على هامش الملتقى الثقافي الكردي العربي

عصام دمشقي

- يطرح الملتقى الثقافي الكردي –العربي إشكالية علاقة الثقافة بالسياسة، وعموماً علاقة الثقافة بالواقع ، وبشكل أكثر خصوصاً مشكلة علاقة المثقف بالسياسة و بالواقع .

الثقافة الأصلية ، غير المدجَّـنة ، تنأى بنفسها عن التوظيف المبتذل لأفكار أو سياسات مرحلية ، لكنها وحتى تكون أيضاً أصيلة عليها ملامسة و مواكبة حركة الواقع التاريخي المعيشي، وعليها أن تكون يقظة حيال انعطافاته الدالة فيكون حضورها في الفعل التاريخي شكلاً مقابلاً لغيابها المفهوم والمبرر، وليكون هذا الحضور في لحظة ما تعبيراً مكثفاً عن عمقها الإنساني والتاريخي .

والمثقف، حتى يستحق جدارة الصفة ويصون ثقافته من التكون والتأثر خوفاً من العصا أو طمعاً في الجزرة ، عليه البقاء على هامش الفعل اليومي التراكمي محدقاً بعين ثاقبة إلى جوهر هذا الفعل ، فإذا بلغ الفعل لحظة تمفصل وتأزم وكشفت الأطراف الفاعلة عن مكونها وآفاقها، عليه أن يقول كلمته ، وعليه أن يقولها بوضوح مجازفاً بهدوء موقعه وطمأنينة نفسه .

أعتقد أنه يمكن، بالانطلاق من التقديم السابق، مناقشة مشاركة أو عدم مشاركة المثقفين في هذا الملتقى وما شابهه من النشاطات المهتمة بالقضايا الراهنة: الديمقراطية، حقوق الإنسان، المسألة الفلسطينية، المسألة الكردية، المجتمع المدني ... الخ. ودون الخوض في محاولة فهم أسباب الغياب الواضح لعدد كبير من المثقفين العرب ، خاصة من سورية ، ودون مصادرة أية تبريرات ممكنة ، ومع تقدير وجود أسباب عملية لغياب بعضهم ، فإن هذا الغياب يشكل ظاهرة ملفتة تحتاج إلى معالجة ، وبالمقابل لابد من الإقرار أنني لمست حرصا واضحاً من قبل الأصدقاء الأكراد على الرغبة في التفاعل والحوار .

- من ناحية أخرى، إن وجود نخبة من المثقفين والمهتمين بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمسألة الكردية ، هو شيء لابد أن يعتز به الأصدقاء الأكراد لكن عليهم ألا

يخلدوا إلى السكينة أبداً ! فالنخب الثقافية والسياسية بمعظمها لا تضع المسألة على جدول أعمالها ، فبعضهم تغلق المرجعية القومية أفقهم الإنساني في حدود قوميته " الغالبة " ولكن غير المتحققة كفاية وبالتالي ليس لديها من القوة المعنوية والثقة بالنفس ما يسمح لها بالتعامل بشكل طبيعي مع مسألة الأقليات ، وبعضهم يخلو إلى دوغما المعاناة الطبقية والسياسة المشتركة للعرب والأكراد فيريح نفسه من عناء النظر في خصوصية المسألة الكردية ، وبعضهم يضع مسألة الأكراد في سياق صراع سياسي دولي وبالاصطفاف مع " أعداء الوطن " وبعضهم لا يفعل ما يغضب السلطة .

وعلى الرغم من أن التاريخ لم يشهد حروباً قومية عربية – كردية وأن ما كان يجري هو صراع الأكراد مع أنظمة شوفينية ، فإن ما يستحق التأمل والتفكير والعمل هو وجود نزوع قومي شوفيني واضح عند الأوساط الشعبية العربية لابد من إفراد بحوث خاصة لفهم ومعرفة كيفية التعامل معه باعتباره يشكل عمقاً استراتيجياً لمواقف الأنظمة الشوفينية ، وهو ليس فقط نتيجة البروباغندا التي تغذيها الأنظمة – خاصة في لحظات احتدام الصراع – بل هو أيضاً نتيجة موروث ثقافي وتعليمي يفتقر إلى استيعاب مفهوم وجود الآخر المختلف اعتماداً على إيديولوجية قومية أو دينية . هذا النزوع الشعبي الذي يبدو متقبلاً لوجود الأقليات في لحظات السكون والتطور الهادئ والتدريجي – التي هي في الحقيقة لحظات الاندماج التدريجي البطيء للأقلية مع الأكثرية - قد ينقلب إلى شوفينية مقيتة في لحظات الحراك السياسي التي تسمح للأقلية بالتعبير عن نفسها وتطالب بحقوقها . وقد يكون أحياناً أسوأ من موقف السلطة السياسية (عدا جانب القمع المباشر) التي قد تجد نفسها لاعتبارات محلية، إقليمية، دولية مضطرة للقبول بأشكال غير معلنة لحرية وحقوق الأقلية.

وطالما أن المسألة مسألة الموروث الثقافي والتعليمي فإن الأقلية أيضاً يتكون لديها أيضاً نزوع شوفيني قد تختلف عناصر تكوينه ويتغذى إضافة إلى الموروث الثقافي بنتائج الممارسة السياسية فطالما يكون الشعب ، البشر المنتمين إلى الأكثرية ، هم أداة القمع والحرب والاضطهاد التي تستخدمها الأنظمة لابد أن تتوجه مشاعر السخط والعداء إلى قومية الأكثرية وليس إلى الحاكمين فقط .

هكذا تصبح مهمة النخب الثقافية العربية والكردية مزدوجة : معالجة ظواهر التعصب القومي الشوفيني عند الشعبين .

- إن عدم ترتيب أوضاع البيت الكردي لا يحول دون سعيه للتفاعل والحوار مع الأصدقاء العرب ، وقد يساهم هذا التفاعل في المساعدة على ترتيب أوضاع البيت الكردي ، لكن غياب المثقفين والناشطين الموجودين في الإدارة الكردية التابعة للسيد طالباني ، يشكل نقطة ضعف واضحة للملتقى ، ويبرز الأهمية السياسية للملتقى على حساب الأهمية الثقافية ، وهذا ما لا يطمح إليه أحد من المشاركين العرب أو الأكراد ، وقد يكون القصد الطيب وراء عدم إثارة مشكلة غياب مثقفي الإدارة الأخرى، لكن بحث هذا الجانب كان يستحق جانباً من وقت الملتقى.

- من طبيعة الأمور أن يكون للملتقى الثقافي الكردي العربي بعده الإعلامي ، وأن يكون هذا البعد قابلاً للتوظيف ، لكن هذا البعد لا يجب أن يكون هو الأبرز والأهم ، وحتى يكون الملتقى جديرا بحمل اسمه ، كان يفترض أن يعد له بشكل أفضل لتدارك الخلل التنظيمي في طريقة العمل ، وذلك بتقسيم المشاركين إلى ورشات عمل ثقافية تقوم بمناقشة الجوانب المختلفة للعلاقة : الصداقة العربية الكردية .

- المسافات الكبيرة التي قطعناها للوصول إلى أربيل ، وبعض المناطق الكردية التي زرناها تعطي الانطباع بافتقار معظمها إلى الجهد البشري في التعمير والاستثمار بعد توفر الأمن والسلام الذي يحس به الزائر بشكل واضح دون وجود ظاهر للقوات الأميركية . إن إهمال هذه المناطق ، إضافة لتعرض ساكنيها إلى أشكال متعددة من المواجهات العسكرية والقمعية التي تصل حتى استخدام السلاح الكيماوي ، كل ذلك يضع المثقفين العرب أمام الشعور بالمسؤولية المعنوية عن القمح الذي مارسه النظام العراقي باسم العروبة ، ولا يكفي التبرؤ من الأنظمة المستبدة التي مارست التمييز العرقي ، بل يجب بذل الجهد الممكن لتعزيز قنوات الاتصال والتفاعل بما يعزز عودة العلاقات الطبيعية بين الشعبين الصديقين العربي والكردي ويشكل نوعاً من الاعتذار عن ممارسات الأنظمة ، هذا في العراق ، أما في سورية فيجب التخلص نهائياً وبجرأة من كل أشكال التمييز والحرمان وتمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه الثقافية

والاعتراف له بحق تقرير مصيره مع العمل من أجل تعزيز متطلبات العيش المشترك والنضال المشترك لتحقيق المهام المطلوبة لكلا الشعبين في الديمقراطية والإصلاح و مواكبة التطورات العالمية في مجال الاهتمام بحقوق الإنسان والمجتمع المدني .

- هناك مفارقة مؤلمة و معقدة تترك آثارها على العلاقة بين الشعبين. فالاحتلال الأمريكي المرتبطة صورته عند المواطن العربي بأبشع الأساليب المتعلقة بدعم أو التساهل مع الأنظمة المستبدة خلال فترات معينة وبدعم إسرائيل في جميع الفترات ، هذا الاحتلال نفسه هو الذي حقق مهمة إطاحة نظام صدام حسين ، المهمة التي رحب بها العراقيون عموماً ، رغم وجود اتجاهات شعبية رافضة للاحتلال للأسباب مذكورة سابقاً ، يضاف إليها الأخطاء السياسية والعسكرية الأمريكية الناجمة عن عدم وجود خبرة في التعامل مع الساحة العراقية ، وإذا كان العراقيون قد رحبوا بإطاحة صدام ، فإن الأنظمة والشعوب العربية ، بما فيها غالبية النخب الثقافية ، لا تخفي تعاطفها مع أشكال " المقاومة " في العراق وشماتتها بالأمريكان وانتظارها لفشلهم . هذا الوضع يخلق تعقيداً إضافياً يتوجب العمل لشرحه وتوضيحه خاصة بالنسبة للمناطق الكردية التي حظيت بالحماية الدولية منذ 1991 .

أخيراً، وعلى العكس من التصورات والأحكام المسبقة التي يغذيها بعض مثقفي الفضائيات ، وبعض البرلمانيين و المسؤولين العرب الذين يضعون التحليل والاستنتاج محل التعامل مع الواقع ، يلمس الزائر إلى مناطق كردستان الرغبة الواضحة والصادقة ، شعبية ورسمية ، في العيش المشترك ، ونفياً ونفوراً من فكرة الوجود الإسرائيلي ، وبالطبع فإن الرغبة في العيش المشترك ترتبط بالحصول على الحقوق المهضومة وإعادة الأمور إلى نصابها ، وهكذا تصبح مسألة بقاء الأكراد ضمن الدولة العراقية ، وضمن النسيج الحضاري العربي ، تصبح مسؤولية مشتركة عربية كردية .

عصام دمشقي

ج - العلاقات العربية - الكردية: مخاطر في الطريق

سامي شورش "الحياة"

يتفاقم الاضطراب في العراق رغم المحاولات الأميركية والعراقية الهائلة لوقف تداعياته ودمويته. وفي هذا الوسط تلوح في الأفق غيوم انشقاقات خطيرة عدة بين العراقيين، أهمها التردي الذي قد يفضي إلى مواجهات حقيقية تجعل المستقبل محكوما بتفكك الدولة العراقية أولاً، والتمهيد ثانياً لصراعات إقليمية، وإلحاق ضربة قاضية بكل المحاولات الجارية لتنمية الديمقراطية في الشرق الأوسط ثالثاً. وما يقودنا إلى استنتاجات عامة كهذه أن حوادث القتل على الهوية القومية والمذهبية أصبحت حالة شبه مألوفة في العراق. بل أن التجار الأكراد أوقفوا إلى حد كبير عمليات تبادلاتهم التجارية مع بقية المناطق العراقية خوفاً من عمليات الخطف والذبح على الهوية القومية. هذا في حين تتواصل الآلة الدعائية الشوفينية بين أوساط عربية في العراق، مشددة على أن المقاتلين الأكراد يشاركون الجنود الأميركيين قمع العرب ومهاجمة المدن العراقية وآخرها مدينة تلعفر في شمال الموصل، وقبل ذلك الفلوجة، ما يحلل للعربي، أو للديني الهوى، بحسب تلك الآلة الدعائية السوداء، قتل الكردي كما قتل الأميركي.

إلى ذلك، بدأ الطلبة الأكراد في جامعات عراقية، في بغداد والموصل والبصرة، بترك مقاعد الدراسة والعودة إلى مدنهم للالتحاق بالجامعات الكردية في أربيل والسليمانية ودهوك خوفاً من الملاحقات التي تتخذ طابعاً قومياً في كثير من الحالات. هذا إضافة إلى مقتل عشرات الأكراد في شوارع الموصل وكركوك وقيام مجهولين بمهاجمة التجمعات المدنية والعوائل الكردية، خصوصاً في كركوك.

إذا، تعيش العلاقات العربية الكردية، على الأقل داخل العراق، وضعاً مأسوياً رغم أن الظاهر العام للأوضاع يشير إلى أن الخطر الداهم يتمثل في الحالة الأمنية السيئة للمدن العراقية. والواقع أن الجانب الكردي يحاول جهده منع أية تداعيات غير محمودة في علاقاته مع العرب في إطار الشراكة الوطنية. كذلك الحال مع المثقفين والليبراليين والديموقراطيين العرب العراقيين الذين حضر قسم منهم أعمال مؤتمر الحوار العربي الكردي في أربيل في الفترة بين 17 إلى 20 من الشهر الجاري بغية إبعاد مخاطر

الانشقاقات الأهلية. وكانت محاولات الزعيم الكردي مسعود بارزاني الذي أسهم شخصياً في أعمال المؤتمر واضحة في إطار تنقية الأجواء الكردية العربية من شوائب البغضاء والكراهية وإنكار الآخر. لكن مع هذا كله، تظل العلاقات تعاني من هشاشة أكيدة في بنيانها.

هنا يصح التساؤل عن أسباب ذلك، حيث يرى كثير من المتابعين الأكراد والعراقيين أن السبب الرئيسي يعود إلى الاختلاف الظاهر في أولويات الطرفين الكردي والعربي في العراق. فالطرفان يتفقان على أهمية البناء الديموقراطي وإعادة تعمير البلد، لكنهما يختلفان في عناصر أساسية أخرى. فالعرب العراقيون يعتقدون أن الخطر الكبير الذي يهدد البلاد هو الإرهاب وسوء الحال الأمنية، ما يستدعي في رأيهم الإسراع في إعادة العراق إلى حالته الطبيعية وتكثيف الجهود من اجل بناء مؤسساته وجيشه وشرطته وأجهزته الأمنية قبل أي شيء آخر. بينما الأكراد الذي يمتلكون سجلاً هائلاً من التجارب المريرة وحالة اللا ثقة بالسلطات العراقية المتعاقبة، يؤكدون أن قضيتهم القومية تشكل محوراً أساسيا من محاور إعادة البناء وتأسيس الديمقراطية، وان الشرط الأساسي لأي محاولة جادة لتحويل العراق إلى دولة ديمقراطية جديدة هو حل القضية القومية الكردية. لهذا يمكن لأي مراقب أن يلحظ نفور الطرف الكردي من أي حديث عن تأجيل تحقيق مطلبه أو حل المعضلات الكبيرة في موضوعه.

إلى هذا، هناك موضوع الهوية القومية لمدينة كركوك النفطية وأطرافها. فأجزاء واسعة من العراقيين العرب ترى ضرورة تأجيل البت في مسألة كركوك إلى مرحلة لاحقة. بينما يشدد الأكراد بمختلف أحزابهم وأطيافهم السياسية على ضرورة حل هذه المسألة عبر تسهيلات قانونية سريعة لعودة المهجرين الكرد والتركمان إلى منازلهم في المدينة، ومن ثم إجراء إحصاء سكاني دقيق لتحديد الهوية القومية للمدينة، على أن تجرى الانتخابات العامة العراقية بعد الانتهاء من حل معضلة كركوك وبقية المناطق الكردية التي تعرضت لسياسات التعريب، مثل شيخان وزمار وخانقين وجلولاء. هذا إضافة إلى إعادة دمج عدد من الأقضية الكردية بالهيكل الإداري لكركوك. ويشار، هنا، إلى أن الحكومة العراقية السابقة كانت قد سلخت أقضية كفري وكلار و طوزخورماتو ومخمور عن كركوك وأربيل بغية تقليل النسبة السكانية الكردية في المحافظتين.

مصدر آخر للمشكلات التي بدأت تنخر في العلاقات الكردية العربية، هو موضوع تقاسم الثروة، خصوصاً النفطية . فالأكراد يجادلون بان نسبتهم السكانية في البلد تقارب 25 في المائة من مجموع السكان. ويجادلون أيضاً بان نسبة 64 في المائة من النفط العراقي المباع في الأسواق العالمية استخرجت من أراضيهم. لكنهم، في المقابل، لم يحصلوا سوى على 5 في المائة من عمليات التنمية الاقتصادية في العهود السابقة، كما أن السلطات العراقية لم تبن في مناطقهم سوى 6 في المائة من مجموع مصافيها النفطية.

استناداً إلى هذه المعطيات ومعطيات اقتصادية أخرى، يرى الأكراد أن موازين تقسيم الثروة لم تكن عادلة، بل تحكمت بها معايير التمييز العرقي والانتماءات القومية. أما في الوضع العراقي الجديد، فلا بد من إعادة التوازن إلى ميزان الثروة المختل وتقسيمها بشكل عادل وبنصوص قانونية مدوّنة تمنع أي تلاعب بقوت الأكراد مستقبلاً.

علاوة على هذا، يرى الأكراد أن حصتهم في حكم العراق يجب أن تُضمن بشكل واضح وان يكون للكردي حق شغل مناصب سيادية حساسة كأي عراقي آخر. هذا بينما الوسط العربي العراقي يؤكد على أن الوضع الجديد لا يسمح بتحديد الحصة الكردية أو التشديد على ضرورة تأمينها مستقبلاً، لأن المعيار الأصح هو شغل المناصب وفق معايير غير قومية. وفيما النقاش هكذا، لا يني الأكراد يستذكرون بمرارة لافتة حرمانهم من الوصول إلى واحد من المنصبين السياديين في العراق، رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

صحيح أن هذه الخلافات يمكن حلها عبر حوارات سياسية بين المسؤولين الكرد والعرب في العراق. لكن المشكلة أن الوقائع على الأرض تخلق انشقاقات يصعب تجاوزها. والأنكى سيكون خروج الانشقاقات عن نطاق سيطرة الزعامات السياسية، ما يفتح، من دون شك، الطريق أمام سيول من الدماء، وهو ما لا يبتغيه أحد.

د - هل شكوى مثقفي الكرد ضد الاتجاهات السائدة في فكر المثقفين العرب إزاء المسألة الكردية عادلة؟

د كاظم حبيب "الصوت الآخر"

تابعت بعناية الملتقى الثقافي الكردي – العربي الذي دعت له جمعية الصداقة الكردية – العربية الذي عقد في الفترة الواقعة بين 17-2004/09/20 في مدينة أربيل في كردستان العراق تحت شعار "اتحاد اختياري وشراكة عادلة"[1]، واستمعت بإصغاء إلى مجموعة من المثقفين العرب والكرد الذين تحدثوا إلى المستمعين عبر فضائية تلفزة كردستان. وقد برزت بوضوح لدى جميع الأخوات والإخوة الكرد من العاملين في الوسط الثقافي وغيره شكوى مرة من موقف المثقفين العرب إزاء المسألة الكردية. والشكوى تنصب على ثلاث مسائل جوهرية:

1. سيادة موقف مناهض لحقوق الشعب الكردي وخاصة حق هذا الشعب في تقرير مصيره لنفسه وفي اختياره الفيدرالية كحل عملي ومنطقي في إطار الجمهورية العراقية. وبالتالي فهو تعبير عن عجز في إدراك أن من حق أي شعب في هذا العالم التمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة، ومنها حقه في أن يقرر بنفسه وبلا وصاية عليه ما يريد الوصول إليه.

2. غربة فعلية وابتعاد وعجز عن فهم العوامل الكامنة وراء نضال الشعب الكردي في كردستان العراق على مدى العقود المنصرمة والتضحيات الغالية التي قدمها على هذا الطريق، وبالتالي إنكار دور هذا الشعب في النضال المشترك من أجل الحرية

[1] **وجهت لي دعوة كريمة لحضور هذا اللقاء من السادة اللجنة التحضيرية ورئيسها السيد صلاح بدر الدين. تعذر حضوري بسبب مواعيد كثيرة في ذات الفترة. وقد اعتذرت للأخوة الكرام على تعذر حضوري وكانت لي رغبة صادقة في المشاركة في أعمال هذا الملتقى، وتمنيت له كل النجاح. كاظم حبيب**

والديمقراطية للعراق كله والحقوق القومية العادلة للشعب الكردي. إضافة إلى الموقف الشوفيني العربي الذي يسعى إلى تبرير ما ارتكبه الطاغية صدا حسين ونظامه الدموي بحق الشعب الكردي والتي ستبقى لطخة عار في جبين النظام المخلوع ومن يسانده، وخاصة مجازر عمليات الأنفال وحلبجة والهجرة المليونية إلى تركيا وإيران في أعقاب انتفاضة عام 1991.

3. التقلبات السيئة والمواقف الانتهازية لجمهرة واسعة من السياسيين والمثقفين العراقيين إزاء الحق المشروع والعادل للشعب الكردي في إقامة الفيدرالية الكردستانية في إطار الجمهورية العراقية وتمتعه بحقوق وواجبات المواطنة المتساوية. وقد برز هذا الفكر الانتهازي والممارسة الوصولية بشكل خاص في أعقاب خلع النظام والبدء بالبحث الفعلي في قضية الفدرالية، إذ نسوا أو تناسوا هؤلاء مواقفهم منها في مؤتمرات لندن وصلاح الدين وغيرها.

ابتداء أود أن أشير إلى ثلاث حقائق جوهرية، وهي:

- أن الكرد الذين يوجهون هذه الانتقادات لا ينسون الإشارة إلى وجود مثقفين عرب في العراق وفي بلدان عربية يقفون إلى جانب القضية الكردية وحق الشعب الكردي في ممارسة حق تقرير المصير وإقامة الفيدرالية الكردستانية، وأنهم يثمنون هذا الموقف تثميناً عالياً وسلمياً.

- ويدركون أيضاً بان النظم السائدة في الدول العربية في الغالب الأعم نظم غير ديمقراطية وشوفينية أو رجعية موغلة بالعداء للديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات، وبالتالي يصعب على الكثير من المثقفين العرب ممارسة الموقف المناسب إزاء القضية الكردية.

- وان التثقيف الرسمي في الدول العربية، تماماً كما كان في العراق قبل خلع النظام الدكتاتوري في العراق، كان تثقيفاً شوفينياً موغلاً في العداء للشعوب الأخرى التي

تعيش في المنطقة ذاتها، وان هذا الموقف لا يمس الكرد فحسب، بل يمس أقواماً أخرى تعيش في المنطقة، كما في الموقف من الأمازيغ في دول المغرب الثلاث أو في السودان إزاء شعب جنوب السودان وغرب السودان (دار فور)، إضافة إلى السياسات الممارسة فعلياً إزاء القومية الكردية في كل من تركيا وإيران وسوريا وإزاء القوميات الأخرى.

ويبدو لي مفيداً أن أضيف هنا ما يلي: يتحمل المثقف العربي الديمقراطي في العراق أو في البلدان العربية مسئولية كبيرة إزاء الموقف القومي الشوفيني في العراق والدول العربية، إذ لم ينهض، كما أرى، بالمهمة النبيلة بالصيغة وبالجرأة وبالأساليب السليمة. وعندما كان يثار هذا الموضوع كان البعض يقول بان من المفيد تجنب الصراع السياسي حالياً، في حين كان المفروض خوض الصراع في هذه المسالة المهمة لا أن ننتظر حتى تتفاقم، كما هي عليه الآن. وهذا الانتقاد لا ينفي وجود مثقفين عرب لعبوا دوراً مهماً في شرح وتوضيح هذه المسألة، وهم ليسوا قلة بطبيعة الحال.

وهناك من العرب العراقيين الذين يتبنون موقفاً سليماً عاماً من المسألة الكردية، ولكنهم يرتكبون خطأً فادحاً، كما أرى، عندما يرفضون الاعتراف بوجود أكثر من هوية واحدة في العراق وليست هوية عربية واحدة، فالعراق ليس عربياً فقط، بل أن العراق عربي وكردي وتركماني وكلداني وأشوري، انه العراق بكل هذه الهويات، كما انه خليجي وشرق أوسطي وأسيوي ويحمل على عاتقه ويعتز بتراث وحضارة وادي الرافدين وتراث وحضارة كردستان في أن واحد. ومن يرفض الاعتراف بوجود هوية أخرى بجوار الهوية العربية ينسف موقفه إزاء المسالة الكردية من الأساس، رغم وقوفه من حيث الشكل إلى جانب قضايا حقوق الإنسان!

ولا أكتم الأخوات والإخوة الكرد القول بان هناك عدداً غير قليل من الكرد ممن يسيء بطرق مختلفة إلى المسالة الكردية بطريقة طرحه أو بأسلوب مناقشاته أو تهوره في اتهام الجميع بالعنصرية لأنه لم يفهم حتى الآن المسألة الكردية أو لأنه يحمل رأياً آخر.

لا شك بان إجابتي عن السؤال السابق، هل الشكوى عادلة وصحيحة؟ هي: نعم أن

الشكوى عادلة وصحيحة. ولكن هذه الإجابة غير كافية، إذ تقع على عاتقنا نحن العرب، وبالتعاون مع الأخوات والإخوة الكرد، أن نتحرى عن العوامل الكامنة وراء هذا الموقف الفكري والعملي وعن السبل الجدية التي تساهم في معالجة ذلك.

لا شك في أن مثل هذه اللقاءات ذات فائدة كبيرة في معالجة المشكلة، وان الجهود التي تبذل على هذا الطريق يفترض أن تتواصل وان تتكثف أيضاً، ولكنها لا تقدم وحدها المعالجة الفعلية للمشكلة القائمة، بل تساهم نسبياً في معالجتها. فإلى ماذا نحتاج للوصول إلى الهدف المنشود والذي سوف لن يكون سهلاً ولا طريقاً قصيراً، ولكنه سيتكلل بالنجاح قطعاً.

أود هنا وفي هذا المقال أن أطرح التصورات التالية للمناقشة. أن التعاون بين المثقفين العرب والكرد يفترض أن يكون له الدور البارز في ما أطرحه في هذا الصدد، ولكنه لا يلغي المسئولية المباشرة للمثقفين العرب عن التفكير بسبل معالجة هذه المشكلة لصالح مستقبل عراق ديمقراطي فيدرالي مزدهر، تتآخى فيه القوميات ويسودها الاعتراف المتبادل والإحساس الحقيقي بالشراكة العادلة المتساوية.

يفترض أن يتوزع العمل على أربع مجالات:

1. المجال الشعبي وعلى مستوى العراق والدول العربية ودول المنطقة عموماً وحيثما أمكن.
2. على صعيد المثقفين العرب وبمشاركة كردية – عربية لا تهتم بالمؤيدين للقضية الكردية فحسب، بل وبمعارضيها لخلق حوار فعال وعملي مع تلك القوى، وعلى مستويات مختلفة.
3. على مستوى التنظيمات غير الحكومية والجاليات العربية والكردية العراقية في الخارج.
4. النشر الواسع النطاق لمبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحقوق القوميات والأسس التي تبنى عليها عملية الاعتراف بحق تقرير المصير، إضافة إلى تاريخ وتراث وتقاليد وعادات ونضال الشعب الكردي في مختلف أجزاء كردستان وعن الانفتاح على الأفكار الأخرى وليس الانغلاق على الفكر الذاتي، إذ في الانفتاح والاستماع للرأي الآخر يوفران إمكانية الحوار والإقناع.

ويتطلب الأمر هنا أن يعرف العرب من جهة، والكرد من جهة أخرى، اختيار أساليب فعالة ومجربة في كيفية طرح القضية وسبل الحوار الديمقراطي القادر على الإصغاء بهدوء والابتعاد عن الاستفزاز أو توجيه التهم وكان الطرف المقابل عدو لا يمكن الاستماع إليه، إذ لا بد أن يكون في خلفية أفكارنا أن البعض من هؤلاء الناس لم يسمعوا في حياتهم وجود شعب كردي أو له مطالب عادلة أو له نضال طويل ومرير، وانه من أهل أصل إقليم كردستان أو العراق، وليس طارئاً عليهما أو أنهم من أقوام عربية أو تركية وفارسية من سكان الجبال، كما كان التثقف الشوفيني العربي لحزب البعث والقوميين اليمينيين و الشوفينيين الأتراك لعقود طويلة!

كما يتطلب الأمر وضع برنامج خاص لكل من هذه المستويات الثلاث بحيث يمكن العمل على تنفيذه وفق خطوات مدروسة جيدة وصبورة وقادرة على استيعاب التركة الثقيلة التي يئن تحت وطأتها الفكر في هذه المنطقة من العالم. أود هنا الإشارة بان الفكر القومي الشوفيني ليس وحده المسئول عن التثقيف الخاطئ إزاء القضايا القومية، بل الفكر الديني المتخلف الذي تلتزم به القوى المتطرفة والتي ترفض وجود قوميات عديدة وترى الجميع من خلال الهوية الإسلامية فقط، ولكنها في الممارسة العملية تمارس فكراً قومياً متعفناً ومناهضاً للقوميات الأخرى، وخاصة إذا ما أصبحت في الحكم وعلى رأسه. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في العالم الإسلامي ذاته.

والآن أطرح تفاصيل البرنامج الذي أقترحه، بالرغم من قناعتي بوجود مصاعب كبيرة ستعترض طريق تنفيذه، ولكني على ثقة تامة بأهميته وبالقدرة على إيجاد السبل المناسبة لتنفيذه وضرورة خوض نضال حقيقي في هذا الصدد.

2. برنامج العمل على المستوى الشعبي: ويتضمن النقاط التالية:

- تنظيم زيارات إلى كردستان العراق، و بضمنها سفرات سياحية، من المناطق العربية في العراق أو من البلدان العربية وعبر التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب الديمقراطية والشخصيات الاجتماعية التقدمية، لجماعات من أوساط الشعب لتطلع على واقع كردستان وظروف حياة الشعب الكردي والقوميات لأخرى التي تعيش في هذه المنطقة.
- إقامة الندوات الخاصة بهؤلاء الزوار وعرض الأفلام التي تتحدث عن تاريخ ونضال هذا الشعب. ويمكن الدخول بحوارات هادئة مع الزوار.

- إعداد وتوزيع كراسات تبحث في تاريخ كردستان والكرد ونضالهم المشترك في المنطقة. وطرح الهوية الكردية بوضوح لا لبس فيه والمهمات التي يسعى إلى تحقيقها شعب كردستان العراق بالتعاون والتكامل مع الشعب العربي والقوميات الأخرى في العراق. كما يبحث في مفهوم حق تقرير المصير والفيدرالية.

- تنظيم زيارات سياحية أو بالاتفاق مع قوى ديمقراطية في الدول العربية لزيارة تلك الدول والبحث في ذات الموضوعات بهدف التقريب بين وجهات النظر وجلب انتباه الآخرين بوجود شعب كردي له سماته وخصائصه القومية وهويته الكردستانية وثقافته الوطنية إلى جانب هويته العراقية.

3. برنامج على صعيد المثقفين العرب: نحن بحاجة هنا إلى ما يلي:

- تنظيم لقاءات دورية على مستوى المثقفين العرب تنظم من قبل الكرد والعرب سوية تعقد في كردستان العراق أو في وسط وجنوب العراق أو في أي عاصمة عربية أو أوروبية لمناقشة جملة من القضايا التي تخص العراق والمسألة الكردية. على أن يكون الحوار ليس بين المثقفين العرب والكرد المتفقين في الرأي بل مع المختلفين معنا في الرأي أساساً.

- إصدار مجلة فصلية تحت عنوان الحوار العربي – الكردي وتكون هيئة التحرير مشتركة أيضاً ويمكن أن تصدر في بغداد أو في أربيل أو السليمانية، على أن يسمح للرأي الآخر بالنشر ومناقشته في الوقت نفسه وعلى صفحات ذات العدد أو العدد الذي يليه.

- إجراء لقاءات فكرية بين جمهرة من المثقفين العرب من العراق ومن بلدان عربية مع عدد بارز من المسئولين الكرد لتبيان وجهة النظر الكردية، إضافة إلى خوض حوار بشان مختلف القضايا المطروحة وإعطاء الوقت الكافي لمثل هذه الحوارات.

- تقديم النموذج العقلاني للعلاقة بين الكرد والتركمان والكلدان والآشوريين في كردستان العراق. وأعتقد بان من المناسب جداً صدور قانون عن المجلس الوطني الكردستاني يحدد فيه الموقف من القوميات الأخرى وحقوقها في كردستان العراق،

والذي يمكن أن يقدم نموذجاً للعراق كله أو للدول العربية.

- على مستوى الخارج: يمكن للجالية العراقية الموجودة في خارج العراق أن تلعب دوراً فعالاً في تنشيط الحوار الفكري والسياسي حول المشكلة العراقية والمسألة الكردية وحقوق الشعب الكردي من خلال تعزيز التعاون بين العرب والكرد وبقية أفراد الجالية من مختلف القوميات عبر:
  - عقد الندوات المشتركة لشرح الموقف من المسألة الكردية.
  - كتابة المقالات وانشرها في الصحف الأجنبية.
- تقديم المحاضرات للأوربيين أو غيرهم من الشعوب حول القضية العراقية والمسالة الكردية.
- تنظيم الفعاليات والمناسبات الوطنية العراقية المشتركة وكذلك المشاركة في الفعاليات الخاصة التي تنظمها المنظمات والأحزاب الكردية في مختلف بقاع العالم. ومن الممكن أن تصدر بيانات مشتركة بشان مختلف القضايا المشتركة.
- الاستفادة من المواقع على الانترنيت كتابة أو حواراً لتنظيم عملية حوار واسعة حول القضايا الكردية والتصدي الهادئ للأفكار الشوفينية والعنصرية التي يطرحها بعض الكتاب والصحفيين العراقيين والعرب بشان القضية الكردية.
- لا تعطل مشاركة الكرد والعرب في فعاليات مشتركة نشاط المنظمات والأحزاب الكردية المستقلة، فهذا حقها المشروع ومسألة طبيعية، إذ أن الحديث هنا يمس العمل المشترك حول القضايا المشتركة.

4. برنامج خاص للعملية الإعلامية والنشر: يمكن للعمل الإعلامي، بما فيه والنشر، أن يلعب دوراً فعالاً وحيوياً في التثقيف الفكري ورفع الوعي وتنشيط وتحفيز العقل وحساسية الفكر لدى الإنسان إزاء القضايا والمشاعر القومية غير الشوفينية. ويمكن طرح الأفكار التالية في هذا المجال:
   - زيادة الإرسال التلفزيوني أو فتح فضائية عربية تبث برامجها من كردستان

وبالتعاون بين الكرد والعرب تجعل من جملة من القضايا الأساسية موضوع حوارها المشترك وتنشر الفكر القومي الديمقراطي الذي يمس التآخي بين الشعوب وضد التمييز بمختلف أشكاله وخاصة التمييز العنصري. وتجنيد جمهرة طيبة من المثقفين الكرد والعرب لهذا المهمة النبيلة. ومن على هذا المنبر يمكن دعوة ومناقشة من يحمل فكراً آخر بشان القضايا القومية وخوض حوار عقلاني مع الفكر الآخر لصالح عملية التثقيف الواسعة للعرب والكرد في أن واحد.

- توسيع نشر الكتب والأدبيات التي تبحث في النضال المشترك من جانب مثقفين عرب يحملون فكراً إنسانيا وعقلانياً إزاء القضايا القومية في المنطقة بأسرها.

- نشر مواد المنتديات واللقاءات الفكرية والسياسية حول القضايا الخاصة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والقضية الكردية في كراسات وعلى نطاق واسع لا للكرد فحسب، بل وللعرب أيضاً ويمكن توزيعها على نطاق واسع.

هذه مجموعة من الأفكار التي وجدت مناسباً طرحها للمناقشة بهدف إغنائها وتطويرها أو تعديلها بالصورة التي يرى المتحاورون أهمية وضعها قيد التنفيذ لصالح إقامة عراق ديمقراطي فيدرالي مزدهر وحياة دستورية حرة وتعددية.

هـ - أسئلة كردية كاوية

عدنان حسين "الشرق الأوسط "

بألم .. باستنكار .. باستغراب .. بسخط .. بغضب.. وبشعور من الخيبة والخذلان تدفقت الأسئلة من مثقفين وسياسيين وأفراد عاديين أكراد في الملتقى الثقافي الكردي ـ العربي الذي انعقد يومي الجمعة والسبت الماضيين في أربيل.

لأول مرة أجد أكراد العراق في مثل هذه الحال مثقلين بالهمّ والقلق.. بل الذعر حيال علاقتهم بالعرب. فحتى في ظروف قصفهم بالسلاح الكيمياوي وهدم أربعة آلاف من قراهم وبلداتهم وتهجير نحو مليون منهم داخل العراق وإلى الخارج وفقدان اثر 180 ألفا من هؤلاء (ما يزال اكتشاف مقابرهم الجماعية في الصحارى يجري على قدم وساق) ـ لم يطرح أكراد العراق أسئلتهم بمثل هذه النبرة المشبعة بالاستفهام والاستنكار والمترعة بالوجع الممض.

يتساءل أكراد العراق عن أسباب هذه الحملة السافرة ضدهم التي تمتد من بغداد إلى عواصم المغرب العربي.. عن أهداف الإصرار على الافتراء عليهم واتهامهم من دون أي أساس من الصحة أو أي سند أو دليل بأنهم منحوا إسرائيل موطئ قدم في شمال العراق (بعض محلليهم ومسئوليهم يعتقد أن الموساد يقف وراء إطلاق هذه الكذبة لتسميم علاقات العرب بآخر ما تبقى لهم من الحلفاء).. يتساءلون عن دوافع تصوير مطالبهم بحقوقهم على أنها انفصال فيما اختاروا أن يظلوا موحدين مع العرب في إطار دولة فيدرالية بعدما فصل صدام حسين لمدة 12 عاما.

ويتساءل أكراد العراق عن مغزى الفتوى في بعض المساجد العربية بإهدار دمهم جميعا، عسكريين ومدنيين، ويحذرون من أن تكرار ما حدث منذ أيام في الموصل، حيث قتل ثلاثة أكراد، يمكن أن يقود إلى عمليات مماثلة مقابلة يقوم بها متعصبون أكراد ضد عرب، ما يمكن أن يكون مقدمة لحرب أهلية كردية ـ عربية في العراق.

هل في وسعنا أن نقنع الأكراد بالقول، ردا على أسئلتهم ، أن وراء الحملة عليهم أقلية ضئيلة من العرب تريد الانتقام لنفسها من أي كان بدلا من الإقرار بالأمر الواقع، وهو أن مشروعها «التاريخي» قد انهار تماما وليس في الإمكان إعادة بنائه على أسسه القديمة غير السوية ؟

هل يقنع الأكراد أن نقول لهم أن هذه الأقلية الضئيلة الصاخبة لا تريد أن تدفن ميتها الذي مات منذ أربعة عقود .. لا تريد أن تعترف بان فكرة القومية العربية التي صاغها «مفكرون» أتراك مطلع القرن الماضي أصيبت بطعنة نجلاء بنحر النظام الديمقراطي في سورية على مذبح الوحدة مع نظام عبد الناصر الدكتاتوري (1958 - 1961)، ثم، وحيث لم يعالج الجريح بالدواء الشافي، فقد توفاه الله في يونيو (حزيران) 1967.. ثم، وحيث لم يكرم الميت بدفنه في الأوان، تحللت جثته وانتشرت روائحها الكريهة وأوبئتها الفتاكة على امتداد الوطن العربي الذي شهد في ظل الأنظمة القومية التي حكمت مصر والعراق وسورية واليمن والسودان وليبيا والجزائر أسوأ أنواع أنظمة التعسف والاستبداد التي لم يكن العراق، في خرابه الأسطوري، إلا تجسيدها الأكمل.

هل يمكننا إقناع الأكراد بالقول لهم أن هذه الأقلية القومية الضئيلة الصاخبة التي تقف ضد صياغة جديدة أصيلة غير شوفينية لفكرة القومية العربية لم تجد متراسا أخيرا تتذرع به غير الأصولية المتشددة التي اختطفت الدين الإسلامي وقدمته في هيئة ممسوخة، ليجتمع الطرفان في وكر شيطاني يريد تدمير أحسن ما لدى العرب والأكراد، بل المسلمين عموما وبني البشر أجمعين.

ولكن لماذا الأكراد بالذات؟.. هكذا يعاود الأكراد السؤال.

و- اليد الممدودة بين الكرد والعرب

جورج كتن "الحوار المتمدن"

الملتقى الثقافي الكردي- العربي المنعقد في أربيل بين 17-20 أيلول بدعوة من جمعية الصداقة الكردية العربية والذي حضرته نخب ثقافية وسياسية من الجانبين، خطوة هامة لتعزيز العلاقات بين الشعبين وإعلاء لغة الحوار والتآخي والتعايش والتلاقي حول المصالح المشتركة. وهو مساهمة في تبديد الأكاذيب والشائعات عن وجود إسرائيلي مزعوم في الإدارتين الكردستاني العراقي، وتأكيد آخر من القوى السياسية الكردية المبادرة لعقده، أن خيارها الوحيد هو تعزيز العلاقات التاريخية مع العرب وليس مع أية جهة أخرى في المنطقة والعالم، فالكرد سائرون على نهجهم بمواجهة النظم الاستبدادية و الشوفينية، وليس الشعوب العربية التي يسعون لأفضل العلاقات معها، فقد تعرضوا معها لقمع الأنظمة وحجبها للحريات وانتقاصها من حقوق الإنسان، إلا أنهم عانوا بالإضافة لذلك وحدهم من تعصبها القومي ومحاولاتها الإجرامية لتذويبهم وتعريبهم وإلغاء خصوصيتهم القومية.

الملتقى مناسبة أخرى يمد فيها الكرد يدهم للعرب لمواصلة المسيرة المشتركة نحو الديمقراطية والتنمية والاندماج الوطني الاختياري والتسامح الإنساني، وتخطي العداء والعنف والصراعات والتصفيات، من أجل حياة مشتركة أفضل بعيداً عن الاضطهاد ونكران الهوية القومية..، كما يسعون لتقديم نموذج للتآخي في عراق ديمقراطي فيدرالي موحد بالانخراط في العملية السياسية الجارية واستحقاقها الانتخابي في كانون الثاني القادم التي ستقطع الطريق على الإرهاب الأصولي والصدامي.

الملتقى نجح في إيصال رسالته: الدعوة لمرحلة جديدة من العلاقات العربية- الكردية ولعقد سياسي جديد بين الشعبين. لكننا نرى أن هناك الكثير الذي يجب أن يبذل لتجاوز ثغرات التجربة الأولى، ومنها مثلاً التمثيل الأوسع للعرب والكرد من كافة التيارات السياسية والفكرية. لا شك أن دعوات كثيرة وجهت لأطراف متعددة في الجانبين لم تلبى لأسباب مختلفة، لكن هذا لا يمنع من بذل جهود أكبر من أجل التمثيل الأوسع، النوعي وليس العددي. كما أن الحوار للوصول لنتائج يفترض عدم الاقتصار على إلقاء الكلمات والمداخلات، بل يفترض توزيع المشاركين في لجان متخصصة في المسائل المتعددة للعلاقة بين الشعبين، لتصدر توصياتها بعد الاتفاق على النقاط المشتركة. كما انه من

الضروري إنشاء لجنة دائمة من الجانبين للتحضير للقاءات دورية مستقبلاً، مع تحسين الأداء وتجاوز الثغرات والأخطاء.

مرة أخرى يبادر الكرد في مجال تطوير وتحسين العلاقات العربية- الكردية لإرسائها على أسس سليمة قابلة للحياة، بينما في الجانب الآخر العربي ما زالت المبادرات محدودة جداً أو حتى مفتقدة، معادية ورافضة لدى البعض، أو متجاهلة ومتغاضية لدى البعض الآخر، لمسألة حيوية لا يمكن الانتقال للديمقراطية المأمولة في بلدان المنطقة دون إيجاد حلول جذرية لها متوافق عليها، خاصة في عصر العولمة الذي تفصلنا عنه مسافات، ستزداد اتساعاً أن لم توضع هذه الحلول للعلاقات بين القوميات المتعايشة في المنطقة.

هل يرفض العرب مرة أخرى اليد الممدودة للتآخي مع الكرد على أساس الحلول العادلة للمسألة القومية الكردية في إطار دول وطنية موحدة؟

هل يضيعون الفرصة كما فعلوا حتى الآن بالنسبة للعديد من قضاياهم، مفضلين التعلق بأوهامهم القديمة التي تجاوزها الزمن بعد أن قادتهم لعواقب وخيمة؟

أم يسارعون لطرح مبادرات من جانبهم للدعوة لملتقيات ومؤتمرات عربية- كردية في بغداد أو دمشق أو بيروت أو القاهرة...تلاقي اليد الممدودة في منتصف الطريق؟

جورج كتن - كاتب فلسطيني

ز- متعة الحرية في كوردستان العراق

جهاد نصره "الحوار المتمدن"

وقد عبرت الحدود في قيظ الظهيرة، لفحتني نسائم الحرية..! ولم أكن أدري أن لتلك الشوكة التي أدمت يد الجلاد صدام الخرتيتي ذاك العبق..! هرولت في سهول الأكراد وقد تيقظَّ في الأعماق توقٌ دفينٌ للحرية ما عرفنا شكلها، ولونها، ونكهتها منذ ولدنا في بلاد تدعي الريادة..! ويدعي أصحابها الأبديون إنهم قادة الأمة الاستثنائيون، و عظماءها الخالدون، ولما لا وهم خير رسل لخير أمة..! صحيح أن الحكاية (هفتانة) وصارت من طرائف الزمان لكن الملهاة مستمرة بالرغم من كل شيء.

إذن، هذه هي كوردستان حيث الأصحاب والأحبة الذين لم أعرفهم من قبل..! لماذا الضحايا في بلدان المشرق الإيماني لا يعرفون بعضهم ..؟ ألانهم لا يلتقون في غير المقابر، والمنافي، والمعتقلات..؟ أم أن لذلك حكمة يعرف أسرارها الطغاة وحدهم..!؟ ما علينا، لقد وصلنا.. وكان الملتقى.. وما يلي مساهمتنا المتواضعة التي تركتها تطير في فضاء كوردستان العراق ويا له من عراقٍ جميلٍ صار إليه هذا العراق بعد اندحار العصابة..!؟

منظومة الدولة المدنية والقضايا الإشكالية في المنطقة

أُشبعت قضية الشعب الكردي دراسة، وتأريخاً من قبل مئات المفكرين، والمثقفين الأكراد والعرب إضافة إلى الجهد الذي بذلته الأحزاب، والمنظمات الكردية على مدى القرن المنصرم، وأعتقد أن الأكثر أهمية في راهن الأيام ومستقبلها، هو التركيز على استشراف المخارج لشعوب المنطقة، وأقلياتها القومية، وأديانها، ومذاهبها..وبخاصة بعد أن أصبحت مواقف الأحزاب العربية بمختلف مشاربها الفكرية من قضايا شعوب المنطقة القومية وأديانها معروفة وجلية.

اننا نرى بعد تمحيص، وتقييم، وجهات النظر المختلفة أن المخرج العملي الحقيقي للخروج من كافة إشكاليات المنطقة الحساسة وغير الحساسة، يتحدد بإمكانية التوافق المجتمعي على دساتير متمدنة، وعصرية، باتجاه الفصل بين أهرامات الحكم من جهة، ومنظومة الأديان من جهة أخرى كمقدمة اشتراطيه لتأسيس منظومة الدولة المدنية.. ومما لا شك فيه أن الجميع قد يتوافقون على حقيقة انتفاء وجود هذه المنظومة في المنطقة التي

لم تشهد حتى اليوم قيامة مؤسسة الدولة..! فكل ما عرفته شعوب المنطقة هو أشكال متقاربة ومتشابهة من أنظمة حكم ينطبق عليها توصيف محدد بمصطلح: السلطة..! ولا بد من التذكير بحقيقة كون السلطات تلك أحادية، شمولية واحتكارية، وقد نجحت في تفكيك كل أشكال التنظيم المجتمعي المدني، وعملت بنجاح على إحياء الانتماءات ألما قبل سياسية من طائفية، وعائلية، وعشائرية وغيرها..والقاعدة الذهبية في تسلط هذه الأنظمة واستمراره لما يزيد عن نصف قرن هي اعتمادها المطلق على عشرات الأجهزة المخابراتية الضخمة، والقوانين العرفية، والطوارئية، التي أنهت كل أشكال الحراك المجتمعي، وألغت السياسة والعمل السياسي،وقد عملت على مدى العقود الفائتة على تكريس كل ما من شانه تأبيد هيمنتها بما في ذلك التوريث وتعديل الدساتير .

وبناء على ما تقدم يمكن القول: أن العمل على تعرية دساتير الأنظمة الحاكمة، وتبيان شوفينيتها، واحتكاريتها، وكشف تعارضها مع المعايير الإنسانية وبخاصة تعارضها مع العهدين الدوليين المتعلقين بحقوق الإنسان، يعتبر من المهام الجوهرية في المرحلة الراهنة.. وهذا العمل يستهدف أيضاً إشاعة ثقافة الحريات المدنية، وركائز المأسسة والليبرالية، وبلورة المفاهيم المؤسِّسة لمنظومة الدولة المعاصرة التي وحدها تشتمل على آليات الفصل بين المؤسسات، واستقلالها، وكل ذلك من شانه أن يراكم الخطى في اتجاه الوصول إلى مجتمعات ديمقراطية مدنية بدساتير حضارية في ظلها تتوفر كل الفرص والمخارج فحيث يوجد مثل هذا الوعاء الدستوري، توجد الفرص الواقعية لمباشرة الحلول لكل إشكاليات شعوب المنطقة التاريخية والراهنة.

جهاد نصره

ح - مستقبل العلاقات الكردية العربية

بقلم : حسيبة عبد الرحمن

بادئ ذي بدء، إن إحداث ملتقى الحوار الكردي العربي، ومع أهميته، إلا أنه تجلٍ لأزمة ما بين الكرد والعرب، وعلى أكثر من مستوى، وإلاّ لما أحدث هذا الملتقى أثره الذي يهدف إلى الحوار و تقريب وجهات النظر- الكردية ، العربية - من جهة، ومن جهة أخرى فهو يأتي في سياق دعم الوضع القائم في كردستان العراق، وإن كان دعما محدوداً.

وأياً كانت الأسباب ، لا يسعني إلا وأن أ وجه الشكر إلى الجهة التي نظمت هذا الملتقى، وخصـَت به نشطاء المجتمع المدني- كتاب ومثقفين ونشطاء سياسيين - نحن بأمس الحاجة للقاءات كهذه.

إن طرح عنوان العلاقات الكردية العربية يستدعي منا العودة إلى ماضي العلاقات الكردية العربية، وبتكثيف، إذ أن العلاقات العربية الكردية، و صيرورتها المستقبلية، لم تكن تطرح للسؤال والتساؤل فيما مضى، وذلك يعود إلى ماهية المعايير السائدة، والتي كان أسأسها معايير الانتماء إلى الدين الإسلامي. وقد عزز هذا الاتجاه احتلال السلطنة العثمانية، التي حكمت المنطقة تحت شعار الخلافة الإسلامية. أي أن الدين، والسلطة السياسية العثمانية، وسواها،قد فرض شكل العلاقة بين شعوب المنطقة ومن بينها العرب والأكراد.

مع خضوع المنطقة للانتداب الفرنسي الإنجليزي، الذي أعاد رسم الخارطة السياسية لدول المنطقة، وبنفس الوقت خلق علاقة جديدة داخل الدول الحديثة العهد، والتي تمثلت في النضال الوطني من أجل الاستقلال، كرداً وعرباً، حتى نالت هذه البلدان الاستقلال، وتسلمت السلطات الوطنية الليبرالية الضعيفة الحكم (سوريا، ومن ثم العراق الخ..) هذه السلطات عجزت عن الاستمرار في الحكم نتيجة أسباب كثيرة أهمها: الضعف الاقتصادي – البنيوي- الذي انعكس عجزاً في نخبها السياسية، حيث فشلت في إنجاز برامجها الليبرالية الوطنية، بما فيها الهوية الوطنية !!! كما أنها فشلت في التقاط النهوض القومي الذي أطاح بها، واستبدلها بنخب جديدة - ريفية- استولت على الســـــــلطة عن طريق الجيش، الذي استولى بدوره، وخلال فترة قصيرة، على مفاصل الدولة- الاقتصادية والسياسية والثقافية - وقضى على كافة مظاهر الليبرالية ، الاقتصادية والسياسية، وهكذا أضحت هذه البلدان بقبضة العسكر، وتمَّت عسكرة المجتمع باسم التوحيد القومي والتحرير الوطني، حيث استهلكت النخب العسكرية- التي هي خارج العملية الإنتاجية - طاقات المجتمع وثرواته.

إن سيطرة النخب العسكرية الريفية ترك آثاراً مدمرة على المجتمع، وعلى كل المستويات السياسية تجلـّى في : حكم شمولي، سيطرة الحزب الواحد، وتهميش المجتمع، والاضطهاد القومي . وعلى المستويات الاقتصادية فإنَّ هذه النخب قد أعادت إنتاج الاقتصاد الوطني

وفق حاجاتها العسكرية، كي تستمر- هذه النخب - في ا لسلطة زمناً أكبر. ومن جهة أخرى فإنها أعادت العملية الإنتاجية وفق آلية نهب بيروقراطي دمرت الاقتصاد ونشرت الفساد المعمم وغيره، وفي المستوى الاجتماعي لعب العسكر دوراً في شق المجتمع عمودياً - طائفياً وعشائرياً ...!!.وجاء فشل النخب العسكرية في تحقيق شعاراتها وبرنامجها في التوحيد القومي والتحرير وغيره، ليفاقم الممارسات القمعية والاضطهاد، وعلى رأسها الممارسات القومية الشوفينية و الاضطهاد القومي(التعريب والإحصاء وغيره) مما زاد في تمزيق المجتمع المحكوم بالقوة العسكرية، وأعادت النخب العسكرية صياغة مفهوم المواطنة الحديثة نحو مفهوم الرعية، وأمير المؤمنين. وغاب المواطن الذي طُحِنَ باسم الوطن الذي مُزّق بدوره تحت شعار التوحيد، وأضاعت الأرض وهي تنادي بالتحرير!!!

إن فشل السلطات في إنجاز برامجها وشعاراتها، دفعها ويدفعها، إلى تعليق فشلها على مشاجب خارجية وداخلية، وواحد منها هو المشجب الكردي (المطالب الكردية). إنَّ التعثر القومي العربي يجعل العرب حذرين، وأحياناً معادين، للحقوق الكردية تحت تأثير دوغما السلطات الممنهج التي تروَّج بأنَّ الأكراد يريدون انتزاع الأرض العربية وإقامة دولة مناصرة لإسرائيل، يزرعون الحقد والكراهية، ويوجهون أعين الشعوب في المنطقة نحو عدو وهمي ومفترض، ويشق النخب العربية والكردية، التي تطالب بالديمقراطية، ويشتت من قواها وفعاليتها، وينصب العداء والشقاق بينها، حيث تعتبر هذه السلطات ناطقة باسم الشعب العربي، وباسم مصالحه القومية، وبالتالي فهي القوة التي تصون وتحافظ على وحدة تراب الوطن، مستثمرة الظرف الدولي الجديد المعادي للغرب، ومتهمة الأكراد بأنهم الأدوات الجديدة لتحقيق مصالحهم على حساب المصالح العربية، وتحديداً بعد المتغيرات العالمية، وتأثيراتها السلبية والإيجابية في المنطقة. وعلينا تكثيف أهم المحاذير التي يمكن أن تستثمر من قبل الأنظمة ضد الأكراد وتشحن الرأي العام العربي لصالحه:

- **أولاً:** احتلال العراق وتداعياته في المنطقة ليس فقط نحو العرب، وإنما يتعداه إلى الأتراك والفرس، وتخويف شعوب هذه البلدان - مناطق كردستان- من علاقة الأكراد مع الخارج، ولنقل الإستقواء بالخارج. وقد اعتمدت الأنظمة في المنطقة ودون استثناء حرباً

دعائية منظمة ضد الكرد، وأثارت مشاعر العداء ضدهم ، ولكل دولة من هذه الدول أسبابها. ولن ننسى أيضاً مصلحة أمريكا وإسرائيل في هذا التوجه باعتبار أن مسارات التسوية مع إسرائيل قادمة، عاجلاً أم آجلاً، ولذا فهم يحتاجون لتوجيه كُره وعداوة شعوب المنطقة نحو عدو متربص بهم بعيداً عن إسرائيل. وعلى الأكراد الحذر والتنبه والرد المسبق على هذا التوجه، من خلال عرض العلاقة التاريخية للأكراد بالقضية الفلسطينية، ً ونضالهم المشترك من أجل الحقوق القومية المستلبة، مع حفظ الفروق الكمية والنوعية، ما بين الحالتين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تطورات الوضع في العراق سيكون له الدور الفاعل في العلاقات الكردية العربية، وتحديداً الموقف من الوجود الأمريكي الذي يعد كعب آخيل في العلاقات الكردية العربية. وأعتقد أن أمام الأكراد فرصة ذهبية لطرح مفهوم مقاومة من نوع جديد. مقاومة ذات برنامج وطني، وعلماني، وذو توجه إنساني، وسلمي، إن أمكن ذلك. وهناك مؤشر آخر مهم أيضاً في سياق العلاقات الكردية العربية، وهو الموقف من القوميات الأخرى- العربية والتركمانية - في كركوك المتنازع عليها. وأياً كان وضعها المستقبلي فإن السياسات التي ستمارس في هذه المدينة ستؤسس لعلاقات قومية من نمط جديد. علاقات عقد اجتماعي وسياسي يُقر بالحقوق القومية للجميع. وأظن أن قرار ترحيل المواطنين غير الكرد عن المدينة سلوك يصب في إطار شوفيني مهما كانت أسبابه ومبرراته، وهي تعطي القوى التي تعارض قيام أي شكل من أشكال الفيدرالية في العراق ذريعة جديدة لتبرير سياسات الاضطهاد القومي التي تمارسها ضد الأقليات القومية.

- **ثانياً:** إن العرب والأكراد هم شعوب المنطقة، والمحتل مهما بقي فهو سيرحل، وبالتالي فإن إعادة بناء صيغة للعلاقة الكردية العربية مهمة جداً لكلا الطرفين، ووفق مصالح القوميتين، بعيداً عن الاضطهاد القومي. وهذا يمكن تحقيقه بخلق توافقات سياسية جديدة تحفظ مصالحهم جميعاً ، ولو بدأ بأشكال أولية من خلال الأحزاب التي تضم العرب والكرد، وتكون ذات برامج وطنية وديمقراطية تتضمن الحقوق القومية الكردية. وأيضاً من خلال تشكيل جمعيات ثقافية، وحقوقية مشتركة. وعلينا البحث معاً عن أشكال أخرى لمد الجسور بين القوميتين، خصوصاً ونحن نرى العالم يسير نحو التوحد، سواء عبر الأسواق العالمية، أو التجمعات القارية، أ و الإقليمية، خصوصاً ونحن نعرف أن السياسة تبنى على أساس المصالح : عدو الأمس هو صديق اليوم وإن كانت أمريكا. ولأسباب

تتعلق بمصالحها، وسياساتها الذرائعية، تتوافق مع بعض المصالح الكردية في العراق، فقد لا يستمر هذا طويلاً، مما سيخلق تحالفات جديدة يحتاج الكرد إلى العرب وسواهم!!!

- **ثالثاً:** العمل المشترك الكردي والعربي لتأكيد أن الأكراد جزء لا يتجزأ من شعوب المنطقة وعلى وجه الأخص في العراق وسوريا باعتبارهما الدوليتين العربيتين التي يقع جزءاً من كردستان داخل خارطتها السياسية.

- **رابعاً** : ضمن الظروف والمعطيات الدولية والإقليمية الراهنة مطلوب من الخطاب السياسي الكردي التأكيد على الخطاب الوطني في العراق وسوريا، والتأكيد عليه يأتي لذرالرماد في عيون السلطات، التي تتهم الأكراد بالخطاب الانفصالي ووو!!!

- **خامساً :** على الأحزاب العربية، وكذلك الجمعيات والنخب، تبني مطالب الأكراد باعتبارها مطالب وطنية، وجزء لا يتجزأ من برامجها السياسية.

- **سادساً :** العمل معاً عرباً وأكراداً من أجل نشر ثقافة جديدة، ثقافة تحترم الاختلاف والتنوع وتقر بحقوق البشر القومية والسياسية والاجتماعية والفردية ....الخ.

حسيبة عبد الرحمن

صدر عن رابطة كاوا للثقافة الكردية

- كفاح واستشهاد البطل السوفياتي الكردي فيودور ليتكين، تأليف : يورى سالنيكوف، ترجمة: بافي نازي .
- كردستان والمسألة الكردي ، تأليف : البروفيسور بافيج ، ترجمة : برو .
- لمحات من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية، إعداد : أبو شوقي .
- الحركة الوطنية الديموقراطية في كردستان العراق (1961 – 1968) ، تأليف: ش. ج. آشيريان، ترجمة : ولاتو .
- الجبال والسلاح ، تأليف: جيمس أولدرج، ترجمة: جوان.
- الجبال المروية بالدم ، تأليف : بافي نازي ، ترجمة : رزو .
- انتفاضة الأكراد 1880 ، تأليف: جليلي جليل، ت : سيامند سيرتي .
- قصائد من الفولكلور الكردي ، تحقيق: حاجي جندي، أورديخان جليل، جليلي جليل، ترجمة: ولاتو.
- نهضة الأكراد الثقافية والقومية (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، تأليف: جليلي جليل، ترجمة: بافي نازي، ولاتو، كدر.
- كردستان تركيا بين الحربين ، البروفيسور م . أ . حسرتيان، ترجمة : د. سعد الدين ملا – بافي نازي .
- في سبيل كردستان (مذكرات زنار سلوبي) ، ترجمة : رضوان علي .
- كردستان والأكراد ، تأليف : ملا. ع . كردي .
- الأكراد ملاحظات وانطباعات، الأكراد أحفاد الميديين، تأليف: ف. ف. مينورسكي، ترجمة وتعليق: د. معروف خزندار-د. كمال مظهر أحمد.
- الأكراد شعباً وقضية ، تأليف صلاح بدر الدين.
- قواعد اللغة الكردية، رشيد كورد(بالكردية).
- بطولة الكرد في ملحمة قلعة دمدم، إعداد: جاسم جليل، ترجمة: شكور مصطفى.
- موضوعات كردية ، تأليف : صلاح بدرالدين.
- القضية الكردية والنظام العالمي الجديد، تأليف: صلاح بدرالدين.
- مدينتي الحبيبة هولير ، مدينة المتناقضات (رواية) ، حليمة السنجاري.
- البارزاني والحركة التحررية الكردية 2/1 ، تأليف : مسعود البارزاني .
- سروه (رواية) ، حليمة السنجاري .
- دراسات في تاريخ الكورد ، تأليف : د . فرهاد بيربال ، ترجمة: ترزه الجاف.

- **Sev]n Desta M]rd[n] (/[rok) Xemg[n] Remo**
- زنزانة كةفةر (رواية) تأيف: سلام عبدالله، ترجمة: أحمد شوكت.
- الأدب الشفاهي الكردي ، تأليف : علي الجزيري .
- غرب كردستان (دراسة تاريخية-سياسية-وثائقية)، تأليف: صلاح بدرالدين.
- **Ziman] Kurd[(R]niv[s). Deham Ebdulfettah**
- موجز مسيرة الصحافة الكردية في سوريا ، عبدالقادر بدرالدين .
- القضية الكردية أمام التحديات ، تأليف : صلاح بدرالدين.
- يلماز كوناي ودور السينما الوثائقية في النضال الوطني، تأليف: د. ابراهيم محمود.
- جسد لا يحتمل أعضاءه (شعر) ، مروان شيخي .
- جمعية خويبون والعلاقات الكردية – الأرمنية ، تأليف : محمد ملا أحمد.
- صلاح الدين الأيوبي (موطنه الحقيقي والدور التاريخي للأيوبيين)، تأليف: عبدالخالق سرسام .
- **West Kurdistan, SELAH BEDREDIN (English)**
- المدن الكردية ، آزاد ديركي .
- الكورد في دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: حميد ريبوار.
- زرادشت والزرادشتية ، رمضان الداوودي .
- تنظيم خويبون وثورة آكري ، تأليف روهات آلاكوم، مراجعة: شكور مصطفى.
- لقاء العظماء (مذكرات)، الكاردينال أ. فيليتشكي، ت: عدنان بدر الدين.
- وقائع المؤتمر التأسيس لجمعية الصداقة الكردية – العربية .
- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان ، تأليف: د . هيثم مناع .
- دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، (وثيقة)، الملازم الأول محمد طلب هلال.
- انتفاضة 1925 الكردية في تركيا ، د . كمال مظهر أحمد .
- كردستان في عهد السلام، د.أحمد عثمان أبو بكر.
- **Kovara HAWAR, Jimar 1-57 (1932 – 1943) , Caladet Bedirxan**
- **Kovara RONAH[, (1942 – 1945) Celadet Bedirxan**
- **ROJA N~ , Rojnama Siyas[ya Aftey[(1943 – 1947) ,Kam[ran Bedirxan , 73 Jimar**
- **J[n , Kovara Kurd[- Tirk[(1918 Gild: J[T[p]n Ereb[bo T[p]n Lat[n[: M. Em[n Bozarslan**
- **ELFABEYA KURDI Osman Sebr[**
- **Sev]n Desta M]rd[n] (/[rok) Xemg[n] Remo**

- ثقافة حقوق الإنسان ، إعداد وتقديم : د. عبدالحسين شعبان.
- عشائر كردستان ، مجموعة من الباحثين.
- وقائع المهرجان التضامني مع الشعب الفلسطيني.
- فعاليات الاسبوع الثقافي لرابطة كاوا للثقافة الكردية.
- فن الطبخ الكردستاني – أنور عبدالأحد السندي.
- الحركة القومية الكردية في سورية – صلاح بدر الدين.
- **The Kurdish National Movement in Syria – Salah Badraddin**
- بزوتنةوةى نةتةوةيى كورد لة سوريا، نووسين: سةلاح بةدرةدين، وةرطيَرانى: ميكائيل ئيبراهيم.
- ئازادى بةشةرتى كةلةثضة – محةمةد قادر.
- يادى ريَزليَنانى شوكر مستةفا، بنكةى كاوة.
- الكورد والعرب اتحاد اختياري و شراكة عادلة (بحوث نظرية)، تأليف: صلاح بدرالدين .
- سوبارتو ، حليم يوسف .
- غرب كردستان الربيع الدامي ، صلاح بدرالدين.
- قوربانيانى ناموس ثةرستى ، ساكار ئةحمةد.
- وثائق الملتقى الثقافي الكردي العربي.

E-Pirtûk www.kurdme.com
www.all-kurd.com
www.kurdefrin.com